



الموضوع:

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة ولاية البويرة

(2017-2015)

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة ومراجعة.

تحت إشراف الأستاذ:

عبيدات عبد الكريم

من إعداد الطالبين:

_ ثلجون إيمان

_ ركيبي كهينة

لجنة المناقشة:

- بلحنيش عبد الرحمان..... رئيسا
- عبيدات عبد الكريم..... مشرفا
- زلاسي رياض..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2017 - 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لكل شيء طريق وطريق الجنة العلم "

أهدي ثمرة جهدي إلى:جنة العمر، بهجة القلب، بلسم الجراح، نور العين إلى امرأة تعالت عن الوصف، إلى الحبيبة التي عصم حبها في القلب فعجزة عن احتوائه الأوراق وتدوينه الأوراق وتدوينه الأقلام أُمي الغالية فتيحة حفظها الله.

إلى القلب الطيب الذي رعاني بعطفه وحنانه منذ الصغر وبعث بي إلى شاطئ الإيمان و العلم إلى من حرم نفسه ليعطينا ما نحتاجه إلى الذي لو أفنيت عمري لأرضيه ما أفنيت حقه أبي شعبان حفظه الله.

إلى الأصل الثابت في أسرتي وسندي في الدنيا وكان حبهم يسري في دمي ووجداني أختي و أخواتي: إلى إكرام التي أتمني لها نجاحا موفقا، إلى سيف وحسام وعماد أتمنى لهم مستقبل زاهر.

إلى رفيقة دربي وحبيبة قلبي

إلى من شاركتني العمل وقاسمتني التعب . كهينة .

إلى كل من كان له أثر في حياتي و ترك بصمات الحب والوفاء في ذاكرتي.

إلى كافة الأصدقاء والأحباب كل باسمه خاصة.

إلى كل من يحمل مذكرتي بعدي، إلى كل من سكن حبهم قلبي ونسيهم قلبي.

إيمان

الإهداء:

الحمد لله و الشكر لله نتوكل عليه ونسأله التوفيق والسداد لما فيه الخير والرشاد

تقديرًا واعترافًا بفضلهما الذي لا يفوته فضل إلا فضل الله إلى الوالدين الكريمين سعيد وزهرة أطال الله في عمرهما

إلى الجد علي والجددة مسعودة وإلى روح المغفور لهما بإذن الله تعالى الجددين رحمهما الله وأسكنهما في فسيح جنانه.

إلى الذين كانوا لي دعماً وسنداً في هذه الحياة الإخوة والأخوات وابنة العمّة وعائلتها

وإلى جميع الأقارب سواء من طرف الأب أو الأم.

إلى جميع الصديقات.

إلى كافة من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

تهدف هذه المذكرة التي تحمل عنوان " دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية " على إبراز أهمية التحليل المالي والتطرق إلى تحليل الوضعية المالية لتعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية البويرة خلال السنوات الثلاثة (2015 - 2016 - 2017)؛

وبالتطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بكل زواياه من خلال شرح مختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة عن المؤسسات الاقتصادية، التحليل المالي وعلاقتها بالقوائم المالية ولأجل معرفة الوضعية المالية لتعاونية قمنا بالتطبيق الجانب النظري على القوائم المالية للمؤسسة باستعمال مختلف الأدوات المالية وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن القوائم المالية تستخدم في التحليل المالي باستخدام أدوات التحليل المختلفة حيث تشخيص الوضعية الراهنة ووضع آفاق مستقبلية حول سير نشاط المؤسسة؛

كلمات المفتاحية: التحليل المالي، أدوات التحليل المالي، التشخيص المالي، المؤسسات الاقتصادية.

Le but de la présente note intitulée « Le rôle de l'analyse financière dans le diagnostic de la situation financière des institutions économiques » pour souligner l'importance de l'analyse financière et face à la situation financière des grains de coopération et de légumineuses à sec d'analyse Bouira au cours des trois années (2015 - 2016-2017).

En ce qui concerne les aspects théoriques du sujet de tous les angles en expliquant les différents concepts liés à l'étude sur les institutions économiques, l'analyse financière et ses relations avec les états financiers et afin de connaître la situation financière de la coopérative, nous avons demandé du côté théorique sur les états financiers de l'institution à l'aide de divers instruments financiers et l'étude a conclu qu'un ensemble de résultats, y compris:

L'étude a conclu que les états financiers sont utilisés dans l'analyse financière à l'aide de divers outils d'analyse, où la situation actuelle est diagnostiquée et les perspectives d'avenir pour l'activité de l'institution.

Mots-clés: analyse financière, outils d'analyse financière, diagnostic financier, institutions économiques.

محتويات الدراسة

فهرس الأشكال والجداول

الصفحة	العناوين
	الإهداء
	الشكر والعرفان
	الملخص
V	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
أ - د	مقدمة
39 - 02	الفصل الأول: الإطار النظري المؤسسة الاقتصادية والتحليل المالي.
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة الاقتصادية
03	المطلب الأول: نشأة ومفهوم المؤسسات الاقتصادية
04	المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسات الاقتصادية
08	المطلب الثالث: وظائف المؤسسات الاقتصادية
10	المطلب الرابع: أنواع المؤسسات الاقتصادية
14	المبحث الثاني: مدخل إلي التحليل المالي
14	المطلب الأول: التطور التاريخي والأسباب التي ساهمت في ظهور التحليل المالي
16	المطلب الثاني : مفهوم ومصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي
20	المطلب الثالث: محددات وأنواع التحليل المالي
24	المطلب الرابع: مجالات وبيئة التحليل المالي
27	المبحث الثالث: أساسيات التجليل والتشخيص المالي
27	المطلب الأول: مراحل ومعايير التحليل المالي
31	المطلب الثاني: الأدوات والجهات المستفيدة من التحليل المالي
35	المطلب الثالث: تعريف وأهداف التشخيص المالي
36	المطلب الرابع: طرق وخطوات التشخيص المالي

39	خلاصة
75-41	الفصل الثاني : الإطار المنهجي لتحليل المالي .
41	تمهيد
42	المبحث الأول: القوائم المستخدمة في التحليل المالي
42	المطلب الأول: الميزانية المالية
51	المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج
55	المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة
58	المبحث الثاني: النسب المالية
58	المطلب الأول: مفهوم ومحددات النسب المالية
60	المطلب الثاني: أنواع النسب المالية
68	المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات النسب المالية
70	المبحث الثالث: مؤشرات التوازن المالي
70	المطلب الأول: رأس المال العامل
72	المطلب الثاني: احتياجات في رأس المال العامل
75	المطلب الثالث: الخزينة
122-81	الفصل الثالث: دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة
81	تمهيد
82	المبحث الأول: عموميات حول تعاونية الحبوب والبقول الجافة
82	المطلب الأول: نشأة والمفهوم والموقع الجغرافي لتعاونية الحبوب والبقول الجافة
83	المطلب الثاني: دور التعاونية وأبعادها الإستراتيجية
83	المطلب الثالث: إمكانيات التعاونية وأهم علاقاتها التجارية
85	المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب والبقول الجافة
91	المبحث الثاني: تحليل الميزانية المالية المعدة لأغراض التحليل المالي
91	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للسنوات (2015، 2016، 2017)
95	المطلب الثاني: الميزانية المالية وفق متطلبات التحليل المالي
100	المطلب الثالث: حساب النسب المالية
109	المطلب الرابع: حساب مؤشرات التوازن المالي
115	المبحث الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة

115	المطلب الأول: تحليل جدول حسابات النتائج
116	المطلب الثاني: دراسة جدول حسابات النتائج عن طريق النسب المالية
119	المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة
120	المطلب الرابع: التحليل الأفقي لجدول تدفقات الخزينة
122	خلاصة
124	خاتمة
128	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الحساب	الصفحة
01	جدول الميزانية المالية الأصول	47
02	جدول الميزانية المالية الخصوم	50
03	جدول حسابات النتائج	54
04	جدول تدفقات الخزينة	57
05	جدول يمثل مظاهر وأعراض بعض المشاكل المالية	67
06	جدول يمثل عدد المستخدمين وتوزيعهم حسب مهامهم بالتعاون	82
07	جدول الميزانية المالية للأصول لسنة 2015	88
08	جدول الميزانية المالية للأصول لسنتي (2016، 2017)	89
09	جدول الميزانية المالية للخصوم للسنوات (2015، 2016، 2017)	91
10	جدول الميزانية المالية وفقا لأغراض التحليل المالي لسنة 2015	93
11	جدول الميزانية المالية وفقا لأغراض التحليل المالي لسنة 2016	94
12	جدول الميزانية المالية وفقا لأغراض التحليل المالي لسنة 2017	95
13	جدول الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للسنوات (2015، 2016، 2017)	96
14	جدول الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للسنوات (2015، 2016، 2017)	97
15	جدول حساب نسبة التمويل الدائم	98
16	جدول حساب نسبة التمويل الذاتي	98
17	جدول حساب نسبة الاستقلالية المالية	99
18	جدول حساب نسبة قابلية السداد	99
19	جدول حساب نسبة سيولة التداول	100
20	جدول حساب نسبة السيولة السريعة	101
21	جدول حساب نسبة السيولة الجاهزة	101
22	جدول حساب هيكل الأصول الثابتة	102
23	جدول حساب هيكل الأصول المتداولة	102

103	جدول حساب هيكلية الأموال الدائمة	24
103	جدول حساب نسبة هامش الربح	25
104	جدول حساب نسبة هامش صافي الربح	26
105	جدول حساب رأس المال العامل من أعلى ميزانية	27
105	جدول حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية	28
106	جدول حساب رأس المال العامل الخاص	29
107	جدول حساب رأس المال العامل الإجمالي	30
107	جدول حساب رأس العامل الأجنبي	31
108	جدول حساب احتياجات رأس المال العامل	32
109	جدول حساب الخزينة	33
110	جدول حسابات النتائج	34
111	جدول التحليل الأفقي	35
113	جدول التدفقات الخزينة	36
114	جدول التحليل الأفقي للتدفقات الخزينة	37

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الأشكال	رقم الأشكال
13	الوظائف المختلفة في المؤسسة	الشكل 01
26	بيئة التحليل المالي	الشكل 02
34	الجهات المستفيدة من التحليل المالي	الشكل 03
75	تحديد الميزانية	الشكل 04
87	الهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب والبقول الجافة	الشكل 05

مقدمة

مقدمة:

للمؤسسة الاقتصادية أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني نظر لدورها الاقتصادي والاجتماعي الهام، فوضعيه المؤسسة تعكس الوضع الاقتصادي للدولة، حيث يتم التعرف على وضعيه المؤسسة من خلال مركزها المالي الذي يتم تشخيصه باستعمال ما يسمى بالتحليل المالي، والذي يعتبر من الأنشطة الهامة للإدارة المالية، والتي يستعان بها من قبل المحللون الماليون للقيام بدراسة مالية يتمكون من خلالها من التشخيص الحالة المالية للمؤسسة بالإضافة إلى كونه يسمح بالوقوف بدقة على أهم نقاط الضعف والقوة التي تتميز بها وضعيه المؤسسة؛

تتزايد يوما بعد يوم أهمية التحليل المالي في عالمنا المعاصر، فبسبب تعاظم دور أسواق رأس المال وتعدد وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها ودخولها فيها يعرف بحقبة العولمة، تزايد أهمية المؤشرات المالية الواجب توفيرها للمتعاملين في هذه الأسواق، وتعاظم دور الشركات القابضة خصوصا متعددة الجنسية، منها وما رافقه من توسع هائل في الأنشطة التي تمارسها، جعل إدارات تلك الشركات والمتعاملين معها بحاجة دائمة إلى المعلومات ومؤشرات مالية يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وما لا شك فيه أن المحللين الماليين وبما أوتوا من علم وخبرة، هم أكثر الفئات أهلية لتزويد رجال الأعمال بالمؤشرات التي هم في أمس الحاجة إليها؛

يتمثل التحليل المالي بمفهومه البسيط في عملية مستمرة لمعالجة أو تشغيل البيانات الموفرة عن المشروعات الاقتصادية ومن ثم البحث عما يوجد بين عناصر تلك البيانات من علاقة سببية تتم صياغتها في صورة مؤشرات كمية تساعد في تفسير مجريات الأحداث التي تلم بأنشطة المشروع، وذلك كي يتم بناء عليها على عوامل أخرى نوعية صياغتها توصيات تقدم لمستخدمي المعلومات كي تكون عوناً لهم في ترشيد قراراتهم المتعلقة بذلك.

إشكالية البحث:

يعتبر موضوع التحليل المالي من مواضيع التسيير المالي، فالتحليل المالي يعتبر أداة للتقييم واتخاذ وصياغتها القرارات المالية حول الوضعية المالية للمؤسسة وتحسين الوضع المالي ومعرفة العنصر الأضعف الذي يشكل عائق وتقديم الحلول والتوصيات لتحسين الأداء المالي باعتماد على الأدوات المالية المختلفة، ومن هنا نقوم بطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن التحليل المالي من تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على الإشكالية التالية نقوم بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الهدف من التحليل المالي والأدوات المستعملة في التحليل ومدى كفايتها للتشخيص؟

- ما هي مراحل التحليل المالي والأطراف ذات العلاقة بالتحليل؟
- كيف هي الوضعية المالية لتعاونية الحبوب والبقول الجافة ومعرفة خلفيات تسييرها ونقاط القوة والضعف؟

فرضيات البحث:

بعد صياغة الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بطرح جملة من الفرضيات التالية:

- يهدف التحليل المالي إلى معرفة الوضعية المالية ويعتمد المحلل المالي على أكثر من أداة مالية لوضع استخلاصاته وتوصياته العلمية المبنية والمعتمدة على القوائم المالية لمعرفة الوضعية المالية؛
- يمر التحليل المالي بعدة مراحل ضرورية للوصول إلى النتائج اللازمة للتشخيص، وتعدد الأطراف التي يهتمها التحليل المالي للمؤسسة التي لها مصلحة أو التي تؤثر على نشاط المؤسسة؛
- إن تعاونية الحبوب والبقول الجافة مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي هي في وضعية سيئة وسلبية.

أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية كبيرة نظرا لما يلي:

- التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت وما زالت تلاقى اهتمام كبيرا في ميدان التسيير والإدارة المالية في المؤسسة؛
- التحليل المالي أداة للتقييم وترشيد القرارات الاستراتيجية والسياسات المالية؛
- شمولية التحليل المالي والقدرة على التقييم واعتباره علم في حد ذاته.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- التعريف بالمؤسسة الاقتصادية وإبراز دورها في الاقتصاد الوطني؛
- الغوص في مجال التحليل المالي والتطرق إلى أدوات التحليل الضرورية؛
- التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة واكتساب الخبرة الميدانية لطرق عمل المؤسسات؛
- إبراز مدى فعالية التحليل المالي وأهميته.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

- الأسباب الموضوعية: الرغبة في التوسع والمعرفة حول التحليل المالي وأدواته، واحتلال التحليل مكانة مرموقة بالنسبة للمؤسسات واعتمادها في ترشيد قراراتها؛
- الأسباب الذاتية: علاقة التخصص بموضوع الدراسة وإمكانية تطبيق الموضوع على أرض الواقع.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم ذات العلاقة بالتحليل المالي، أما المنهج التطبيقي وذلك لتحليل المعلومات والوثائق ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بالموضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

بهدف ضبط الموضوع والتحكم فيه حددت الدراسة من جانبين:

- الحدود المكانية: للقيام بالدراسة الموضوعية قمنا بالدراسة الميدانية لتعاونية الحبوب والبقول الجافة الكائنة في ولاية البويرة؛
- البعد الزمني للدراسة: الجانب التطبيقي يقتصر على دراسة ميدانية وتحليل وتشخيص الوضعية المالية لتعاونية الحبوب للسنوات المالية (2015،2016،2017).

تقسيمات البحث:

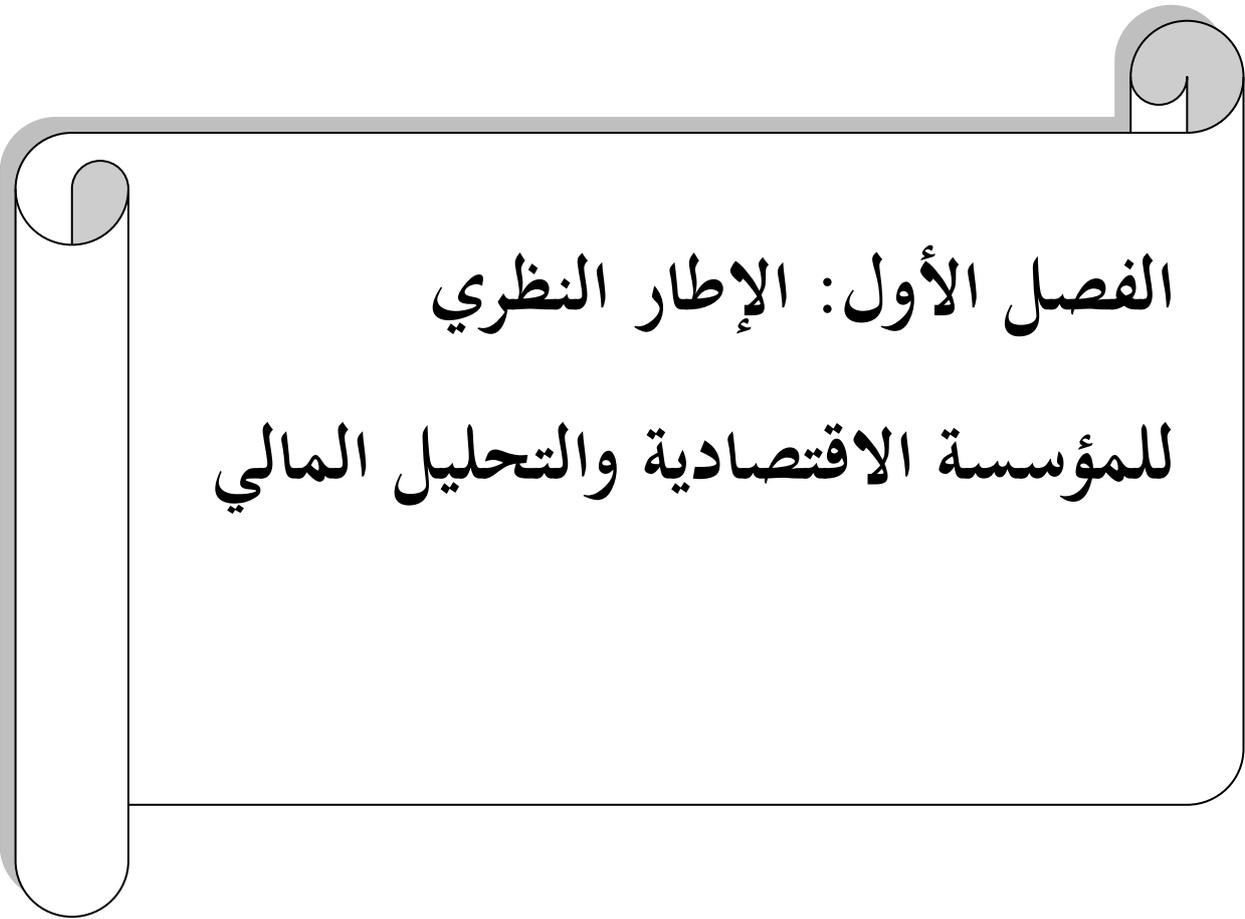
للإجابة على الإشكالية التي طرحناها سابقا وللتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

فصلين نظريين وآخر تطبيقي،

- الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسة الاقتصادية والتحليل المالي ثلاث مباحث وهي على النحو التالي: مفاهيم عامة حول المؤسسات الاقتصادية، مدخل إلى التحليل المالي، أساسيات التحليل المالي والتشخيص المالي.

- الفصل الثاني: الإطار المنهجي للتحليل المالي ينقسم إلى ثلاث مباحث الأول تناول القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي والثاني تناول النسب المالية، والثالث يتعلق بمؤشرات التوازن المالي؛

- الفصل الثالث: دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة ويتكون من ثلاث مباحث وعموميات حول تعاونية الحبوب والبقول الجافة، تحليل الميزانية المعدة لأغراض التحليل المالي، وتحليل جدول النتائج وجدول تدفقات الخزينة.



**الفصل الأول: الإطار النظري
للمؤسسة الاقتصادية والتحليل المالي**

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي للمجتمع، كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية، لأن نشاطها بشكل عام يتم ضمن مجموعة من العناصر البشرية المتعاملة فيما بينها من جهة ومع العناصر المادية والمعنوية من جهة ثانية.

ويعد موضوع التحليل المالي أحد المواضيع المهمة في حقل الإدارة المالية والمحاسبية إذ من خلاله تتمكن إدارة المنشأة من تشخيص نقاط القوة والضعف في بيئتها الداخلية وتقوم قراراتها التمويلية والاستثمارية كما يمكن أن تستخدمه كأحد الأسس المهمة في تحديد خياراتها الاستراتيجية وقد ازدادت أهمية التحليل المالي في العقود الأخيرة نتيجة عوامل مشتركة عديدة كارتفاع حدة المنافسة بين المشروعات الاقتصادية المختلفة.

لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة الاقتصادية؛

المبحث الثاني: مدخل إلى التحليل المالي؛

المبحث الثالث: أساسيات التحليل المالي والتشخيص المالي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الاقتصادية

للمؤسسة الاقتصادية أهمية كبرى وذلك للدور الفعال الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية، فهي أداة هامة في إحداث التنمية وتقدم أي اقتصاد لأي دولة كانت، لذلك سنتطرق إلى مدخل يشمل مفهوم المؤسسة وأهم تصنيفاتها.

المطلب الأول: مفهوم ودور المؤسسة

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم المؤسسة ودورها.

الفرع الأول: مفهوم المؤسسة

وللمؤسسة تعاريف متعددة نذكر منها:

- تعرف المؤسسة على أنها "الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي".¹
- كما تعرف المؤسسة على أنها "تنظيم إنتاجي معين، الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة، من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة، ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل عليه".²
- وتعرف المؤسسة أيضا على أنها "الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها".³
- وتعرف أيضا على أنها "منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية المالية والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمني".⁴
- من خلال هذه التعاريف نستخلص أن المؤسسة هي "الوحدة الاقتصادية التي تجمع بين العناصر المادية والبشرية من أجل إنتاج سلع أو خدمات موجهة إلى السوق أو عن طريق الجمع بينهما تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح ومحاولة تقليص أعباءها والاستمرار في نشاطها".

¹ إسماعيل عرابجة، "اقتصاد المؤسسة"، دار المحمدية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1996، ص15.

² عبد الرزاق بن حبيب، "اقتصاد وتسيير المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009، ص06.

³ ناصر دادي عدون، "اقتصاد المؤسسة"، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، الجزائر، 1998، ص20.

⁴ فرحاتية العيد، "دور نظم المعلومات التسويقية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2015/2014، ص26.

الفرع الثاني: دور المؤسسة

يمكن إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسة في دورين أساسيين هما:¹

أولاً: الدور الاجتماعي

تلعب المؤسسات الاقتصادية دوراً اجتماعياً يتمثل في:

- 1/ ضمان مستوى معين من الأجور؛
- 2/ تحقيق علاقات اجتماعية داخلية؛
- 3/ امتصاص البطالة وهذا من خلال خلق شركات ومؤسسات جديدة.

ثانياً: الدور الاقتصادي

تحقق المؤسسة دوراً اقتصادياً هاماً في التكامل الاقتصادي بين القطاعات والمتعاملين حيث يتمثل هذا الدور فيما يلي:

- 1/ تحقيق الأرباح؛
- 2/ تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسن النشاط الاقتصادي؛
- 3/ اتساع الوعاء الضريبي وبالتالي زيادة مستوى التفكير الاقتصادي؛
- 4/ الاقتصاد في التكاليف وتحقيق أفضل النتائج.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسات الاقتصادية

تتميز المؤسسة بعدة خصائص وأهداف تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: خصائص المؤسسة الاقتصادية

يمكن استخلاص الصفات أو الخصائص التالية التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية في ما يلي:²

- 1/ للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها؛

¹ خليل محمد حسن الشماع، "اقتصاد المؤسسة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان. الأردن، 2000، ص20.

² صمود عبود، "اقتصاد المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص12.

- 2/ القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها؛
- 3/ أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية وقدرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة؛
- 4/ التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى لتحقيقها، أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين؛
- 5/ ضمان الموارد المادية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك أما عن طريق الاعتمادات، وأما عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض، أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف؛
- 6/ لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب هذه البيئة، فالمؤسسة لتوجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافا؛
- 7/ المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني، فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد؛
- 8/ يجب أن يشمل اصطلاح مؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءتها.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الاقتصادية

يسعى منشئو المؤسسات الاقتصادية، العمومية منها والخاصة إلى تحقيق عدة أهداف تختلف وتتعدد حسب اختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها، ولهذا فتداخل وتتشابك أهداف المؤسسة، ويمكن تلخيصها في الأهداف الرئيسية لنشاط المؤسسة الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

أولا: الأهداف الاقتصادية

يمكن جمع عدد من الأهداف التي تدخل ضمن هذا النوع كما يلي:¹

- 1/ تحقيق الربح: إن استمرار المؤسسة في الوجود، لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها، وبالتالي توسيع نشاطها للصدوم أمام المؤسسات الاقتصادية الأخرى؛

¹ الداوي الشيخ، "اقتصاد المؤسسة"، مركز الطباعة الجامعية، الجزائر، 1998، ص90،

- 2/ تحقيق متطلبات المجتمع: إن تحقيق المؤسسة لنتائجها، يمر عبر عملية تصريف أو بيع إنتاجها المادي أو المعنوي وتغطية تكاليفها، فيمكن القول أن المؤسسة الاقتصادية تحقق هدفين في نفس الوقت، تغطية طلب المجتمع وتحقيق الأهداف؛
- 3/ عقلنة الإنتاج: يتم ذلك بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، ورفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط الجيد للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط أو البرامج.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية

من بين الأهداف العامة للمؤسسة الاقتصادية الأهداف الاجتماعية التي تتمثل فيما يلي: ¹

- 1/ ضمان مستوى الأجور: يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونا، إذ يعتبر هذا العامل العنصر الحيوي والحي في المؤسسة؛
- 2/ تحسين مستوى معيشة العمال: إن التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي، يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار، بظهور منتجات جديدة هذا ما يدعو إلى تحسين الإنتاج، وتوفير إمكانيات مالية ومادية أكثر للعامل من جهة، وللمؤسسة من جهة أخرى؛
- 3/ إقامة أنماط استهلاكية معينة: تقوم المؤسسات الاقتصادية عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، وذلك بتقديم منتجات جديدة غير موجودة في السابق، أو بواسطة التأثير في أذواقهم عن طريق الإشهار والدعاية؛
- 4/ الدعوة إلى تنظيم وقياسك العمال: تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية واجتماعية بين عمال المؤسسة، إلا أن دعوتهم إلى التماسك والتفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها؛
- 5/ توفير تأمينات ومرافق للعمال: تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التأمين ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد، كما أنها تخصص مساكن سواء الوظيفة منها أو العادية لعمالها.

ثالثا: الأهداف الثقافية والرياضية

¹ عمر صخري، "اقتصاد المؤسسة"، الطبعة الثانية، دار المحمدية. الجزائر، 1993، ص20.

في إطار ما تقدمه المؤسسة للعمال نجد الجانب التكويني والترفيهي أيضا:¹

1/ توفير وسائل ترفيهية وثقافية: تعمل المؤسسات خاصة على اعتياد عمالها على الاستفادة من وسائل الترفيه والثقافة التي توفرها لهم من مسرح ورحلات؛

2/ تدريب العمال المبتدئين: مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج، فان المؤسسة تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد، تدريباً كفيلاً بإعطائهم إمكانية استعمال هذه الوسائل بشكل يسمح باستغلالها استغلالاً عقلانياً؛

3/ تخصيص أوقات الرياضة: تعمل المؤسسات وخاصة الحديثة منها على إتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد خلال يوم العمل، مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة.

رابعاً: الأهداف التكنولوجية

بالإضافة إلى ما سبق تؤدي المؤسسة الاقتصادية دوراً هاماً في الميدان التكنولوجي إلى:²

1/ البحث والتنمية: مع تطور المؤسسات عملت على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علمياً، وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، وهذا حسب حجم المؤسسة الذي يتناسب طردياً معها؛

2/ كما أن المؤسسة الاقتصادية تؤدي دوراً مسانداً للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطوير التكنولوجي، نظراً لما تمثله من وزن في مجموعها وخاصة الضخمة منها من خلال الخطة التنموية العامة للدولة المتوسطة الأجل، التي يتم من خلالها التنسيق بين العديد من الجهات ابتداءً من هيئات ومؤسسات البحث العلمي، الجامعات والمؤسسات الاقتصادية؛

المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الاقتصادية

¹ الداوي الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 91.

² عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص ص 22، 24.

يتم تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب معايير مختلفة من بينها القطاع، الحجم، الشكل القانوني، طبيعة الملكية، وحسب الطابع الاقتصادي:

الفرع الأول: حسب القطاع

هذا التصنيف مفيد على المستوى المحلي أو الاقتصادي الكلي، وهذا النوع من التصنيف يمكن فيه التمييز بين القطاع والفروع حيث أن المؤسسة تصنف إلى ثلاثة قطاعات أساسية والتي تتمثل في:¹

أولاً/القطاع الأول: ويضم المؤسسات التي لها علاقة متينة بالطبيعة مثل: المؤسسات الاستخراجية والزراعية والمختصة في إنتاج آلات الصيد البحري؛

ثانياً/القطاع الثاني: ويعتبر تابع للقطاع الأول والذي هو قطاع المؤسسات التحويلية للقطاع الصناعي وكذلك المؤسسات التابعة للبناء والأشغال العمومية؛

ثالثاً/القطاع الثالث: وهو قطاع تابع للقطاع الأول والثاني حيث أنه يضم مؤسسات التوزيع والتسويق ومؤسسات النقل بمختلف أنواعها والتأمين والبنوك.

الفرع الثاني: حسب الحجم

حسب هذا المعيار هناك عدة تصنيفات حسب عدد العمال عادة كما يلي:²

أولاً/المؤسسات الصغيرة: يتراوح عدد عمالها ما بين (1 إلى 10 عمال) وتعود ملكيتها غالباً إلى شخص واحد أو لعائلة وتمثل في المؤسسات الزراعية و التجارية و الإنتاج الحرفي؛

ثانياً/المؤسسات المتوسطة: ويتراوح عدد عمالها ما بين (10 إلى 500 عامل) وهي نشيطة وفعالة في أغلب الأحيان، وتتميز بالابتكار والإبداع في نشاطها الإنتاجي وتساعد السلطات في الانتشار والترقية؛

ثالثاً/المؤسسات الكبيرة:

وهي المؤسسات الضخمة أي المجمع الوطني وتستخدم عدداً من العمال يكون كبيراً وكذلك الموارد المالية الضخمة وتعود ملكيتها في أغلب الأحيان إلى عدد كبير من الأشخاص.

¹ الداوي الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 67.

² مليكة زغيب، "أدوات التحليل المالي في المؤسسة العمومية الصناعية"، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997، ص 08.

الفرع الثالث: حسب الشكل القانوني

تصنف حسب هذا الشكل تبعاً لعدد من الأشخاص الذين يوظفون أموالهم فيها وعادة تصنف المؤسسات إلى مؤسسات الأشخاص ومؤسسات الأموال:¹

أولاً/شركات الأشخاص: مثل المؤسسات الفردية، شركات التضامن وشركة التوصية البسيطة.

ثانياً/شركات الأموال: مثل الشركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL) وشركة الأسهم والتوصية بالأسهم.

الفرع الرابع: حسب طبيعة الملكية

تصنف المؤسسات حسب طبيعة الملكية إلى من تعود إليه الملكية وهي:²

أولاً/المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص أي الذين يتحكمون فيها دون تدخل الدولة.

ثانياً/المؤسسات العامة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة أو الجهات المحلية، حيث تقوم الدولة بإنشاء تلك المؤسسات لعدة أسباب منها:

1/المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني؛

2/تأمين المؤسسات التي هي ملك للأجانب والأشخاص والمستوطنين أثناء الاحتلال.

ثالثاً/المؤسسات المختلطة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى الدولة أو القطاع الخاص ونذكر على سبيل المثال: فرع شركة سونطراك والتي تشترك فيها مع المؤسسات الأجنبية.

الفرع الخامس: حسب طبيعة النشاط الاقتصادي

تصنف المؤسسات الاقتصادية وفق هذا المعيار إلى عدة أنواع أهمها:³

أولاً/المؤسسات الصناعية: وهي ذات طابع إنتاجي تختص في صناعة السلع المختلفة سواء تلك التي تندرج في إطار الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب أو في الصناعات الخفيفة كالغزل والنسيج؛

¹ عبد الغفار الحنفي، "الإدارة المالية المعاصرة"، دار الجامعة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1999، ص 21.

² عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 30.

³ عبد الغفار الحنفي، نفس المرجع السابق، ص 29.

ثانيا/ المؤسسات التجارية: وتهتم بالنشاط التجاري الذي يتم بعملية البيع والشراء دون أدنى تحويل ونذكر منها المساحات الكبرى والأروقة؛

ثالثا/ المؤسسات الفلاحية: وهي مؤسسات تهتم بزيادة الإنتاج الزراعي واستصلاح الأراضي، حيث يقوم هذا الصنف من المؤسسات بتقديم ثلاثة أنواع من الإنتاج وهي: النباتي، الحيواني والسمكي؛

رابعا/ المؤسسات المالية: وهي المؤسسات التي تقدم خدمة معينة كمؤسسات النقل والبريد والمواصلات والمؤسسات الجامعية، ويقوم هذا النوع من المؤسسات بتقديم ثلاثة أنواع من الخدمات الصغيرة، الخصوصية وخدمات التوزيع.

المطلب الرابع: وظائف المؤسسات الاقتصادية

لكي تتمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية فإنه يجب عليها أن تقوم بعدة وظائف يمكن إجمالها في:¹

الفرع الأول: وظيفة التمويل والمحاسبة

يقع على عاتق هذه الوظيفة توليد المعلومات المالية والكلفة اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة، بالنسبة لمختلف العمليات والأنشطة، وكذا تسجيل وتلخيص المعاملات المالية والتجارية، على اختلاف أنواعها بكيفية تناسب المعنيين باستعمالها، سواء كانوا من داخل المؤسسة كالإدارة أو من خارجها، كالمصارف والسلطات الضريبية والرقابية، ونشير فيما يلي إلى أهم الدوائر التي يمكن أن تشمل عليها وظيفة التمويل والمحاسبة وهي دائرة الدراسات المالية والإحصاء، دائرة الحسابات المالية، دائرة حسابات التكاليف ودائرة الأجور.

الفرع الثاني: وظيفة التمويل

التمويل من الوظائف التي تنطلق بها مختلف العمليات والأنشطة المختلفة للمؤسسة، فهي الخطوة الأولى من هذه الأنشطة، وتحتل أهمية كبيرة، لهذا فقد شغلت العديد من المختصين في اقتصاد المؤسسة والإدارة، واقتروا وسائل وطرق تنظيم ومتابعة لمختلف جوانب هذه الوظيفة.

وتتفرع وظيفة التمويل إلى وظيفتين فرعيتين وهما الشراء والتخزين:

¹ محمد حسين الطيب، محمد إبراهيم عبيدات، "أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1997، ص24.

أولاً/ وظيفة الشراء: يمكن إدراك مهام هذه الوظيفة من خلال الدورة الاستغلالية لنشاط هذه الوظيفة، فابتداءً من إرسال الطلبات حتى استلام المواد المطلوبة، ومراقبتها لتسليمها إلى مصلحة التخزين لاستمرار دورة التموين في وظيفة التخزين. ثانياً/ وظيفة التخزين: عند استلام المواد والسلع الواردة لدى قسم الشراء، وإيصالها إلى قسم المخازن، تبدأ مهام وظيفة التخزين وهي مجموعة مهام تبدأ من المراقبة عند دخول المواد إلى المخازن، للتأكد من موافقة ما دخل ماديًا مع ما هو مسجل في الفواتير، ثم تحفظ المخزونات وترتب.

الفرع الثالث: وظيفة الإنتاج

هي الوظيفة المعنية بتصنيع المنتجات المطلوبة في السوق، بما يتطابق مع المواصفات والأساليب التي حددتها إدارة هندسة الإنتاج، ومع البرامج التي رسمتها دائرة التخطيط ومراقبة الإنتاج ألا وهي: الإنتاج، المراقبة، النوعية، الصيانة.

الفرع الرابع: وظيفة التسويق

وظيفة التسويق هي تلك الوظيفة التي تقوم بالربط بين المؤسسة والسوق، وخاصة مع المستهلك الذي هو المستهدف بإنتاجها أو بتقديم سلع وخدمات عن عملية تجارية أو خدمية، ولكي تنجح المؤسسة في الوصول إلى المستهلك المستهدف لا بد من إتباع سياسة تسويقية معينة على أربع سياسات هي:

أولاً/ سياسة المنتج؛

ثانياً/ سياسة التسعير؛

ثالثاً/ سياسة التوزيع؛

رابعاً/ سياسة الترويج.

الفرع الخامس: وظيفة الموارد البشرية

تهتم وظيفة الموارد البشرية في المؤسسة بإعداد الخطط، وكل ما يتعلق بتسيير الموارد البشرية في المؤسسة، بهدف الاستخدام الكامل للموارد البشرية المتوفرة لديها، من أجل زيادة الإنتاج وتحقيق الربح، وعموماً يمكن حصر مهام هذه الوظيفة في العناصر الأساسية التالية:¹

أولاً/ العمل على اكتشاف واختيار وجذب القدرات والخبرات؛

¹ محمد حسين الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 226.

ثانيا/توفير ظروف العمل الملائمة؛

ثالثا/توفير الرعاية الضرورية والخدمات العمالية اللازمة من أجل رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية؛

رابعا/المحافظة على سجلات العمال وجعلها منظمة وتحت الطلب؛

خامسا/القيام بالبحوث المفيدة في شؤون العمال وفتح مجال الترقية أمامهم.

الفرع السادس: الوظيفة المالية¹

هي مجموعة المهام والعمليات التي تسعى إلى البحث عن الأموال ومصادرها لكي تمكن المؤسسة الاقتصادية من ممارسة نشاطها فيما يخص حاجاتها، وفي إطار قدراتها المالية المتاحة، وبعد تحديد الحاجات التي تريدها المؤسسة من الأموال من خلال برامجها وخططها الاستثمارية، سواء كانت طويلة أو قصيرة الأجل ودراسة إمكانية الحصول عليها، تأتي عملية اتخاذ القرار باختيار أحسن الحاجات ودراسة الإمكانيات التي تسمح لها بتحقيق خططها ونشاطها بشكل عادي والوصول إلى أهدافها المتعلقة بكمية الإنتاج والتوزيع ومعرفة الأرباح حسب الظروف المحيطة بالمؤسسة وعلاقتها مع المتعاملين، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن ودوره في ذلك".

أولا/خصائص الوظيفة المالية

تتمثل فيما يلي:

- 1/أنها تتغلغل في جميع أوجه نشاط المؤسسة، فلا يمكن أن تتصور أي نشاط تقوم به أي إدارة من إدارات المؤسسة أو أقسامها بمعزل عن النواحي المالية؛
- 2/إن القرارات المالية قرارات ملزمة (التزامات مالية) للمؤسسة في أغلب الحالات ولذا وجب الحذر الشديد في اتخاذ القرارات؛
- 3/إن بعض القرارات المالية قرارات مصيرية فعندما تقرر المؤسسة عقد قرض طويل لأجل ورهن موجوداتها لتغطية القرض فإن لم تستطع خدمة هذه الديون فإن وجودها سيتعرض للانتهاك؛
- 4/إن نتائج القرارات المالية لا تظهر سريعا بل تستغرق زمنا قد يطول مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ، إذا كانت القرارات خاطئة.

¹ طير الويزة، سابغي باهية فريال، "فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة"، مذكرة تدرج ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم المحاسبة والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014، ص 25.

ثانيا/أهداف الوظيفة المالية

كما إن هدف الوظيفة المالية ليس مجرد الحصول على الأموال اللازمة فقط، بل يتعدى إلى ضرورة الموازنة السليمة بين هدفين أساسيين وهما السيولة وهدف تحقيق الربح:¹

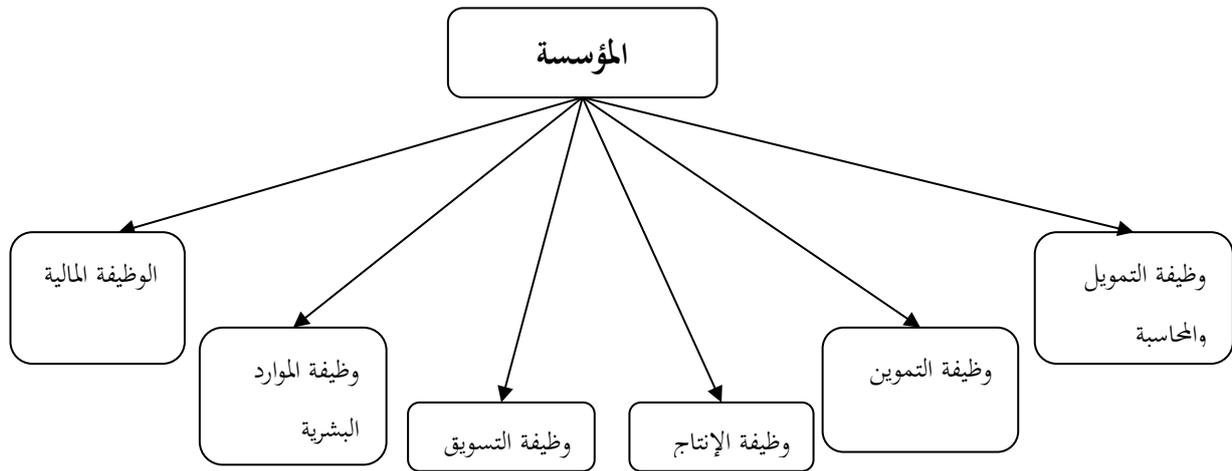
1/هدف السيولة: نموذجيا على المدير المالي أن يقابل التدفق النقدي الداخل مع التدفق النقدي الخارج بطريقة يمنع وجود أي أرصدة نقدية لا لزوم لها إن تبقى عاطلة ولأ تعود بأي إيراد على المشروع، ومن ثم يلجأ المدير المالي لحماية نفسه من هذا الخطر، إلى الاحتفاظ برصيد نقدي من أجل سداد الفواتير ودفع الالتزامات عندما يحل ميعادها؛

2/هدف الربح: الهدف الثاني للمدير المالي هو ترتيب وتنظيم استخدامات ومصادر أموال المنشأة يعتبر هدف تحقيق الربح عملية ذات خطوتين:

أ/يحاول المدير المالي استثمار الأموال في الأصول بطريقة تمكن المنشأة كلها كوحدة من تحقيق أكبر عائد ممكن مع عدم التضحية بالسيولة.

ب/يجتهد المدير المالي في ترتيب مصادر أمواله بشكل يمكن المنشأة كلها كوحدة من تحقيق أكبر عائد ممكن مع عدم التضحية بالسيولة.

شكل رقم (01): الوظائف المختلفة في المؤسسة:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مرجع محمد حسين الطيب.

المبحث الثاني: مدخل إلى التحليل المالي

¹ مفلح محمد عقل، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009، ص 65.

يعتبر التحليل المالي أحد الأدوات المستخدمة في تحديد أوجه القوة والضعف للمنظمة، وتفيد عملية التحليل المالي في التعرف على درجة السيولة في المنظمة، ومستوى ربحيتها ومدى كفاءة استخدام الأموال داخلها.

المطلب الأول: التطور التاريخي والأسباب التي ساهمت في ظهور التحليل المالي

بدء الاهتمام بالتحليل المالي عند انتشار شركات المساهمة بما فرضته من فصل بين الملكية والإدارة ففي البداية انصب الاهتمام بقائمة المركز المالي (الميزانية) حتى شملت جميع عناصر القوائم المالية.

الفرع الأول: تطور التحليل المالي

مر التحليل المالي بعدة مراحل تاريخية ليظهر على شكله الحالي من خلال مجموعة من الأسس والقواعد، والتطور، فلقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر (19) حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساساً مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك استناداً إلى الكشوفات المالية، ولكن مع تطور الصناعة والتجارة اتضح ضعف هذا التحليل وظهر في بداية العشرينيات من هذا القرن بعض الدراسات المبينة على العديد من المؤسسات ومن النسب المختلفة، ثم تطور هذا النوع من الدراسات بتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية، مما يساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة.¹

بسبب التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفين في نيويورك عام 1895 إلى إعداد التوصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المقترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول (الموجودات) والخصوم (المطلوبات) وحق الملكية عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية، وفي عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع الشركة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات، وفي عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقرضين بهدف الجدارة الائتمانية.²

ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929 - 1933) بما أفرزته من إفلاس لشركات كثيرة بسبب عدم القدرة عن تسديد التزاماتها المالية عند تاريخ استحقاقها توجه إلى الاهتمام إلى دراسة سيولة المؤسسة وقدرة المؤسسة على سداد ديونها ومستحققاتها في الآجال المحددة، ودراسة الربحية وقدرة المؤسسة على المنافسة؛

¹ ناصر دادي عدوان، "تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، دروس وتمارين"، مؤسسة الإخوة مدني، دار المحمدية. الجزائر، 2004، ص13.

² عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، "التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان. الأردن، 2008، ص42.

وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير أدى إلى النظر إلى التحليل المالي نظرة شاملة وخاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة واستخدام الحاسوب حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عال من الكفاءة حيث أصبح الهدف من التحليل والمعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول إلى المطلوب من المعلومات، حيث شملت التحليل المالي كل البيانات المحاسبية وأيضا بيانات خارجية تتعلق بالوحدة؛

التحليل المالي أصبح يساعد في تقييم الأداء ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات حتى أنه يعمل على إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة.¹

الفرع الثاني: الأسباب التي أدت إلى ظهور التحليل المالي

تعددت الأسباب التي أدت إلى ظهور التحليل المالي ونذكر منها النقاط التالية:²

أولاً: الثورة الصناعية

ظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخمة لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبراتهم إلى تفويض سلطة إدارة المنشأة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المنشأة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد مجالات قوة المنشأة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها.

ثانياً: التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية

لما كان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين، لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي لكي تضمن حماية مجموع

¹ منير شاكر وآخرون، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان - الأردن، 2005، ص ص 11، 12.

² حمزة محمود الزبيدي، "التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2004، ص ص 22، 23.

المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة المساهمين عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم؛

ثالثا: الأسواق المالية

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارها في الأوراق المالية كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن منشآت الأعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية وإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات منشآت الأعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المنشآت أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق؛

رابعا: الائتمان

إن انتشار أسلوب التمويل قصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحه نوع من المؤسسات، ولهذا فقد انتشرت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة لمساعدة المصارف.¹

المطلب الثاني: مفهوم ومصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

ازدادت أهمية التحليل المالي في العقود الأخيرة نتيجة عوامل مشتركة عديدة منها ارتفاع حدة المنافسة بين المشروعات الاقتصادية المختلفة.

¹تودرت أكلي، "التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي 2007 SCF"، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص مالية ونقود، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 50.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

تنبع أهمية التحليل المالي من اعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل.

أولاً: تعريف التحليل المالي

يمكن باختصار تحديد المقصود من التحليل المالي في التعاريف التالية:

التحليل المالي هو "تشغيل البيانات التاريخية بالقوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمنظمة بما ساعد على وضع أنسب الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك والإدارة والعاملين بالمجتمع"¹؛

يعرف التحليل المالي بأنه "عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة من مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح البيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب عملية اتخاذ القرار"²؛

التحليل المالي هو "دراسة للقوائم الميزانية وحسابات النتيجة والتوزيع بالمشروع بعد إعادة تبويبها التبويب الملائم، واستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والنسب والمتوسطات والاتجاهات والمعايير لغرض إبراز الارتباطات التي ترتبط بين عناصرها والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر على مدى فترة أو فترات زمنية، وأثر هذه التغيرات على الهيكل المالي للوحدة الاقتصادية بما يمكن الحصول على إجابات للتساؤلات التي يطرحها مستخدمو القوائم المالية"³.

التحليل المالي "يهدف إلى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية إلى معلومات تفيد في اتخاذ القرارات، ويعتمد التحليل المالي أصلاً على القوائم المالية المنشورة وقائمة المركز المالي وإضافة لذلك يمكن استخدام بيانات محاسبية أخرى تفيد عملية التحليل والدراسة"⁴؛

¹ خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، "الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2006، ص 11.

² محي الدين عبد الرزاق حمزة، "أساسيات التحليل المالي"، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2017، ص 15.

³ محمد مبروك أبو زيد، "التحليل المالي شركات وأسواق مالية"، دار المريخ للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الرياض - المملكة العربية السعودية، 2009، ص 20.

⁴ منير شاكور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 12.

مما سبق يمكن تعريف التحليل المالي بأنه عبارة "عن علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وإعادة تبويبها والقيام بالدراسة عليها من خلال مؤشرات مالية ثم تفسر النتائج التي تم التوصل إليها ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة لتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة".

ثانيا: أهمية التحليل المالي

من خلال هذه التعاريف نستخلص أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي:¹

- 1/يساعد التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي المنصرم من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد لرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛
- 2/يساعد على دراسة الوضع المالي الحالي للمؤسسة؛
- 3/تقييم قدرة المؤسسة على سداد ديونها القصيرة وطويلة الأجل؛
- 4/تقييم سياسات الاقتراض لدى المؤسسة؛
- 5/الحكم على صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة؛
- 6/التوسع في تحليل القوائم المالية وتقارير مراجعة الحسابات ومجالس الإدارة لتقييم الأداء والمحاسبة عليه؛
- 7/يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق.

وهناك عناصر إضافية تتعلق بأهمية التحليل المالي تتمثل في:²

- 8/يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، وبغض النظر من طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- 9/يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، "اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية. مصر، 2008، ص 136.

² وليد ناجي الحياي، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان. الأردن، 2004، ص ص 25، 24.

10/يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة احتمالات المختلفة.

ثالثا: أهداف التحليل المالي

تتمثل أهداف التحليل المالي فيما يلي:¹

- 1/تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض؛
- 2/قياس مرودية العمليات المحققة من طرف المؤسسة؛
- 3/وضع المعلومات المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية؛
- 4/مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات أخرى من نفس القطاع؛
- 5/تقييم الوضعية المالية ومعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.

رابعا: خصائص التحليل المالي:

هناك عدة خصائص نذكر منها ما يلي:²

- 1/إن التحليل المالي يعتمد على القوائم المالية ومصادر أخرى كأساس للدراسة والتحليل وهي تتضمن بيانات متعلقة بالماضي؛
- 2/إن القوائم المالية يلزم إعادة تبويبها بطريقة ملائمة تسمح بإمكانية القيام بالتحليل؛
- 3/هناك العديد من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها عند تحليل القوائم المالية؛
- 4/من الجائز القيام بالتحليل على مستوى المؤسسة الواحدة خلال سلسلة زمنية، أو بين المتشابهة بالصناعة الواحدة؛
- 5/إن التحليل المالي لا يقتصر على حساب المؤشرات والنسب وإنما يسعى في البحث إلى ما وراء هذه المؤشرات والنسب من مدلولات يمكن أن تفيد اتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

¹ خالد توفيق الشمري، "التحليل المالي والاقتصادي في دراسات وتقييم وجدوى المشاريع"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010، ص 55.

² أحمد محمد العداسي، "التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية"، دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2006، ص 104.

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي مصادر معلومات داخلية ومصادر معلومات خارجية وبشكل عام يمكن حصر مصادر تلك المعلومات بما يلي:¹

أولاً: البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات؛

ثانياً: تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة؛

ثالثاً: التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية؛

رابعاً: المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السمسرة؛

خامساً: الصحف والمجلات، النشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث ومكتب السمسرة.

المطلب الثالث: محددات وأنواع التحليل المالي

سوف نتناول في هذا المطلب محددات التحليل المالي وأنواع التحليل المالي.

الفرع الأول: محددات التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة لابد من توفير مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها، فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل المالي التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها:²

أولاً: مقومات التحليل المالي

بناء ما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:³

¹ مؤيد عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، "التحليل المالي باستخدام الحاسوب"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان . الأردن، 2006، ص ص 11، 12.

² محمد مطر، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، 2006، ص 04.

³ اليمين سعادة، "استخدامات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية وترشيد قراراتها"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إدارة الأعمال، قسم العلوم

- 1/ أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية،
- 2/ أن يتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى؛
- 3/ أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل؛
- 4/ أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى ويقدر متوازن بين الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ثانيا: شروط التحليل المالي

ينبغي للتحليل المالي بأن يتوفر عدة شروط لضمان الدقة والمصدقية في التعبير الحقيقي عن الوضع المالي للمنشأة وعليه أيضا مراعاة بعض العناصر سوف نفصل كل ذلك من خلال النقاط التالية:¹

1/ أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المنشأة ونشاطها والصناعة التي ينتمي إليها وكذلك البيئة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

2/ أن يبرز الغرض التي ينبغي عليها عملية التحليل المالي وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية والنوعية التي تربط بالمشكلة محل الدراسة؛

3/ أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المشروع بل أن يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاته المستقبلية؛

4/ أن يتسم المحلل المالي بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دورة والمخصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة وبعيدة عن التحيز الشخصي وذلك ليقوم بعد ذلك في تقييم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأمثل منها؛

5/ مدى مرونة التحليل المالي في قياس التغيرات الحاصلة في الفترة المالية؛

6/ مدى شمولية التحليل المالي لأنشطة المنشأة حيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المنشأة وقد يتم توجيه التحليل جزئيا لخدمة نشاط معين في نشاط محدد؛

7/ مدى كون التحليل المالي اقتصاديا في الكلفة والجهد والوقت لقياس التغيرات ضمن فترة مالية محددة؛

التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص13.

¹عدنان تايه النعيمي وآخرون، "الإدارة المالية النظرية والتطبيق"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان - الأردن، 2011، ص101.

ومحمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص05.

8/مدى استجابة التحليل المالي لقياس التنبؤ في المستقبل وليس على أساس الظروف التاريخية للمنشأة فقط، وأن هذا القياس قصير الأجل أو طويل الأجل حسب متطلبات المنشأة من توقعات التدفقات النقدية والتمويل والأرباح.

9/مدى استجابة التحليل لسرعة القياس والإنجاز لتجاوز التقادم على البيانات المالية؛

10/مدى تطور الأساليب والأدوات للتحليل المالي مع التقدم العلمي والتكنولوجي والاتصالات التي تشهدها العالم في عصر العولمة الجامعة.

الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي

بما أن التحليل المالي أهمية كبيرة فقد صنف إلى عدة أنواع كما يلي:

أولاً: من حيث النطاق

ينقسم إلى:¹

1/التحليل المالي على المستوى القومي: يقصد به تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتباره وحدة اقتصادية خلال مدة معينة، وتدخل ضمن عملية وتقييم لكل العمليات المالية الداخلية في المقاييس الاقتصادية ككل، ويعتبر التحليل الاقتصادي الذي يدخل ضمن مجال الاقتصاد السياسي؛

2/التحليل المالي على مستوى المؤسسة: ويقصد به تقييم نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة سواء كانت تهدف إلى تحقيق الربح أو تحقق عائد اجتماعي من ممارسة نشاطها.

ثانياً: من حيث الشمولية

وينقسم إلى نوعين:

1/التحليل المالي الشامل: يقصد به تقييم نشاط المؤسسة ومركزها المالي ككل خلال فترة زمنية معينة؛

2/ التحليل المالي الجزئي: ويقصد به تقييم جزء معين من نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية مثل تحليل رأس المال العامل، تحليل مصادر التمويل طويلة الأجل.

ثالثاً: من حيث الشكل

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص20.

وينقسم إلى نوعين:¹

1/ التحليل العمودي (الرأسي): ويقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية أو المركز المالي أو كليهما معا من خلال فترة زمنية معينة من خلال إيجاد العلاقة بين البنود أو الفقرات بجانب واحد من قائمة النتيجة كأن تكون جانب النفقات أو جانب الإيرادات، وكذا بالنسبة لقائمة المركز من خلال إيجاد العلاقة بين البنود أو الفقرات بجانب واحد فقط من قائمة المركز المالي كأن تكون مصادر التمويل أو أوجه الاستخدام، أي بعبارة أخرى إيجاد الأهمية النسبية لمكونات بنود قائمة النتيجة أو قائمة المركز المالي؛

2/ التحليل الأفقي: و يقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط منشأة الأعمال أو مركزها معا خلال فترتين زمنية من خلال إيجاد العلاقة الأفقية بين بنود فقرات قائمة النتيجة أو المركز المالي وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات في كل فقرات قائمة النتيجة أو قائمة المركز المالي.

رابعا: من حيث وضعية المحلل

ينقسم إلى نوعين:²

1/ التحليل المالي الداخلي: يقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمنشأة، مثل الإدارة المالية، قسم المحاسبة، التدقيق الداخلي... الخ وعادة ما يهدف إلى خدمة إدارة المنشأة في مستوياتها الإدارية المختلفة؛

2/ التحليل المالي الخارجي: يقصد به التحليل المالي التي تقوم به جهات من خارج المؤسسة ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات الخارجية وتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات نجد: القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك والبنوك المركزية والغرف التجارية ومدقق الحسابات الخارجية للحصول على بيانات دقيقة وشاملة.

المطلب الرابع: مجالات وبيئة التحليل المالي

يتم التطرق في هذا المطلب إلى مجالات وبيئة التحليل المالي.

الفرع الأول: مجالات التحليل المالي

¹ علي خلف الله، وليد ناجي الحياي، "التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان - الأردن، 2015، ص 56.
² عبد الحلیم كراجه وآخرون، "الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان - الأردن، 2006، ص 187، 188.

ومن مجالات استعمال التحليل المالي تتمثل فيما يلي:¹

أولاً: التخطيط المالي

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية مدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة وتنبأ بتحليلات مستقبلية، هذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

ثانياً: التحليل الائتماني

يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقرض (المدين)، وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض، فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.

ثالثاً: التحليل الاستثماري

إن من الأفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات ومنح القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها.

رابعاً: تحليل الاندماج والشراء

ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما.

خامساً: تحليل تقييم الأداء

¹ جمال الدين مرسي، أحمد عبد الله اللوح، "الإدارة المالية مدخل لاتخاذ القرارات"، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2007، ص ص 101، 103.

هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، والمستثمرين والمقرضين، وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية ولتقييم أداء المؤسسات، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.¹

الفرع الثاني: بيئة التحليل المالي

يرتكز فعل الإدارة المالية على تحقيق هدفها الاستراتيجي والممثل بتعظيم القيمة السوقية للشركة (تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد) ويتحقق مثل هذا الهدف من خلال ممارسة الإدارة المالية قراراتها في الاستثمار والتمويل ومقسوم الأرباح، ويتحدد مهمة المحلل المالي هنا على المعايير والأدوات التي تستخدم في الحكم على سلامة وصحة القرارات التي اعتمدت عليها الإدارة المالية، لذا فإن بيئة التحليل المالي تنعكس بالاتجاهات التقليدية والحديثة لأدوات التحليل المعتمدة في تقييم الأداء، وكما موضح في الشكل التالي، أن هناك أطراف تتأثر بنتائج التحليل المالي هم الإدارة وحملة الأسهم وذوي المصالح المشتركة، بالإضافة إلى مؤشرات البيئة الاقتصادية للشركة في القطاع الاقتصادي للتحليل المالي دورا في تقييم المكانة الاقتصادية للشركة في القطاع الاقتصادي بشكل عام، ويتحقق ذلك من خلال قياس كفاءة وقدرة الإدارة على تحقيق الميزة التنافسية في الأجل الطويل (تعظيم المنفعة)، ويعد خصم التدفقات النقدية المتوقعة المقياس الأفضل لمساهمة الشركة في البيئة الاقتصادية العامة؛

ومهما اختلفت نشاط الشركة وحجمها وشكلها القانوني فإن التحليل المالي يتطلب منهجية علمية لتحقيق التوافق البيئي لضمان القرار السليم، وهذه المنهجية تتحدد على وفق الأتي:²

أولاً: تحديد الهدف من التحليل لتوفير الجهد والوقت والتكلفة؛

ثانياً: تحديد الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل المالي؛

ثالثاً: اختيار الأداة المناسبة للتحليل المالي والمعيار المناسب للمقارنة؛

رابعاً: تحديد الموقف الاستراتيجي للشركة وفقا لمعيار المقارنة؛

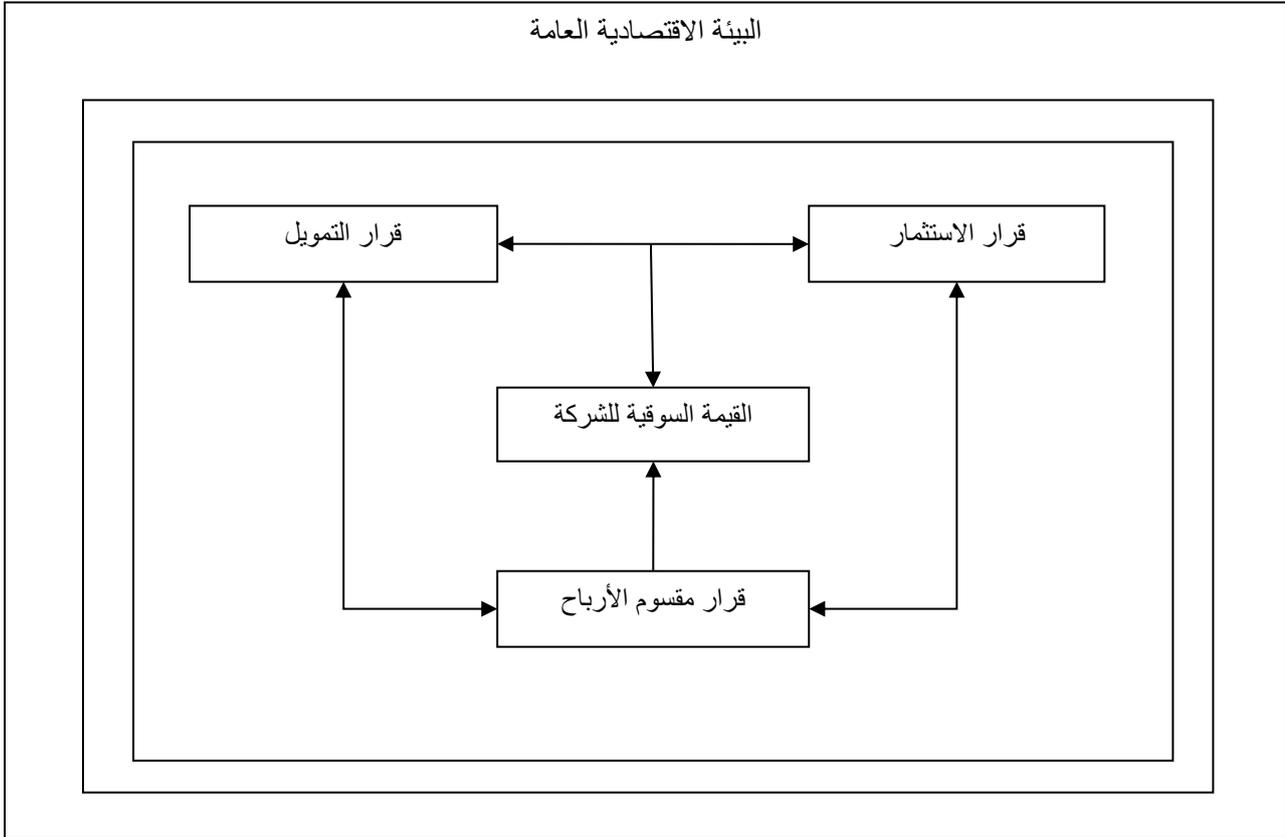
خامساً: تشخيص أسباب الانحرافات ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها والحد منها؛

¹ خلدون إبراهيم الشيدان، "الإدارة والتحليل المالي"، دار وائل للنشر، عمان .الأردن، 2001، ص 85.

² عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 623.

سادسا: تقييم خلاصة الموقف واقتراح الحركة الاستراتيجية اللاحقة.

شكل رقم (02) بيئة التحليل المالي:



المصدر: عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، "التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة"، دار اليازوري العلمية

للتشر، عمان . الأردن، 2008، ص ص 623،622

المبحث الثالث: أساسيات التحليل المالي والتشخيص المالي

يعتبر التحليل المالي أحد الأدوات المستخدمة لتحديد أوجه القوة والضعف للمنظمة، وتفيد عملية التحليل المالي في التعرف على درجة السيولة في المنظمة، ومستوى الربحية ومدى كفاءة استخدام الأموال داخلها.

المطلب الأول: مراحل ومعايير التحليل المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى مراحل التحليل المالي ومعايير.

الفرع الأول: مراحل التحليل المالي

إن إنجاز التحليل المالي يستوجب المرور بمراحل وخطوات أساسية، حيث أن هذه المراحل والخطوات تختلف من تحليل إلى آخر، ويمكننا أن نوجز أهم مراحل التحليل المالي بمراحل التالية:¹

أولاً: مرحلة الإعداد والتحضير

هي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل أو استلامه لكتاب التكاليف، سواء من أطراف خارجية أو داخلية، وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثران إيجابياً على تنفيذ التحليل ومخرجاتها ويقوم المحلل المالي بالخطوات التالية في هذه المرحلة:

1/ تحديد الهدف من التحليل المالي: وتعتبر هذه النقطة من أهم خطوات التحليل المالي حيث بموجبها يتقرر الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل والمعاملة الواجب جمعها؛

2/ مدى ونطاق التحليل: بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل، هل سيشمل تحليله منشأة واحدة؟ أم سيتعداها منشآت أخرى مشابهة؟ وهل سيكون التحليل لسنة واحدة أم لسنوات عدة؟ كل ما سبق يجب بالتأكيد على الخطوة اللاحقة والمتعلقة بالمعلومات والبيانات الواجب على المحلل جمعها وإعدادها للتحليل المالي؛

3/ تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل: يجب على المحلل أن يحدد ويجمع المعلومات التي سيقوم بجمعها، وكلما استطاع إنجاز تحليل شامل يتحقق منه جل الأهداف المرجوة، كلما كانت متوفرة لهذه الخصائص بالمعلومات التي سبق بجمعها، وعلى ذلك يجب على المحلل المالي جمع أكبر قدر من المعلومات المالية والإحصائية والكمية؛

ثانياً: مرحلة التحليل

¹أيمن الشنطي، عامر شقر، "مقدمة في الإدارة والتحليل المالي"، دار البداية، عمان - الأردن، 2007، ص ص 138، 143.

هي مرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:¹

1/ إعادة تبويب وتصنيف المعلومات: تعتبر خطوة مهمة حيث تتم من خلالها تسهيل على المحلل المالي ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول على نتائج دقيقة تحقق الأهداف المنشودة، وقد يقوم المحلل المالي من خلالها بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب وإعادة تصنيفها في حالات أخرى؛

2/ اختيار الإدارة الملائمة للتحليل: يتطلب ذلك عناية خاصة من المحلل لما يشكله من أثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين الأداء المختارة وبين أهداف التحليل من جهة وبين الأداة والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى؛ وهناك أدوات تحليل متعددة من حيث التحليل الرأسي والأفقي وتحليل النسب وتحليل التعادل..... الخ، ولكن أداة خصائصها وظروفها المعينة لاستخدامها وتطبيقها، مما يدفع المحلل في بعض الأحيان على الاستعانة بأكثر من أداة وأسلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل؛

3/ تحديد الانحرافات وأسبابها: وهي الدلالات والفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنته بالأرقام أو المؤشرات أو النسب الخاصة بالمنشأة التي يقوم بأجراء التحليل عليها بأرقام أو المؤشرات أو نسب أخرى تخص المنشأة لأعوام أخرى أو تخص المنشآت المنافسة في نفس القطاع، وتساعد الانحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداء المنشأة التي يستهدفها التحليل، كما قد تكون هذه الانحرافات إيجابية أو سلبية، ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة تركيز المحلل على الانحرافات غير الطبيعية أو ذات الأهمية النسبية وعدم التركيز على الانحرافات البسيطة، ويجب على المحلل المالي على الأقل تحديد الانحرافات وتتبعها ومن ثم يقوم في البحث عن أسباب هذه الانحرافات ودراسة العوامل المرتبطة بها حتى يتمكن لاحقا من اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها؛

ثالثا: مرحلة الاستنتاجات والتوصيات

وتعتبر هذه المرحلة هي آخر مراحل التحليل المالي، ولعلها ذو أهمية كبيرة لا تقل عن الخطوات السابقة، حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة عن إعداد وتحضير وتحليل، وتقديم الاستنتاجات والحقائق التي يتم التوصل إليها من قبل المحلل ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك، ويجاول المحلل المالي عند كتابته لهذه التقارير أن يتبع الإرشادات التالية:

¹ زهرة حسن العامري، علي خلف الركابي، "أهمية النسب المالية في تقويم الأداء"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 36، مصر، 2007، ص 79.

1/البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل؛

2/الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل؛

3/اقترح الحلول والتوصيات اللازمة.

الفرع الثاني: معايير التحليل المالي

من أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها، على الإدارة المالية للمؤسسة

أن تستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار نذكر منها ما يلي:¹

أولاً: المعايير المطلقة (النمطية)

وهي المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التحليل المالي والتي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المنشأة

ونوع الصناعة والظروف السائدة وتعتبر من أضعف أنواع المعايير المستخدمة ومن الأمثلة عليها المعايير المستخدمة في قياس

السيولة مثل نسب التداول ونسبة السيولة السريعة؛

ثانياً: معايير صناعية

ويتم التوصل إلى هذا المعيار من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة من الشركات والمؤسسات التي ينتمي إلى

صناعة واحدة خلال فترة زمنية معينة واحدة ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استعمالاً وحتى يمكن استعمال هذا المعيار

بنجاح وأن تكون نتائجه مقنعة ومناسبة فلا بد أن تتوفر فيه الخصائص التالية:

1/ أن تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة؛

2/ أن تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم مماثل؛

3/ أن تستخدم الشركات موضوع الدراسة نفس النظم المحاسبية؛

ولهذا المعايير صعوبات في استخدامه تتمثل في ما يلي:

1/ صعوبة تصنيف الصناعات لاختلاف أنشطتها؛

2/ اختلاف الظروف والحجم والمستوى التكنولوجي وطرق الإنتاج لدى الشركات؛

¹ رشاد العصار وآخرون، " الإدارة والتحليل المالي "، دار البركة، عمان - الأردن، 2001، ص ص 156، 157.

3/ الاختلاف في الموقع الجغرافي؛

4/ الاختلاف بمصادر التمويل فمنها من يعتمد على الاقتراض ومنها من يعتمد على أموال الملكية ومنها من يجمع بين النوعين.

ثالثا: المعيار الاتجاهي (التاريخي)

وهي نسبة معدلات خاصة بالشركات في الماضي وتستخدم في الحكم عن مستوى الشركات في الحاضر والمستقبل بالمقارنة بين النسب والمعادلات الحالية مع النسب في الماضي وعلى ضوء المقارنة يمكن اكتشاف الانحرافات والحكم على مستوى الأداء لهذه الشركات، يمكن استعمال هذا المعيار في الحالات التالية:

1/ في حالة عدم توفير معايير أخرى بديلة مثل المعايير النمطية أو الصناعية؛

2/ عدم وجود صناعات أخرى مشابهة من أجل المقارنة بينها؛

3/ صعوبة التعرف على اتجاه أداء الشركة على مدى الزمن؛

رابعا: المعيار المخطط أو المستهدف (المعيار الوصفي)

نسبة أو رقم يوضح عادة من قبل لجان متخصصة في الإدارة لاستخدامه في قياس أنشطة معينة من خلال المقارنة بين المعيار المتوقع تحقيقه وبين ما تم تحقيقه فعلا وذلك خلال فترة زمنية محددة، ومن الأمثلة عليه النسب الذي يصغها البنك المركزي ويطلب من البنوك الالتزام بها مثل نسبة القروض إلى الودائع وغيرها من النسب الأخرى.

المطلب الثاني: الأدوات والجهات المستفيدة من التحليل المالي

نقوم في هذا المطلب بإعداد الأدوات والجهات المستفيدة من التحليل المالي.

الفرع الأول: أدوات التحليل المالي

أدوات التحليل المتاحة للمحلل المالي متعددة، ولا يوجد أداة تحليلية معينة يمكن وصفها بأنها لجميع أغراض التحليل، ولكن يستطيع المحلل اختيار أداة التحليل الملائمة حسب الغرض من التحليل، وقد يستخدم المحلل أكثر من أداة تحليلية للوصول إلى دلالات لها معنى حول موضوع التحليل وهي كما يلي:

أولا: مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة

تبين هذه الأداة التحليلية التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لسنة خلال سنوات عديدة، وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة، إذ تساعد هذه المقارنة في التعرف على مدى التقدم أو التراجع الذي تحققه المنشأة على مدى سنوات حياتها؛¹

ثانياً: التحليل العمودي

يتضمن التحليل العمودي نسبة أي رقم في القوائم المالية إلى رقم رئيسي آخر في القوائم المالي للوصول إلى دلالة ذات معني، وفي الميزانية العمومية قد يأخذ التحليل العمودي عدة أشكال، ففي جانب الأصول قد ينسب أصل معين إلى أحد مجموعات الأصول، أو إجمالي الأصول، وذلك للتوصل إلى دلالة ذات معني، أما في قائمة الدخل فيتم التحليل العمودي بنسبة أي عنصر من عناصر قائمة الدخل إلى رقم صافي المبيعات، للوصول إلى دلالة ذات معني، وعناصر قائمة الدخل تتضمن المبيعات وتكلفة المبيعات، ومجمل الربح، وبنود المصروفات التشغيلية، وعادة يتم نسبة كل بند المصروفات المختلفة إلى يتم نسبة كل بند من بنود المصروفات المختلفة إلى صافي المبيعات، وذلك لوجود إرتباط بين حجم الكثير من هذه المصروفات ومستوى المبيعات، وهذه العلاقة قد تكون واضحة في بعض البنود وخاصة بنود المصروفات ذات الطبيعة المتغيرة أو شبه المتغيرة مثل مصروفات الدعاية والإعلان، وعمولة المبيعات ومصاريف نقل المبيعات، حيث تكون العلاقة خطية وواضحة نسبياً، بينما تكون العلاقة أقل وضوحاً لبعض المصروفات الأخرى مثل اهتلاك الأصول الثابتة، والمصاريف الإدارية العمومية؛²

يهتم التحليل الرأسي بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى قيمة أساسية في تلك القائمة تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القائمة المالية، وعلى سبيل المثال يمكن قياس نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول ثم المخزون السلعي إلى إجمالي الأصول، إذا يفهم من التحليل الرأسي يهتم بقياس النسب المتوية لتوزيع عناصر القوائم المالية ولا شك أن هذا يساعد الإدارة في فهم مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة.³

ثالثاً: التحليل الأفقي

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² محمود عبد الحليم الخاليلة، " التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية "، مطابع الدستور التجارية، الطبعة الرابعة، عمان - الأردن، 2007، ص ص 33، 34.

³ عبد الرحمن توفيق، " التحليل المالي وترشيد قرارات الاستثمار "، المناهج التدريبيه، الطبعة السابعة، الجزيرة - مصر، 2009، ص 28.

في التحليل الأفقي يتم تتبع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن، وذلك لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا المتغير، ويدخل تحليل السلاسل الزمنية للأرقام والمتغيرات المحاسبية ضمن هذا النوع من التحليل (التحليل الأفقي)، وبشكل عام فإن التحليل الأفقي يساعد في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير محاسبي أو مالي معين، مثل اتجاه بند معين من بنود القوائم المالية من حيث هل هو في تزايد أو تناقص، ودرجة الاستقرار أو التذبذب في هذا البند من فترة مالية إلى أخرى؛¹

يعني مقارنة القوائم المالية لعدد من السنوات لتوضيح التغيرات أو الاتجاهات أي مقارنة البيانات ببعضها البعض في فترات مختلفة، بمعنى مقارنة البند بنفسه في سنوات مختلفة بهدف تحديد اتجاه التغير في البند؛

ويتم حساب نسبة قيمة العنصر لقيمة في سنة الأساس بالمعادلة التالية (قيمة العنصر في سنة المقارنة ÷ قيمة العنصر في سنة الأساس) - 1.

يراعى عند اختيار سنة الأساس أن تكون فترة مالية طبيعية وتتماثل مع سنوات المقارنة من حيث تاريخ بدء وإنهاء السنة المالية.²

الفرع الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

يمكن إظهار بعض الجهات المستفيدة من التحليل المالي كما يلي:³

أولاً: إدارة المؤسسة

تساعدها نتائج التحليل المالي في تحديد السياسة المالية وحتى السياسة العامة، وكذلك تمكنها من القيام بأعمال الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء؛

ثانياً: عمال المؤسسة

¹ حابس إيمان، "دور التحليل المالي في منح القروض، دراسة وكالة البنك المركزي وكالة ورقلة"، مذكرة تدرج ضمن متطلبات شهادة ماستر، تخصص مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص ص 34، 35.

² عبد الرحمن توفيق، "المحاسبة المالية للمديرين"، بدون دار النشر، القاهرة - مصر، 2007، ص 71.

³ عبد الغفار الحنفي، "أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى"، دار الجامعة، الإسكندرية - مصر، 2004، ص ص 51، 59.

تتمهم نتائج التحليل المالي في التعرف على الأرباح المحققة خلال الدورة والجزء الذي سيعود عليهم من هذه الأرباح في شكل مكافآت أو خدمات اجتماعية، أو في شكل زيادة في الأجور، بالإضافة إلى الحكم على مدى إمكانية المؤسسة ينتمون إليها في ضمان مناصب عملهم مستقبلا، خاصة إذا كانت هناك بوادر بطلالة؛

ثالثا: الدائنون

يعتبر الدائنون والبنوك من أحد المستفيدين من المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة، ومدى قدرة هذه الأخيرة على سداد التزاماتها على المدى القصير والطويل؛

رابعا: المساهمون

يستفيد المساهمون في تقرير درجة مكافأة مساهمتهم وخطر الخسارة التي يمكن التعرض لها، وبالتالي ينصب اهتمامهم عند التحليل عادة وقدرة المؤسسة على خلق الأرباح حاليا ومستقبلا وكذا درجة نموها من سنة لأخرى.

خامسا: الموردون

تتضح استفادتهم من حيث التأكد من سلامة المركز المالي للزبون (المؤسسة) وتطور درجة المديونية، وحسب النتائج المتوصل إليها، يستطيع المورد أن يقرر الاستمرار في التعامل مع المؤسسة، أو التقليل من ذلك أو إلغائه تماما.

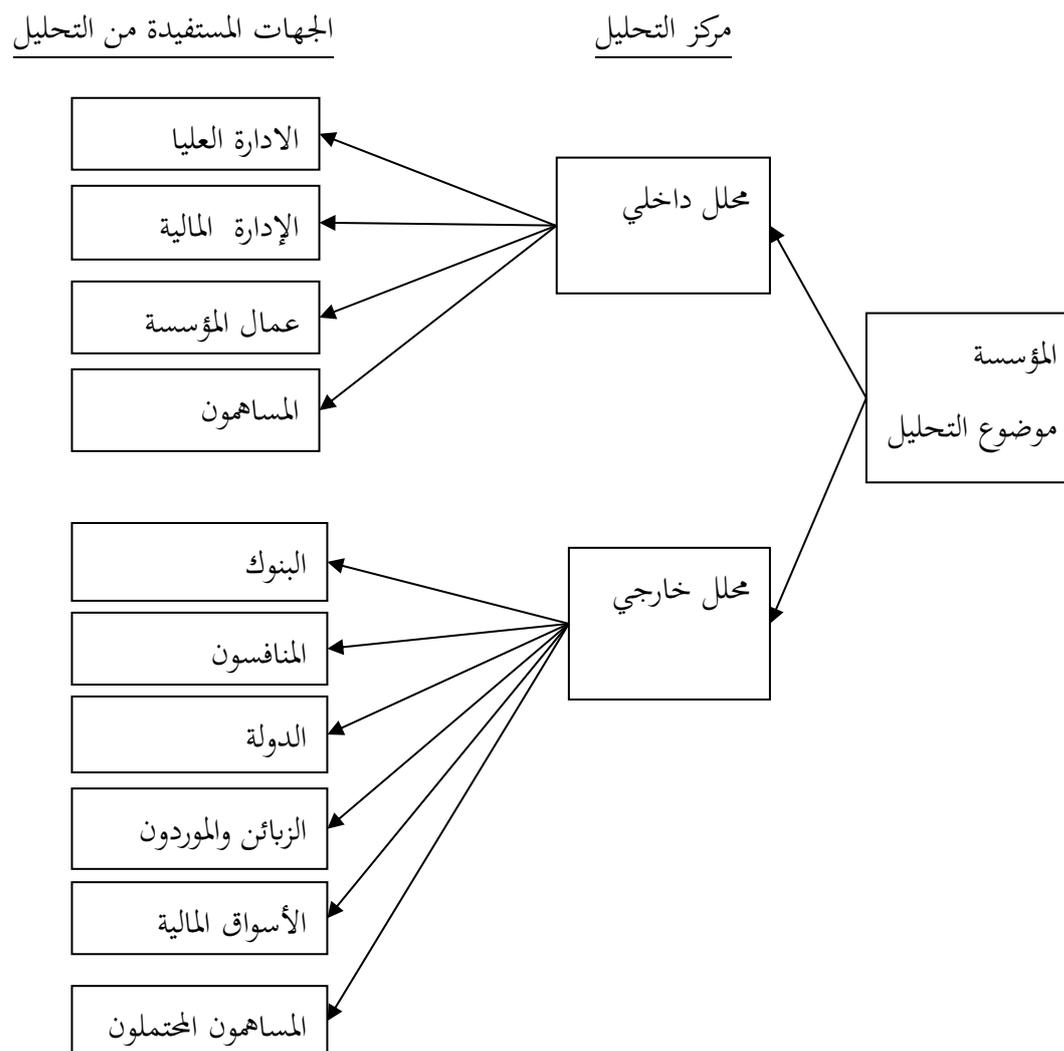
سادسا: الزبائن

تتمهم نتائج التحليل المالي للتأكد من قدرة المؤسسة (المورد) على احترام العقود المبرمة معها، فإذا كانت المؤسسة في وضعية مالية مستقرة، تسبب في صعوبات لزيائنها من جراء عدم تسليمها للطلبات في مواعيدها مثلا.

سابعا: الدولة

تتمهم أجهزة الدولة بنتائج التحليل المالي وكذا أجهزة الرقابة في اختبار درجة صدق الحسابات، ويمكن أن تتدخل السلطات العمومية كمساهم أو كوصي على سياسة مالية اقتصادية معينة، وكذا معرفة الوعاء الضريبي مما يساعدها في تحديد خططها التنموية.

الشكل(03): الجهات المستفيدة من التحليل المالي:



المصدر: مليكة زغيب، "أدوات التحليل المالي في المؤسسة العمومية الصناعية"، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر، تخصص مالية وبنوك، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997، ص 17.

المطلب الثالث: تعريف وأهداف التشخيص المالي

نتناول في هذا المطلب تعريف وأهداف التشخيص المالي:

الفرع الأول: تعريف التشخيص المالي

يعرف التشخيص المالي على أنه "عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية".¹

ويعرف التشخيص المالي كذلك بأنه "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات".²

"من الناحية التحليلية لا يمكن فصل التحليل المالي عن التشخيص الإستراتيجي يمكننا المحيط الذي توجد فيه المؤسسة (السوق، المنافسة) وكذا المميزات الخاصة به نقاط القوة ونقاط الضعف، من تحديد التحليل الواجب القيام به من خلال الحالة الاقتصادية والمالية، نجد أحيانا أن التشخيص الإستراتيجي يساعد في تفسير بعض المعلومات الخاصة بالميزانية العامة أو جدول حسابات النتائج، كما يسمح التحليل الإستراتيجي بتقدير وقياس تطور السوق وكذا الاختبارات الإستراتيجية من جانب التمويل، التخصص، التنوع، الخ، لهذا الصدد يصبح من الأحسن الاعتماد على التشخيص الإستراتيجي كخطوة أولى في ميدان التحليل المالي".³

الفرع الثاني: أهداف التشخيص المالي

تتمثل فيما يلي:

أولاً: الحصول على صورة واضحة وشاملة على جوانب القوة والضعف لدى المؤسسة وموقعها على التغيرات البيئية التي تؤثر على حاضرها ومستقبلها، وإيجاد التعديلات أو الحلول البديلة التي من شأنها المساهمة في تجاوز الصعاب وتفادي المخاطر المحتملة واستغلال الفرص؛

ثانياً: تحقيق ارتباط قوي للمؤسسة مع محيطها قصد تحقيق توازنها، فالتشخيص يهدف إلى معرفة المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، وتقييم سياستها المالي لفترة معينة وقدرتها على تسديد ديونها؛

ثالثاً: إن التشخيص المالي يقترح على المؤسسة تحسين وضعيتها المالية؛

¹ محمد أحمد الكايد، "الإدارة المالية والعلمية، التحليل المالي والاقتصادي"، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010، ص 57.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات"، دار وائل للنشر، 2006، ص ص 47، 48.

³ خميسي شبيخة، "التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة"، دار الهومة - بوزريعة - الجزائر، 2010، ص 69.

رابعاً: يهدف إلى اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص توزيع النتائج أو رفع رأس المال... الخ؛

خامساً: استعمال نتائج التشخيص المالي في التخطيط أو البرمجة العام المستقبلية للمؤسسة؛

سادساً: أخذ المتغيرات المحورية للمؤسسة وما يحيطها، وكيفية تفاعلها ببعضها البعض؛

سابعاً: البحث عن الخلل الوظيفي في وضعية المؤسسة أو أدائها؛

ثامناً: إعطاء الحلول الناجعة للاختلالات من أجل تصحيح وضعية المؤسسة.

المطلب الرابع: طرق وخطوات التشخيص المالي

تناول هذا المطلب طرق التشخيص وخطواتها:

الفرع الأول: طرق التشخيص المالي

تتمثل طرق التشخيص المالي فيما يلي:¹

أولاً: التشخيص التطوري

يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ولإجراء هذه الدراسة لا بد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية، ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

1/ تطور النشاط: أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن، اعتماداً على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية... الخ، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناءً على حالات النمو (مرتفع، مستقر، منخفض) يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طرذاً مع تطور النشاط؛

2/ تطور أصول المؤسسة: تعتبر الأصول عن مجموع الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة أنشطتها، ومن ثم فمراقبة تطور هذه الإمكانيات يعد ضروري لتشخيص النمو الداخلي والخارجي، كما يعد مؤشر إستراتيجي هام يعبر عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق؛

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 45، 47.

3/تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء، الموردين، المخزونات والتي تشكل في مجموعها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، والتي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط (الارتفاع في رقم الأعمال)، من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية؛

4/تطور الهيكل المالي: يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة المتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة، وبناءا على العناصر السابقة الذكر، يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية؛

5/تطور المردودية: تعتبر المردودية الأساس الرئيسي التي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو، وتعد أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري، وذلك عن طريق نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

ثانيا: التشخيص المقارن

إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن، فإن التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناء على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع، وذلك باستخدام مجموعة من الأرصد والأدوات والمؤشرات المالية؛

ثالثا: التشخيص المعياري

يمكن اعتبار التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن، إلا أنه يدل على مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة.

الفرع الثاني: خطوات التشخيص المالي

يقصد بها تلك الخطوات العلمية المتبعة في التشخيص وتختلف هذه الخطوات من مؤسسة إلى أخرى ومن محلل إلى

آخر حسب الهدف من التشخيص وبشكل عام تتلخص الخطوات الأساسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية:¹

أولاً: تحديد الهدف من التشخيص (السياسة و القرار المراد اتخاذه)؛

ثانياً: الفترة الزمنية المعنية بالدراسة؛

ثالثاً: اختيار زمن المقارنة أو الطريقة المناسبة للتشخيص (تشخيص تطوري، تشخيص مقارن،..)؛

رابعاً: جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة؛

خامساً: إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول؛

سادساً: التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة؛

سابعاً: التشخيص الشامل؛

ثامناً: رسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة.

تعتبر المعطيات المالية التي تقدمها المحاسبة المالية قاعدة أساسية للتحليل المالي، وذلك بصفقتها مصدر المعلومات الرئيسية للمحلل المالي، كما تحتاج عملية التشخيص المالي إلى معطيات حول المحيط المالي للمؤسسة والتي من المفروض أن يوفرها نظام المعلومات المالي للمؤسسة، ومن أجل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، يجب القيام بعملية التحليل المالي، وهذا عن طريق مجموعة من المؤشرات المالية المتمثلة في رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل بالإضافة إلى الخزينة ومجموعة من النسب المالية.

خلاصة:

¹ محمد أحمد الكايد، مرجع سبق ذكره، ص58.

لقد نوه الفصل الأول أهم المواضيع التي تناولتها الدراسات الاقتصادية وذلك للضرورة التي تملها متطلبات التسيير من تخطيط ورقابة وتقييم وبناء على مجموعة من الأدوات التحليلية التي يمكن من خلالها الكشف عن أوجه الضعف والقوة في جانب أو جوانب معينة من نشاط المؤسسة.

إن أهم التقنيات التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة لعبت دورا وأهمية كبيرة في تحقيق أهداف المؤسسة وباعتبارها تتأثر على النظام الاقتصادي فهي تهدف إلى البحث على أكبر فعالية ممكنة بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وذلك باعتمادها على عدة تقنيات من بينها التحليل المالي الذي يعتبر أهم التقنيات الرئيسية وأداة لتحريك المؤسسة، فهو يهدف إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

فالتحليل المالي موضوع هام من مواضيع التسيير المالي والمراقبة المالية الدقيقة والكشف عن مدى نجاعة وكفاءة السياسة المتبعة في المؤسسة، كما يعتبر ضروريا للتخطيط المالي السليم من خلال التشخيص المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة باستعمال وسائل مالية مختلفة ووضع خطط تتناسب مع إمكانيات المؤسسة وفي ظل التطورات الجديدة التي تعرفها الجزائر بتطبيق نظام محاسبي مالي جديد وفقا للمعايير المحاسبة الدولية ظهر مفهوم المحاسبة المالية والتي تعمل على جعل التحليل المالي أكثر سهولة ومرونة.

الفصل الثاني:

الإطار المنهجي لتحليل المالي

تمهيد:

التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار، سواء في حالة استخدام الأموال أو في حالة الحصول عليها، ويستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر للاستئناف في المستقبل، فهو بهذا بمعنى علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع، حيث يقوم بدراسة مختلف القوائم المالية (الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج) والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، وما يوفره من بيانات إضافية وهذا الغرض تحليلها باستعمال مختلف مؤشرات التوازن والنسب المالية.

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نذكرها في النقاط التالية:

المبحث الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي؛

المبحث الثاني: النسب المالية؛

المبحث الثالث: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

المبحث الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الكيان، والتي من خلالها يتمكن الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي وما حققته من نتائج.

المطلب الأول: الميزانية المالية

تعتبر الميزانية عن تقرير يوضح المعلومات الخاصة باستخدام المنشأة بأصولها ومصادر هذه الاستثمارات المتمثلة الخصوم وحقوق الملكية.

الفرع الأول: مفهوم الميزانية المالية

الميزانية أحد عناصر القوائم المالية التي تسجل وتلخص العمليات المالية المنجزة من قبل المؤسسة خلال السنة المالية وهناك عدة تعريفات نذكر منها ما يلي:

يرى البعض أنه يمكن تعريف الميزانية "بأنها الكشف الذي يستخرج من دفاتر المنشأة في نهاية المدة التجارية لبيان أصولها وخصومها في ذلك التاريخ كما وصفها دستور مهنة المحاسبة والمراجعة بأنها تصور ملخصاً مبوباً للمراكز الحسابات المتعلقة بالأصول والخصوم وحساب الأرباح في تاريخ معين".¹

كما تعرف الميزانية العمومية بكونها: "الكشف الذي يستخرج من دفاتر الوحدة الاقتصادية في نهاية السنة المالية لبيان موجوداتها والمطلوبات ورصيد حساب الأرباح والخسائر في ذلك التاريخ".²

كما تعكس الميزانية العمومية "المركز المالي للشركة في نقطة زمنية محددة، وفي الغالب الأعم تكون سنة مالية واحدة، فهي تمثل خلاصة الإجراءات المحاسبية وتطبيقاتها، وتحتوي الميزانية على جانب الأصول (الموجودات) وجانب الخصوم (المطلوبات وفق الملكية) إذا أن جانب الأصول يمثل قرارات الاستثمار القصيرة الأجل الموجودات المتداولة (وطويلة الأجل) (الموجودات الثابتة) أما جانب الخصوم فهي تعكس قرارات التمويل سواء التمويل بالمدىونية أو التمويل الممتلك".³

¹ أحمد محمد أبو شمالة، "دراسات في المحاسبة المالية"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010، ص 199.

² مجيد الكرخي، "تقويم الأداء لنسب باستخدام النسب المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2007، ص 187.

³ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

يمكن تعريف الميزانية بأنها: "هي وثيقة تمكنا عند تاريخ وصفها للحصول على صورة شاملة حول وضعية الذمم المالية للمؤسسة أي الخصوم التي تشمل مجموع الالتزامات المكونة لموارد المؤسسة والأصول التي تشمل مجموع الحقوق المكونة لاستعمالات المؤسسة".

الفرع الثاني: ترتيب الأصول والخصوم في الميزانية

هناك طريقتين لترتيب الميزانية تختلف باختلاف نوع المنشأة:¹

أولاً/ الطريقة الأولى:

وتلاءم هذه الطريقة المشروعات الصناعية، حيث ترتب الأصول وفقاً لأصعب الأصول تحويلاً إلى النقدية، ولهذا فإنه عند الطريقة تظهر شهرة المحل على رأس الأصول الثابتة أصعباً تحويلاً إلى نقود، فهي لا تباع إلا عند بيع المحل، ثم الأراضي فالمباني ثم الآلات باعتبارها أن مدة استغلالها لمباني أطول من مدة استغلال الآلات ثم يأتي بعد ذلك دور الأثاث والتركيبات ثم السيارات وهكذا حتى تنتهي الأصول الثابتة، وتبدأ الأصول المتداولة عادة للبضاعة قبل الذمم لأن الذمم تتلو البضاعة في المرتبة من حيث سهولة تحويلها إلى نقود؛ ثم الأصول الوهمية كالمصاريف التأسيس ومصاريف الحملات الإعلانية والمصروفات المقدمة والإيرادات المستحقة، وترتب الخصوم على أساس ترتب استحقاقها في الدفع، فنجد أولاً الخصوم الثابتة ثم المتداولة ثم الوهمية، ولهذا يظهر أولاً رأس المال ثم القروض وتبعها الدائون وأوراق الدفع وتأتي أخيراً دور المصروفات المستحقة والإيرادات المقبوضة مقدماً؛

ثانياً/ الطريقة الثانية:

يتم ترتيب الأصول حسب أسهلها تحويلاً إلى نقدية فنجد أولاً الأصول المتداولة ثم الثابتة ثم الوهمية، وتبدأ الأصول الثابتة، الأصول الملموسة ثم الأصول المعنوية، أما الأصول المتداولة، فتبدأ بالصندوق والبنوك والذمم وأوراق القبض والبضاعة وهكذا، أما الخصوم فترتب على أساس مدة استحقاقها فنجد أولاً الخصوم المتداولة ثم الثابتة ثم الوهمية وتتبع هذه الطريقة أحياناً في المنشآت التجارية والبنوك لأنها تحرص على إظهار المفردات النقدية لإظهار سلامة مركزها المالي من حيث المقدرة على الوفاء بما عليها من التزامات لأصحاب الودائع .

¹ أحمد محمد أبو شمالة، مرجع سبق ذكره، ص ص 201 . 203 .

الفرع الثالث: مكونات الميزانية المالية

تتكون الميزانية المالية من طرفين هما على التوالي:

أولاً/ عناصر الميزانية المالية من جانب الأصول

تعد الميزانية المالية على هيئة كشف يتكون من جانبي الأيمن يخص للأصول، ويسمى بجانب الأصول (الموجودات) والجانب الأيسر منه يخص الخصوم ويسمى جانب الخصوم (المطلوبات):

وتتكون الأصول من العناصر التالية:¹

1/ الأصول غير الجارية: وهي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال، أو تلك الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية وتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:²

أ/ التثبيتات غير المادية: وهو أصل قابل للتحديد غير النقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية، و يقصد بيه تلك التثبيتات المعنوية (غير الملموسة) التي تحتوي على العموم تراخيص أو إجازات الاستعمال، المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية، البرامج المعلوماتية، براءات الاختراع، حقوق التأليف، مصاريف التطور الخاصة بالقيم الثابتة، فارق الاقتناء.... الخ؛

ب/ التثبيتات المادية: وهو أصل عيني تحوزه المؤسسة الإنتاج وتقديم الخدمات والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعمالها إلي ما بعد مدة السنة المالية وتشمل كل من الأراضي، تهيأت الأراضي، المباني، التركيبات التقنية، المعدات والأدوات الصناعية بالإضافة إلي القيم الثابتة المادية الأخرى؛

ت/ التثبيتات في شكل امتياز: وهي كل التثبيتات المادية أو غير المادية الموضوعية موضوع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز (الممنوح له)، ويعرف امتياز الخدمة العمومية بأنه عقد يستند بموجبه شخص عمومي

¹ وليد ناجي الحياي، بدر محمد علوان، " المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي الجزء الأول"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، 2002، ص 308.

² لزغر محمد سامي، " التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي . دراسة حالة"، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، الإدارة المالية، قسم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص ص 40، 41.

(مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي (صاحب الامتياز) تنفيذ خدمة عمومية تحت مسؤوليته لمدة محددة وطويلة على العموم مقابل حق اقتضاء أتاوى من مستعملي الخدمة العمومية؛

ث/التثبيتات الجاري إنجازها: وهي التثبيتات المادية أو غير المادية التي لازالت لم تكتمل بعد في إنجازها، أي في الواقع إنجازات الهدف منها أن تكون غب النهاية تثبيتات، فهي إذن تثبيتات غير قابلة للاستعمال النهائي؛

ج/التثبيتات المالية: ويقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة، فهي عبارة عن أصول طويلة الأجل تتعدي مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة لاثني عشر شهرا و نميز بين:¹

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي تعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على المؤسسة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها المشاركة في المؤسسات الفرعية، المؤسسات المشاركة لها أو المؤسسات المشتركة؛

- السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل بقدر أو بأخر، مرودية مرضية لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على سنداها؛

- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل التي تمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك؛

- القروض والديون التي أصدرتها المؤسسة والتي لا تنوي أو لا تسعها القيام ببيعها في الأجل القصير: الديون لدي الزبائن، وغيرها من الديون الاستغلال لأكثر من اثني عشر شهرا أو القروض التي تزيد على اثني عشر شهرا و المقدمة لأطراف أخرى.

2/ الأصول الجارية: تضم الأصول الجارية الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكات في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال و إنجازها في شكل سيولة الخزينة، و الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة و التي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال الإثني عشر شهرا، بالإضافة إلى السيولة أو شبه السيولة التي لا يخضع استعمالها لقيود وتمثل هذه الأصول فيما يلي:²

¹ رضوان حلوة حنان وأخرون، "أسس المحاسبة المالية في قياس بنود قائمة المركز المالي"، دار الحماد، عمان. الأردن، 2004، ص 125.

² دريد كامل آل شبيب، " مبادئ الإدارة المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان. الأردن، 2009، ص 59.

أ/المخزون: هو إجمالي قيمة البضاعة في المخزون مع العلم بأنه قد يتضمن بنود لا يتوقع استخدامها أو بيعها خلال السنة المالية، ويتكون على الأكثر من ثلاث عناصر وهي المواد الأولية والبضاعة تحت الصنع والبضاعة التامة الصنع، ومن المعتاد قيام المشروع بجرد هذه المواد في نهاية السنة وإعداد جدول الجرد لهذه المواد.

ب/الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة: وهي ما للمؤسسة على الغير سواء كان ذلك من خلال النشاط الرئيسي أو كان نتيجة لأنشطة أخرى ، وفي الحالة الأولى تعرف هذه الديون بالذمم المدينة التجارية، وتتكون من المدينون وأوراق القبض ، أما الذمم المدينة غير التجارية فيمكن أن نسوق أمثلة عليها مثل سلف الموظفين أو القروض الممنوحة للمؤسسات التابعة..... الخ و يجب عند تقويم تلك الأصول عمل محصصات احتياطية في حالة وجود خسارة محتملة أو انخفاض في القيمة؛

ج/الموجودات وما يماثلها: وهي تخص القيم القابلة للتوظيف والنقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى أشباه الخزينة التي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغير في القيمة؛¹

¹ لزغر محمد سامي، المرجع سبق ذكره، ص 42.

الجدول رقم (01): جدول الميزانية الأصول (N / 12 / 31):

N-1	N			البيان
	المبالغ الصافية	المبالغ الصافية	الاهتلاكات	
				الأصول غير الجارية فارق الشراء التثبيتات غير المادية التثبيتات المادية التثبيتات جاري انجازها التثبيتات المادية سندات الموضوعية المساهمات الأخرى السندات الأخرى المثبتة القروض و الأصول الأخرى غير الجارية
				مجموع الأصول غير الجارية
				الأصول الجارية مخزونات جاري انجازها حسابات دائنة . الاستخدامات المماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و مشايخها الأصول الجارية الأخرى الموجودات و ما يماثلها الأموال الموظفة و غيرها من الأصول الجارية أموال الخزينة
				مجموع الأصول الجارية
				مجموع الأصول

المصدر: طير الويزة، سايعي باهية فريال، "فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة البويرة، قسم المحاسبة والمالية، تخصص محاسبة وتدقيق، 2014، ص 65.

ثانيا/ عناصر الميزانية المالية من جانب الخصوم

وهي الالتزامات الحالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، والتي تتطلب عملية سداد وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية¹:

أولا/ رؤوس الأموال الخاصة: وهي ما تبقي من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها الجارية وغير الجارية وتضم كل من رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطات، فارق التقييم فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد، نتيجة السنة المالية؛

ثانيا/ الخصوم غير الجارية: وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادي للتشغيلية للمؤسسة، أو التي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا، أو التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا وكذلك الالتزام الذي يتوقع أن سيتم إعادة تمويلية بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق الاثني عشر شهرا:

1/المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا:

أ/إعانات الاستثمار: وهي الأموال المخصصة من طرف الدولة والجمعيات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد، أو تمويل عملياتها على المدى الطويل؛

ب/المؤونات: تتمثل مؤونات الأخطار والتكاليف في زيادة الخصوم المستحقة لآجال قصيرة أو طويلة، فإنها تعكس وجود مخاطر و خسائر متوقعة عند نهاية الدورة إلا أنها تتضمن عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها وتحقيقها؛

2/ الضرائب: وتتمثل في كل من الضرائب المؤجلة أصول، الضرائب المؤجلة خصوم ومؤونات الضرائب المؤجلة على الأصول هي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقع استرجاعها في الفترات المقبلة والمتعلقة بفروقات زمنية قابلة للخصم، أما الضرائب المؤجلة على الخصوم هي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقع استرجاعها في الفترات المقبلة والمتعلقة بفروقات زمنية قابلة للخصم، أما الضرائب المؤجلة على الخصوم هي مبالغ الضرائب على النتيجة الواجب دفعها في السنوات المقبلة والمتعلقة بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة ؛

¹ لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 42 ، 43 .

3/ القروض والديون: هي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسات المالية والبنوك أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية والاستثمارية بصفة دائمة، و تساهم مع الأموال الخاصة في تغطية الاحتياجات الدائمة للمؤسسة، وتشمل السندات، القروض البنكية طويلة الأجل و أوراق الدفع طويلة الأجل؛

ثالثا/ الخصوم الجارية:

و هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال و تتضمن العناصر التالية:

1/الذمم الدائنة: وهو ما على المؤسسة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع بالأجل، أو حصولها على الخدمات بالأجل أيضا، و يتكون من الموردين، العاملين، الضرائب الدخل المستحقة؛

2/قروض قصيرة الأجل: وهي القروض التي حصلت عليها المؤسسات أو الأفراد ويتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة.

الجدول رقم (02): جدول الميزانية الخصوم:

إجمالي N	الخصوم المالية
	رؤوس الأموال الخاصة
	رأس المال الصادر
	رأس المال غير المستعان به
	العلاوات و الاحتياطات
	فارق إعادة التقييم
	فارق المعادلة
	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع -1-)
	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى ، ترحيل من جديد
	حصة الشركة المجمع -1-
	حصة ذات الأقلية -1-
	المجموع -1-
	الخصوم غير الجارية
	القروض والديون المالية
	الضرائب (المؤجلة و المرصد لها)
	الديون الأخرى غير الجارية
	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
	مجموع الخصوم الجارية
	الخصوم الجارية
	الموردون والحسابات الملحقة
	الضرائب دائن
	الديون المدينة الأخرى
	أموال الخزينة
	مجموع الخصوم الجارية
	مجموع الخصوم

المصدر: طير الويزة، سايعي باهية فريال، مرجع سبق ذكره، ص 87.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج وعناصره

ينقسم هذا المطلب إلى فرعين تناول الأول مفهوم جدول النتائج، أما الثاني عن عناصره.

الفرع الأول: مفهوم جدول حسابات النتائج

جدول النتائج عبارة عن ملخص لإيرادات ومصروفات المنشأة الاقتصادية خلال فترة واحدة، وتسمى أيضا قائمة الربح لأنها تبين ربح الفترة خلال مقابلة إيرادات الفترة مع مصروفاتها.

أولاً: تعريف جدول حسابات النتائج

" إن حساب النتائج من التقارير المحاسبية التي تعد في نهاية السنة ويعرف بأنه البيان الذي يظهر لنا نتائج أعمال المؤسسة خلال فترة معينة والذي يتقرر على ضوء المعلومات الواردة فيه مدى نجاح المؤسسة وتمكنها من تحقيق الأرباح أو عدمه، وكذلك يستخدم أيضا كدليل للإدارة عند القيام باتخاذ القرارات حول مستقبل المؤسسة مثال تنوع الإنتاج، تنوع معامل الشركة وخطوط إنتاجها، البحث عن أسواق جديدة للبضائعالخ.¹"

" تمثل قائمة الدخل عناصر الإيرادات والمصروفات، أي أنها تعبر عن نتيجة أعمال الشركة (ربح أو خسارة) تعد قائمة الدخل بطريقة توضح جميع إيرادات الشركة وما يقابلها من نفقات وكلف، سواء الناتجة عن النشاط الفعلي للشركة أو أنشطة أخرى تحقق إيرادات للشركة، يمكن الاستدلال من كشف الدخل على حجم الأرباح لحملة الأسهم العادية ".²

"يشار إلى قائمة الدخل بقائمة الأرباح والخسائر وهي تهدف إلى قياس مدى نجاح المنشآت خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، وعادة ما يهتم المستخدمون بتلك القائمة للحكم على ربحية المشروع".³

"إن جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)".⁴

¹ خالص صافي صالح، " رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق "، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، البليدة - الجزائر، 2010، ص 67.

² عدنان تاية النعمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

³ أمين السيد أحمد لطفي، " التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2007، ص 255.

⁴ ERIC dumalane, Comptabilité générale, Berti, édition, Algérie, 2009, p 222.

الفرع الثاني: عناصر جدول حسابات النتائج

تتمثل عناصر جدول حسابات النتائج في العناصر التالية:¹

أولاً: المبيعات

ويقصد بها المبيعات الصافية أي بعد طرح مردودات ومسموحات المبيعات منها خلال الفترة المالية بغض النظر عن كونها مبيعات نقدية أو أجلة ويجب الملاحظة هنا أن المبيعات التي يتم إدخالها ضمن هذا لبند هي المبيعات ذات العلاقة المباشرة بنشاط العمليات في الشركة؛

ثانياً: تكلفة المبيعات

وهي عبارة عن ثمن وتكاليف المبيعات التي باعتها الشركة فعلا خلال الفترة، وتسمى تكاليف البضاعة المباعة أيضا.

1/ صافي المشتريات: وهي المشتريات التي قامت بها الشركة خلال الفترة مطروحا منها مردودات ومسموحات المشتريات سواء نقدية أو بالآجل، ويجب الملاحظة هنا أن المشتريات التي يتم إدخالها ضمن هذا السند هي المشتريات ذات العلاقة المباشرة بنشاط العمليات في الشركة: فمثلا لو اشترت الشركة أثاث فانه لا يدخل في المشتريات لأنه أصل رأسمالي وليس من نشاط العمليات؛

ثالثاً: القيمة المضافة

تمثل الثروة الحقيقية التي إضافتها المؤسسة مهما كان نوعها، فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج وجمع عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها وهي تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاكات السنة المالية وتعتبر قياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة؛²

رابعاً: الفائض الإجمالي للاستغلال

يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال، وهو يمثل الفرق بين القيمة المضافة المنتجة من جهة وأعباء العمال والضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة ما عد الضريبة على الأرباح من

¹ فايز سليم حداد، "الإدارة المالية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان - الأردن، 2010، ص 32.

² مبارك لسوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 27.

جهة أخرى، وبالتالي فهو لا يأخذ بعين الاعتبار القرارات المالية والسياسات الجبائية التي تتخذها المؤسسة، ويعتبر بذلك مؤشرا دقيق يسمح بقياس أداء المؤسسة؛

خامسا: النتيجة العملياتية

ويتم التوصل إليها بعد أن يعدل الفائض الإجمالي عن الاستغلال بالمنتجات والأعباء العملياتية الأخرى وكذلك بمخصصات الاهتلاكات والمؤونات واسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات؛¹

سادسا: النتيجة المالية:

ويتم التوصل إليها وذلك بطرح الأعباء المالية من المنتوجات المالية؛

سابعا: النتيجة الجارية قبل الضرائب:

ويتم الحصول على النتيجة الجارية قبل الضرائب انطلاقا من النتيجة العملياتية بالإضافة النتيجة المالية ويمثل النتيجة العادية المحققة على اثر الأنشطة الجارية للمؤسسة

ثامنا: النتيجة الصافية للسنة المالية:

وتساوى الفرق بين مجموع المنتجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية، ويتم حساب النتيجة انطلاقا من النتيجة الجارية قبل الضرائب، إذا تطرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة، وتضاف إليها النتيجة الاستثنائية وتشمل النتيجة الصافية القياس المحاسبي للربح الموزع للمساهمين وأن الجزء من الأرباح الموجهة للاحتياطات يشكل تمويل ذاتي لنمو المؤسسة.

¹ لزغر محمد سامي ، مرجع سبق ذكره ، ص 48 .

الجدول رقم (03): جدول حسابات النتائج:

البيان	ملاحظات	أرصدة الدورة الحالية	أرصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال تغير المخزونات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
استهلاك السنة المالية			
القيمة المضافة للاستغلال			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
الفائض الإجمالي للاستغلال			
المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة استرجاعات عن خسائر القيمة			
النتيجة العملية			
المنتجات المالية الأعباء المالية			
النتيجة المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية المنتجات العناصر غير العادية أعباء			
النتيجة غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			

المصدر: طير الويزة، سايجي باهية فريال، مرجع سبق ذكره، ص 98.

المطلب الثالث: كشف التدفقات النقدية

نحاول في هذا المطلب بتقديم مفهوم كشف التدفقات النقدية ومكوناتها:

الفرع الأول: مفهوم كشف التدفقات النقدية

" يوصف كشف التدفق النقدي بأنه حلقة الوصل بين الدخل والميزانية العمومية، وأن الغرض الأساسي من هذا الكشف هو تحديد التدفقات النقدية الداخلية والخارجة خلال فترة مالية محددة، إذ أن هذا الكشف يظهر آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية على النقد، لذلك يعتبر الآن من القوائم المالية الأساسية في التحليل المالي، ويمكن أن يستخدم هذا الكشف من قبل الإدارة للتعرف على حجم التمويل الداخلي المتاح للأنشطة التشغيلية كما يمكن للمستثمرين والدائنين من استخدام هذا الكشف لتقييم قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية قادرة على تعظيم ثروة المساهمين، وتسديد التزامات الدائنين".¹

الفرع الثاني: مكونات كشف جدول التدفقات

ينبغي على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة مبنية إلى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها، حيث يوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة وأرصدة النقدية وما في حكمها²، وفيما يلي تعريف لكل من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية:³

أولاً: الأنشطة التشغيلية

تؤدي هذه الأنشطة إلى إيجاد الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالنشاط الرئيسي لمؤسسات الأعمال، ولذلك فإن أنشطة التشغيل تؤثر على قائمة الدخل والتي يتم إعدادها وفقاً لأساس الاستحقاق بينما جدول سيولة الخزينة تفصح عن تأثيرها على النقدية وبالنسبة للتدفقات النقدية وبالنسبة للتدفقات النقدية الداخلية من أنشطة التشغيل فأنها تتضمن المتحصلات النقدية من العملاء، بينما التدفقات النقدية الداخلة الأقل فتأتي من المتحصلات النقدية من الفوائد والتوزيعات نتيجة الاستثمارات المالية، وتشمل التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة التشغيل المدفوعات النقدية للموردين

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، 27.

² زغر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص 55، 56.

³ طارق عبد العال حماد، "معايير التقارير المالية الدولية دليل تطبيقي"، الدار الدولية للاستثمار الثقافي، مصر، 2006، ص 54.

وللعمالة ومدفوعات الفوائد والضرائب، ويعتبر التدفق النقدي الموجب وبمبلغ كبير والنتائج عن التشغيل علامة جيدة، وعلى المدى الطويل فإن التشغيل يجب أن يكون هو المصدر الأساسي للنقدية في الشركة، تتطلب التدفقات النقدية من التشغيل تحليل كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل من بنود الأصول المتداولة أو الخصوم المتداولة بها؛

ثانياً: أنشطة الاستثمار

تعبّر عن الزيادة أو النقص في الأصول طويلة الأجل المتاحة للشركة إن شراء وبيع أصول المصنع مثل المباني والأراضي أو المعدات هو نشاط استثماري مثل الاستحواذ شراء أو بيع الاستثمارات المالية في أسهم أو سندات الشركات الأخرى؛

تضع الاستثمارات في الأصول طويلة الأجل أساس لعمليات التشغيل المستقبلية فالشركة التي تقوم بالاستثمار آلات ومعدات تبدو في صورة أقوى من الشركة التي تبيع أصول المصنع ويرجع ذلك إلى الشركة الأولى تزيد من طاقتها الإنتاجية وتزيد من مخزون المنافع المستقبلية بينما الشركة الثانية تقوم بتخفيض هذا المخزون كما أنها قد تكون مجبرة على بيع الأصول لتوفير نقدية لسداد الالتزامات المطلوبة منها؛

وهكذا فإن أنشطة الاستثمار تتأثر بحسابات غير المتداولة مثل إصدار وتحصيل القروض أو الاستثمار في حقوق ملكية المؤسسات الأخرى، وبيع الأصول الثابتة مثل العقارات والأراضي والمعدات وغير ذلك من الأصول الإنتاجية طويلة الأجل؛

ثالثاً: أنشطة التمويل

تحصل الشركات على النقدية التي تحتاجها من المستثمرين والدائنين لأجل بدء التشغيل والمحافظة على استمراره، ولذلك تشمل أنشطة التمويل إصدار الأسهم والحصول على القروض من خلال إصدار السندات أو أوراق الدفع غير التجارية، وشراء وبيع أسهم الخزنة وسداد توزيعات للمساهمين، وبالنسبة للمدفوعات إلى المقرضين فأنها تشمل أصل الدين فقط أما فوائد القروض فإنها تدخل ضمن أنشطة التشغيل

الجدول رقم (04): جدول تدفقات الخزينة :

N+1	N	ملاحظات	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى و المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية المسحوبات عند اقتناء التثبيتات مادية و غير مادية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيات مادية و غير مادية المسحوبات عن اقتناء تثبيات مالية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ ب + ج)
			أموال الخزينة و معدلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معدلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقارنات مع النتيجة المحاسبية

المصدر: طير الويزة، سايعي باهية فريال، مرجع سبق ذكره، ص 130.

المبحث الثاني: النسب المالية

تعتبر النسب المالية من الأدوات الرئيسية التي يستعين بها المحلل المالي لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة ودراسة مركزها المالي، فهي تزوده بمعلومات أدق من خلال تفسيرها لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وهي متعددة ومختلفة سوف نفضلها في المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم ومحددات النسب المالية

يلخص هذا المطلب في تحديد مفهوم النسب المالية، أما الشرط الثاني تناول محدداتها.

الفرع الأول: مفهوم النسب المالية

تناول هذا الفرع إلى تعريف وأهمية النسب المالية

أولاً: تعريف النسب المالية

التعريف الأول: "عبارة عن العلاقة بين القيم الواردة في الكشوفات المالية يتم ترتيبها لتكون دالة لتقييم أداء نشاط

معين عند نقطة زمنية معينة، كما تعد النسب المالية من أبرز أساليب التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات.¹

التعريف الثاني: " النسبة المالية تعني نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من أرقام نفس القائمة

المالية، أو من قائمة ثابتة بحيث يكون أحدهم مقاما والثاني بسطا، ولأجل أن تقدم النسبة مدلول ذو معنى لا بد أن

تكون أرقام مقام وبسط المعادلة ذات علاقة سببية، وبخلافه نحصل على نسبة دون معنى أو مدلول، وعليه فإن اشتقاق

النسب تتطلب معرفة جيدة من المحلل حسب أغراض التحليل المالي "²؛

ثانياً: أهمية النسب المالية

ترجع أهمية النسب المالية إضافة إلى كونها سهلة الحساب، إلى أنها تساعد المحللين كل حسب اهتمامه في

الحصول على معلومات مهمة عن تسيير المؤسسة، وعن نقاط القوة والضعف فيها كتركيب الأصول والخصوم، مستوى

المديونية، السيولة والمردودية وعلى هذا فهي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة والرقابة؛

¹ قيصر علي عبيد الفتلي، "استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16 العدد 2، العراق، 2014، ص 07.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، 39 .

والملاحظ أن التوفيقات العديدة للعلاقات الكسرية التي يمكن إيجادها تعني أنه يمكن حساب عدد كبير من النسب المالية، لهذا فإنه من المعتاد القيام باختبار عدد محدود منها حسب معطيات المتوفرة من جهة، وحسب الغرض من التحليل من جهة أخرى، فالتحليل المالي بواسطة النسب يفترض بعض القواعد لنجاح عملية التحليل وهي:¹

1/ اختيار النسب المتجانسة: أي أن النسب ذات الطبيعة المقاربة يتم تحديدها بسهولة ومقارنتها بشكل عقلائي انطلاقاً من محتواها وقيمتها؛

2/ اختيار نسب مستقلة؛

3/ اختيار نسب معبرة تستجيب لأهداف التحليل المالي؛

و على الرغم من هذا إلا أنه يجب استعمالها بحذر شديد، لأن التحليل بواسطة النسب ليس إلا مرحلة أولية، فهي لا تعطي للمسیر إلا جزء من المعلومة التي هو في حاجة.

الفرع الثاني: المحددات لتحليل النسب

هناك بعض المحددات التي يجب مراعاتها وأخذها بنظر الاعتبار عند التحليل المالي بالنسب المالية:²

أولاً: لا يمكن استخدام نسبة مالية واحدة للحكم على أداء المنشأة، لأنها لا تعطي معلومات فعالة عن وضع المنشأة، بل يجب استخدام مجموعة من النسب للحكم على المنشأة، و لكن إذا كان التحليل المالي متعلق بجزء أو ناحية معينة فقط من وضع المنشأة المالية فإن استخدام نسبة واحدة أو اثنتين قد يكون كافياً لإعطاء صورة عن الوضع المطلوب، فمثلاً عند رغبتنا بتحليل وضع ربحية المنشأة فقط، نقوم باستخدام نسب الربحية وهكذا؛

ثانياً: عند المقارنة بين القوائم المالية يجب استخدامها حسب تاريخ معين وإذا لم تكن كذلك فإن المقارنة قد تؤدي إلى نتائج وقرارات خاطئة، فمثلاً عند مقارنة معدل دوران المخزون لمصنع لإنتاج الألعاب في نهاية شهر حزيران مع معدل دوران المخزون في نهاية شهر كانون الأول فإن ذلك قد يؤدي إلى نتائج خاطئة لأنه من الطبيعي أن هناك يكون طلب كبير على الألعاب خلال فترة الأعياد في شهر كانون الأول وبالتالي فإن معدل دوران المخزون سيكون كبير، و لذلك وللتخلص من التأثير الموسمية على التحليل المالي بالنسب يجب مقارنة القوائم المالية المعدة في شهر حزيران مع تلك المعدة من شهر حزيران وتلك المعدة في شهر كانون الأول مع تلك المعدة في شهر كانون الأول وهكذا؛

¹ Pierre Conso, La Gestion Financière de l'entreprise, dunod, édition n 07, paris France, 1985, p180.

² مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، ص ص 68، 69.

ثالثاً: عند إجراء تحليل النسب من الأفضل استخدام القوائم المالية مدققة، لأن المعلومات الواردة في قوائم مالية غير مدققة قد لا تعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشأة؛

رابعاً: عند مقارنة النسب المالية لمنشأة معينة مع النسب المالية لمنشأة أخرى في فترات مختلفة فإن النتائج قد تحرف أو تشوه أو تتغير نتيجة للتضخم، فالتضخم يؤدي إلى تغيير القيمة الدفترية للمخزون و الأصول الثابتة (القابلة للاستهلاك أو التي تستهلك) بشكل كبير عن القيمة الحقيقية، بالإضافة إلى انخفاض قيمة تكلفة المخزون وقيمة الاستهلاك بأكثر من قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح؛

ويزداد تأثير التضخم كلما زاد عمر الأصول وبالتالي فإن تأثير التضخم على المنشآت القديمة يكون أكثر من تأثيره على المنشآت المنشأة حديثاً، ولذلك فإنه يجب أخذ عمر المنشأة بعين الاعتبار عند مقارنة النسب المالية.

المطلب الثاني: أنواع النسب المالية

تعددت النسب المالية واختلفت وقسمت إلى مجموعات رئيسية حسب الغرض منه التحليل لمعرفة قدرة المنشأة على السداد أو الحاجة إلى الاقتراض و غيرها وسوف نفصلها على النحو التالي:

الفرع الأول: نسب السيولة

نسب السيولة هي النسب التي تقيس العناصر السائلة والعناصر الأقرب إلى السيولة من أجل معرفة أن المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماته وأهم هذه النسب هي الآتي:¹

أولاً: نسبة التداول

تستخدمها لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المنشأة، ومن الجدير بالذكر أن النسبة المرتفعة للتداول (السيولة) لا تعني بالضرورة بأن المنشأة تمتلك نقدا جاهزا لتلبية احتياجاتها، فإنها لم تتمكن المنشأة من بيع ما لديها من مخزون، وإنما غير قادرة على تحصيل حساباتها المدينة بالوقت المحدد، فإن ذلك قد يؤدي إلى ظهور نسبة تداول مرتفعة إلا أنها غير مرضية؛²

¹ اعلي خلف عبد الله، وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

² عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، " أساسيات في الإدارة المالية "، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2007، ص 217.

يتم حساب نسبة التداول بقسمة مجموع الأصول المتداولة على مجموع الخصوم المتداولة، و تعتبر هذه النسب مؤشرا لمدى قدرة المنشأة على سداد الخصوم المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقدية في المدى القصير وتحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة التداول} = \text{مجموع الأصول المتداولة} \div \text{مجموع الخصوم المتداولة}.$$

ثانيا: نسبة السيولة السريعة:

وهو نفس مؤشر التداول بعد استبعاد البضاعة من الأصول المتداولة، والسبب في استعادة البضاعة (المخزون السلعي) هو أنها أقل الأصول المتداولة سيولة وأكثر تعرضا للمخاطر.²

$$\text{مؤشر السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{البضاعة}) / \text{الخصوم المتداولة}.$$

ثالثا: نسبة السيولة الجاهزة

تعتبر السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفيد مكانتها و سمعتها في السوق و يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة الأجل} \times 100.$$

إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية: تراجع نشاط المؤسسة، نقص تحديد الاستثمارات، فائض في النقديات غير مستغل وعرضه للتدهور في القيمة؛³

¹ منير إبراهيم هندي، " الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر "، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية - مصر، 2011، ص 16.

² طاهر مرسى عطية، منى إبراهيم البطل، " الإدارة المالية والاستثمار: المفاهيم والأسس "، مكتب أمير للكمبيوتر، الطبعة الثانية، مصر، 2005، ص 59.

³ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

الفرع الثاني: نسبة الربحية

تقيس مجموعة نسب الربحية درجة ربحية المشروع، فإذا لم يستطع المشروع تحقيق أرباح كافية، فإن بقاءه واستمراره يصبحان مهددين بالخطر ويتكون من النسب التالية:¹

أولاً: هامش إجمالي الربح

ويقاس هذا الهامش مقدرة المنظمة على توليد الأرباح وقيم احتسابها كما يلي:

$$\text{هامش إجمالي الربح} = (\text{إجمالي الربح} \div \text{المبيعات}) \times 100.$$

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما يعني ذلك أن المنظمة تمارس أنشطتها بتكلفة أقل؛

ثانياً : هامش صافي الربح

ويقاس هذا الهامش العلاقة بين صافي الربح بعد الضريبة والفوائد وبين المبيعات ويمكن التعبير عنه بالآتي:

$$\text{هامش صافي الربح} = (\text{صافي الربح} \div \text{المبيعات}) \times 100.$$

تتم مقارنة النسبة المستخرجة بنسب الأعوام السابقة وذلك لأجل الاستدلال على إدارة المشروع فيما إذا كان للأفضل أم للأسوأ؛

كما تتم مقارنة هذه النسبة مع نسبة هامش صافي الربح في المشاريع الأخرى المنافسة.

ثالثاً: العائد على حقوق الملكية

وتسمى أيضاً العائد على القيمة الصافية، حيث يقيس قدرة الإدارة على استغلال أموال أصحاب المشروع في

توليد الأرباح ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = (\text{صافي الربح} \div \text{حقوق الملكية}) \times 100.$$

وتحرص إدارة المشروع دائماً على تحسين هذا العائد لأنه يعكس مدى زيادة العائد على أموال أصحاب المشروع، ويمثل مدى نجاح الإدارة بتعظيم ثروة المستثمرين وبالتالي جذب الاستثمارات إلى هذه المشاريع؛

رابعاً: العائد على رأس المال المستثمر

¹حسين اليحيى وآخرون، "تحليل و تقييم المشاريع"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة. مصر، 2009، ص ص 268، 273.

ويوضح هذا العائد ما حققه المشروع من أرباح على رأس المال المستثمر والمكون من حقوق الملكية والقروض طويلة الأجل و يمكن التعبير عنه بما يلي:

العائد على رأس المال المستثمر = صافي الربح قبل الضريبة الفوائد ÷ (حقوق الملكية + القروض طويلة الأجل).
والنتيجة تمثل كمية الربح الصافي مستثمر في المشروع سواء كان على شكل رأس مال أو احتياطات محتجزة أو قروض طويلة الأجل من صافي الربح حتي يكون المعدل أكثر دقة وأوضح تعبيراً و من أجل تفادي آثار أي تغيرات علة النظام الضريبي أو أسعار الفوائد؛

خامساً: العائد على الأصول

وتوضح هذه النسبة قدرة الإدارة على استغلال أصول المشروع في تحقيق الأرباح ويتم احتسابه كما يلي:

$$\text{العائد على الأصول} = (\text{صافي الربح قبل الضريبة والفوائد} \div \text{مجموع الأصول}) \times 100 .$$

الفرع الثالث: نسب النشاط

غالباً ما يستخدم هذا النوع من النسب في التقييم والتعرف على الطريقة التي تقوم بها مؤسسة الأعمال في إدارة أصولها ومخزوناتهما من البضاعة وكذلك مقدرتها على تحصيل ديونها في مواعيد استحقاقها:¹

أولاً: معدل دوران المخزون

وهذه النسبة تظهر سرعة حركة المخزون في المؤسسة، وكلما ارتفع معدل الدوران كان هذا مؤشراً إيجابياً، مع الأخذ في الاعتبار أن معدل الدوران يختلف باختلاف نشاط كل مؤسسة؛

ويتم احتساب معدل دوران المخزون وفقاً للمعادلة التالية :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة المبيعات} \div \text{متوسط المخزون}.$$

ثانياً: فترة الاحتفاظ بالمخزون

ويتم احتسابه على النحو التالي:

$$\text{فترة الاحتفاظ بالمخزون} = 365 \div \text{معدل دوران المخزون}.$$

¹نعيم نمر داوود، " التحليل باستخدام برنامج EXCEL"، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان. الأردن، 2012 ص ص 121، 129.

ثالثا: معدل دوران المدينين

ويمثل هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها، حيث أن فترة الائتمان الممنوحة للعملاء ومعدل الدوران يتعلقان بالسيولة التي تتوفر للمؤسسة، وكلما ارتفع معدل الدوران، كان ذلك مؤشرا إيجابيا على كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها، ويدل على أن المؤسسة تقويم بتحصيل ديونها بالسرعة الممكنة وبكفاءة عالية تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المدينون} = \text{صافي المبيعات الأجلة} \div \text{متوسط رصيد المدينين.}$$

رابعا: متوسط فترة التحصيل

ويقاس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة، إذ كلما انخفض متوسط التحصيل اعتبر هذا مؤشرا إيجابيا، والعكس صحيح أيضا، ويمكن حساب متوسط فترة التحصيل وفق المعادلة التالية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = 365 \div \text{معدل دوران المدينين.}$$

خامسا: معدل دوران الدائنين

وهذا المعدل يظهر الفترة التي يمنحها الدائنون للمؤسسة لتسديد مستحقاتهم، ومقارنتها مع معدل دوران المدينين، فإذا كانت الفترة الممنوحة من الدائنين أكبر من الفترة الممنوحة للمدينين كان هذا مؤشرا إيجابيا على كفاءة المؤسسة، ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الدائنين} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} \div \text{رصيد الدائنين.}$$

سادسا: متوسط فترة الدفع (الائتمان)

ويقاس هذا المتوسط كفاءة المؤسسة، إذ كلما ارتفع متوسط الدفع اعتبر هذا مؤشرا إيجابيا، ويمكن حساب متوسط فترة الدفع، وفق المعادلة التالية:

$$\text{متوسط فترة الدفع (الائتمان)} = 365 \div \text{معدل دوران الدائنين.}$$

سابعا: معدل دوران الموجودات

وهذا المعدل يقيس مدى كفاءة المؤسسة في استغلال موجوداتها بكفاءة وبشكل تحقق العائد المرسوم لها، وكلما كان هذا المعدل مرتفعا كان هذا مؤشرا إيجابيا والعكس صحيح أيضا، ويمكن إيجاد هذا المعدل من خلال المعادلة التالية:

معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات ÷ جملة الموجودات.

الفرع الرابع: نسب الرفع المالي

تقيس مجموع نسب الرفع المالي مدى اعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويل إحتياجاتها ويهتم الملاك والمقرضين بهذه المجموعة نظرا لأن زيادة الاعتماد على أموال الاقتراض قد تؤدي إلى تحقيق المشروع لحجم كبير من الإيرادات إلا أنها في نفس الوقت تؤدي إلى درجة الخطر التي قد تتعرض لها المنشأة لأن الفشل في الوفاء بالفوائد المستحقة أو الفشل في الوفاء بالفوائد المستحقة أو الفشل في سداد أصل القرض عند موعيد الإستحقاق يعني افلاس المنشأة، أما إدارة المشروع فتهتم بنسب الاقتراض اهتمام كبيرا لأنها تحدد قدرة المنشأة على الحصول على أموال إضافية سواء من مصادر الاقتراض أو من مصادر الملكية كما أنها تحدد قدرة المنشأة على تعظيم ثروة الملاك وهو الهدف الرئيسي للإدارة المالية:¹

أولاً: نسبة الاقتراض

يقاس الرفع المالي عادة بنسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية ويقصد بالاقتراض كل من القروض طويلة الأجل والايجار الرأسملي أما حقوق فتشير إلى رأس المال والاحتياطيات الرأسمالية والإيرادات والأرباح المحتجزة وتشير نسبة الاقتراض كل من القروض إلى إجمالي الأصول وهي بذلك تبين نسبة التمويل المقدم للمشروع بواسطة الدائنين؛

نسبة الاقتراض = إجمالي الاقتراض ÷ إجمالي الأصول.

ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها نجد أن انخفاض النسبة السابقة يشير إلى انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، أما ارتفاعها فيشير إلى صعوبة للحصول إلى قروض إضافية؛

ثانياً: معدل تغطية الفائدة

وتقيس هذه النسبة عدد المرات التي يمكن بها تغطيته الفوائد المستحقة على القروض من الإيرادات المستحقة قبل الفائدة والضريبة؛

معدل تغطية الفائدة = الربح قبل الفائدة والضريبة ÷ الفوائد؛

وتقيس هذه النسبة مدى توافر نقدية كافية لدفع الفوائد

¹ محمد صلاح الخناوي وآخرون، " أساسيات ومبادئ الإدارة المالية "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية - مصر، 2007، ص 51 . 55.

الفرع الخامس: نسب الهيكلية

يمكن تعريفها بأنها "عبارة عن مجموع النسب المالية التي تستعمل لغرض تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وكذلك لتقدير توازنها، أي أنها تقدم صورة واضحة حول الهيكلية المالية في زمن معين، فهي تبين العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وحسب عناصر الميزانية يمكننا استنتاج ثلاثة أنواع من نسب الهيكلية تتمثل في:¹

أولاً: نسب هيكلية الأصول:

إن النسب المستخدمة توضح بشكل جيد وزن كل عنصر من عناصر الأصول بالنسبة لمجموع الأصول ونستخلص ما يلي:

1/نسبة الأصول الثابتة: وتعكس هذه النسبة أساساً وزن الأصول الثابتة مقارنة بالأصول الإجمالية للمؤسسة، وتوضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على الاستثمارات الثابتة في نشاطها وذلك كلما كانت هذه النسبة مرتفعة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول الثابتة} = (\text{إجمالي الأصول الثابتة} \div \text{مجموع الأصول}) \times 100.$$

وتأخذ هذه النسبة أقصى مقدار لها في المؤسسة الصناعية الثقيلة وكذا المؤسسات الزراعية وهذا نظراً لطبيعة نشاط هذه المؤسسات.

2/نسبة الأصول المتداولة: وتمكننا هذه النسبة من معرفة حجم الأصول المتداولة والمستعملة خلال دورة الإستغلال ووزنها مقارنة بالأصول الإجمالية للمؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول المتداولة} = (\text{إجمالي الأصول المتداولة} \div \text{مجموع الأصول}) \times 100.$$

ثانياً: نسب هيكلية الخصوم:

تمثل هذه النسب المصادر التي استعملتها المؤسسة من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة معينة أو تبين وزن كل طرف من الأطراف المكونة للخصوم و يمكن تلخيصها فيما يلي:

1/نسبة الديون الطويلة الأجل: وتحسب بالعلاقة التالية:

¹ عيساوي نادية، "تقييم المؤسسة في إطار الخصوصية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة منتوري، قسطينة، 2004/2005، ص58.

نسبة الديون الطويلة = (اجمالي الديون الطويلة الأجل ÷ مجموع الخصوم) × 100.

2/ نسبة الديون قصيرة الأجل: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الديون القصير الأجل = (اجمالي الديون القصيرة الأجل ÷ مجموع الخصوم) × 100.

ثالثا: نسبة التمويل:

تكمن أهمية هذه النسب في اظهار أهمية هذه النسب في اظهار أهمية وتطور رأس المال العامل وتوضح التمويل، أي التي تستخدمها المؤسسة.

1/ نسبة التمويل الدائم: تعتبر هذه النسبة أكثر استعمالا، حيث أنها تبين مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة من جهة ومدى اعتماد المؤسسة في تمويلها لأصولها الثابتة من جهة ومدى اعتماد المؤسسة في تمويلها لأصولها الثابتة على الأموال الدائمة كما تبين هذه النسبة، نسبة رأس المال العامل من الأصول الثابتة المتوفرة لدى المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة

إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة قد مولت كل استثماراتها الطويلة لأجل عن طريق الأموال الدائمة أي رأس المال العامل موجب (وجود توازن)، وإذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فان ذلك يعني أن الأصول الثابتة هي مساوية للأموال الدائمة، أي أن رأس المال العامل معدوم (التوازن الأدنى)، ويجب دراسة احتياجات رأس المال العامل، وإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة استعملت الديون قصيرة الأجل في تمويل استثماراتها وهو ما يشكل خطر على المؤسسة.

2/ نسبة الإستقلالية المالية: وتوضح هذه النسبة مدى إستقلالية المؤسسة ماليا، ونسبة اعتمادها على الأموال الخارجية وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الإستقلالية المالية = الإموال الخاصة ÷ الأموال الدائمة.

3/ نسبة التمويل الذاتي (الخاص): وتبين هذه النسبة مدى تمويل المؤسسة لإستثماراتها الثابتة بأموالها الخاصة، فإذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فان ذلك يدل على أن رأس المال الخاص معدوم وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة الدائمة

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات النسب المالية

للسبب المالية العديد من الإيجابيات والسلبيات تتمثل في العناصر التالية:

الفرع الأول: إيجابيات النسب المالية

تتميز النسب المالية بكونها تمكن المحلل المالي من التغلب على ما يسمى بمشكلة الحجم في الأدب المحاسبي، وتنشأ مشكلة الحجم عند مقارنة الأرقام المحاسبية والمؤشرات المالية للشركات يوجد بينها تباين كبير في الأحجام، وتجاهل مشكلة الحجم يؤدي إلى استنتاجات مضللة في بعض جوانب التحليل، لأن الكثير من الأرقام المحاسبية والمؤشرات المالية للشركات المتباينة الأحجام غير قابلة للمقارنات.¹

الفرع الثاني: سلبيات النسب المالية

تتمثل سلبيات النسب المالية النقاط التالية:²

- 1/ النسب المالية تعبر عن علاقات بين ظواهر في حالة سكون، أي يوم إقفال قوائم المركز المالي، لذلك فهي لا تظهر التغيرات التي حدثت على مدار السنين؛
- 2/ بعض النسب تعالج في شكل إجماليات أو غالباً ما تكون مضللة، لأن هذه الإجماليات تختلف من نوعيتها، وتاريخ استحقاقها كنسبة التداول مثلاً فالبسط والمقام إجماليات للأصول المتداولة والخصوم المتداولة؛
- 3/ تؤثر المعالجة المحاسبية لأي بند من بنود الميزانية، على نتيجة التحليل فما قد يعتبر أصلاً متداولاً، يعتبر البعض الآخر أصلاً شبه ثابت، وبالتالي قد نصل إلى نتيجتين مختلفتين تماماً من ميزانية واحدة؛
- 4/ المعالجة المحاسبية لأي بند سيؤثر على الأرباح والخسائر، ممن الممكن أن تغير النتائج كما يحدث في تغيير الإهلاك أو تقويم المخزون، وما يترتب على ذلك من تأثير على مستوى الأرباح؛
- 5/ لا تكون النسب المالية ذات فائدة إلا قورنت بنسب معيارية، حيث تساعد الأخيرة في تقييم مركز الشركة؛
- 6/ يتم التحليل على أساس البيانات الدفترية، ولكن الأهم هو التحليل على أساس الفرصة البديلة، باعتبارها جوهر القرار الاقتصادي الرشيد؛

¹ محمود عبد الحليم الخلايلة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² محمد صلاح الحناوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 103، 104.

7/ تعد القوائم المالية على أساس ثبات قيمة النقود، والتحليل على أساس الفرض مضللاً، خاصة في أوقات تدهور قيمة النقود؛

8/ يتم إعداد الميزانية في وقت تكون فيه أعمال الشركة عند أقل مستوى لها، و بذلك يبدو رصيد النقدية أكبر نسبياً من أرصدة باقي الأصول المتداولة مما يظهر الشركة في حالة سيولة أكبر منها في الأحوال العادية خلال العام، ومن ناحية أخرى قد يكون هناك اتفاق مع أحد البنوك بالسماح بالسحب وعلى المكشوف على حساب الشركة الجاري في حدود مبلغ معين، ويعني أن هذا السحب يضاف إلى رصيد النقدي الحالي ومن الصعب الحصول على مثل هذا البيان من الميزانية أقل من الرصيد الحقيقي المنشورة، وبالتالي يجب استبعاد مثل هذه الإضافات قبل التحليل.

الجدول رقم (05): مظاهر وأعراض بعض المشاكل المالية كما تظهرها النسب المالية.

أعراض المشكلة:	المشكلة:	الحلول المقترحة:
نسبة السيولة لا تتفق مع المتوسط العام للصناعة.	انخفاض مستوي النقدية حجم الذمم مبالغ فيها.	الحصول على تمويل إضافي التسديد في منح الائتمان وإتباع سياسة نشيطة في مجال التحصيل.
● نسب الربحية لا تتفق مع المتوسط العام للصناعة.	● زيادة حجم المخزون ارتفاع تكاليف التشغيل، وجود أصول عاطلة، حجم المبيعات ضعيف. ● سعر البيع غير مناسب، تكاليف إدارية مرتفعة. ● كبر حجم مدفوعات الفائدة.	● رفع كفاءة إدارة المخزون، محاولة تخفيض التكاليف، ● بيع الأصول العاطلة ● زيادة عدد وكفاءة رجال البيع و تنشيط الإعلان. ● دراسة سعر البيع ورفعها، تقليل التكاليف الإدارية ● لاعتماد على التمويل بأموال الملكية.

المصدر: محمد صالح الحناوي وآخرون، " أساسيات ومبادئ الإدارة المالية "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية - مصر، 2007، ص 50.

المبحث الثالث: تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بالاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

المطلب الأول: رأس المال العامل

يتناول المطلب الأول مفهوم رأس المال العامل وأنواعه.

الفرع الأول: مفهوم رأس المال العامل

يعرف رأس المال العامل "بأنه هامش إضافي تضعه المؤسسة لمواجهة المخاطر الطارئة والذي يتم تقديره حسب قدرتها وطبيعتها وتطورها".¹

يعرف رأس المال العامل "يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل ويعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروح منها إجمالي الخصوم المتداولة، وهو رأس المال الفائض أثناء دورة الاستغلال".² يعتبر رأس المال العامل "أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البيئة الآنية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، وذلك بتاريخ معين، ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة".³

يمثل رأس المال العامل مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة ويطلق عليه أيضا رأس المال التشغيلي أو رأس المال المتداول.

ويمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية:⁴

من أعلى الميزانية: يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أموال دائمة} - \text{أصول ثابتة}$$

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

² مدني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، "مداخلة بعنوان انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة"، ملتقى دولي حول IAS النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة التحدي والمعايير الدولية للمراجعة IFRS، ورقة، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، ص 20.

³ سمير عبد العزيز، "مدخل في التحليل واتخاذ القرارات"، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية - مصر، 1997، ص 328.

⁴ محمد مطر، "التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات"، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 2000، ص 67.

من أسفل الميزانية: يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أصول متداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل.}$$

الفرع الثاني: أنواع رأس المال العامل

ويأخذ رأس المال العامل أنواعا أساسية أهمها:¹

أولا: رأس المال العامل الدائم

وهو الأكثر استعمالا نتيجة للدور الذي يلعبه كهامش أمان ويحسب كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الدائم} &= \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة} \\ \text{رأس المال العامل الدائم} &= \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل.} \end{aligned}$$

ثانيا: رأس المال العامل الإجمالي (الخام)

هو مجموع عناصر الأصول التي يكيّف بها نشاط المؤسسة والتي تدور في مدة سنة أو أقل ويشمل رصيد الأصول

المتداولة وتحسب كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{مجموع الأصول المتداولة.} \\ \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{قيم الاستغلال} + \text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة.} \\ \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{مجموع الأصول} - \text{الأصول الثابتة} \end{aligned}$$

¹ بن مالك عمار، " المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2011، ص79.

ثالثا: رأس المال العامل الخاص

هو عبارة عن المقدار الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الاستثمارات الثابتة ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة.}$$

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{رأس المال الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الأجنبي.}$$

رابعا: رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي)

هو مجموع الديون التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة.}$$

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{مجموع الديون.}$$

الفرع الثالث: حالات رأس المال العامل

هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي:¹

أولا: رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$

يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل الاحتياجات الطويلة المدى باستخدام موارها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى التوازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

ثانيا: رأس المال العامل الصافي معدوم $FR = 0$

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة و الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل و تترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 121.

ثالثاً: رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$

في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل

احتياجات رأس العامل مؤشر للتقييم مكمل لرأس المال العامل لا يمكن الاستغناء عنه لأن رأس المال العامل لوحده لا يكفي للحكم على التوازن المالي وخاصة عند دراسة تطوره، لأن ارتفاع رأس المال العامل من سنة إلى أخرى لمؤسسة ما لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الاحتياج منه.

الفرع الأول: تعريف احتياجات رأس المال العامل

التعريف الأول: "يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنه (ر م ع) الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري تظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل".¹

التعريف الثاني: "تمثل احتياجات من رأس المال العامل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات القصيرة المدى بعد استثناء (-) السلفات المصرفية من جهة أخرى".²

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يتوجب منها توفير مجموعة من العناصر وهي مخزونات المدينون وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل المتجددة وهي ديون ممنوحة من الموردين أو تسبيقات ممنوحة هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة، ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل، وبعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة نشاطها الاستغلالي عليها أن تغطي مخزونات (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة)، و إذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة وحيدة وتعتبر من احتياجات الدورة وكذلك السلفات المصرفية وهي ديون سائلة مدتها قصيرة جداً فهي لا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقترض غالباً في آخر الدورة التمويلية.

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 168.

الفرع الثاني: حساب احتياجات رأس المال العامل

نحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقات التالية:¹

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم غير جاهزة) - (مجموع الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية).

احتياجات رأس المال العامل = رأس المال العامل - الخزينة.

إن احتياجات رأس المال العامل تنشأ عن الفوارق الزمنية التي توجد بين عمليات الشراء والبيع وعمليات التسوية المتعلقة بها.

الفرع الثالث: مكونات احتياجات رأس المال العامل

يتشكل احتياجات رأس المال العامل من مكونين هما على التوالي:²

أولاً: الاحتياجات لرأس المال العامل لاستغلال (ا.ر.م.ع)

يمثل احتياجات رأس المال العامل للاستغلال في الفرق بين الاحتياجات الدورية للاستغلال (ا.د.ا) والموارد

الدورية للاستغلال (ا.د.م) ، وعليه:

$$ا.ر.م.ع = ا.د.ا - ا.د.م$$

وتسمح الاحتياجات لرأس المال العامل للاستغلال بقياس كتلة الأصول الدورية المرتبطة بالاستغلال، إذ تعد

كاحتياجات دائمة لأنها تتحدد مع نشاط الاستغلال للمؤسسة، لكن ظهور احتياجات لرأس المال العامل برصيد سالب

تفسر وجود فائض مالي للاستغلال ناتج عن اللجوء الهام للمديونية قصيرة الأجل.

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 50.

² خميسي شيخة، مرجع سبق ذكره، ص ص 75، 77.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

ويحسب من خلال الفرق بين احتياجات الدورية خارج الاستغلال (ا.د.خ.ا) والموارد الدورية خارج الاستغلال (م.د.خ.ا).

$$ا.ر.م.ع.خ.ا = ا.د.خ.ا - م.د.خ.ا$$

وتضم الاحتياجات الدورية للاستغلال الأصول الدورية التي ليس لديها علاقة مباشرة مع الاستغلال العادي للمؤسسة، قروض ممنوحة للعمال، تسبيقات ممنوحة لمردى الاستثمارات، سندات التوظيف، تكاليف مقيدة سلفا غير مرتبطة، أما الموارد الدورية خارج الاستغلال فتضم الوسائل الموجودة تحت تصرف المؤسسة دون علاقة مباشرة مع الاستغلال العادي.

المطلب الثالث: الخزينة

من خلال هذا المطلب سنحاول تقديم مختلف تعاريف الخزينة وأيضا وضعيتها.

الفرع الأول: تعريف الخزينة

هناك عدة تعاريف للخزينة نذكر منها:

التعريف الأول: "هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، أي مجموع

الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا والخزينة الصافية هي على درجة كبيرة من الأهمية".¹

التعريف الثاني: "الخزينة هي مجموع السيولة التي هي تحت تصرف المؤسسة".²

هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة (باستثناء السلفات المصرفية)، كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين

رأس المال العامل احتياجات رأس المال العمل، كما تعرف على أنها الفارق بين أصول الخزينة وخصومها.

حنفي عبد الغفار، "الإدارة المالية"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية - مصر، 1989، ص118.¹

² بوعلام بوشاشي، "المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال"، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص110.

الفرع الثاني: حساب الخزينة

وتحسب بالعلاقات التالية:

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

وقد تنتج من موارد اضافية دائمة وتحسب ب:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

$$\text{الخزينة} = \text{FR} - \text{BFR}$$

ويمكن حساب الخزينة من خلال الفرق بين القيم المتاحة (ق.م) من جانب الأصول والديون البنكية قصيرة الأجل (د.ب.ق.أ) من جانب الخصوم.¹

$$\text{الخزينة} = \text{القيم المتاحة} - \text{الديون البنكية قصيرة الأجل}$$

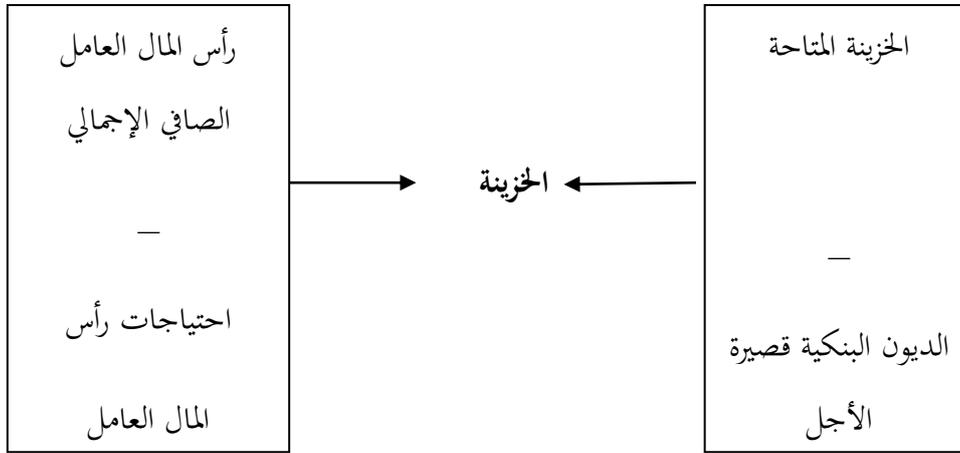
وهذه العلاقة تطابق الجمع بين الموارد الدائمة:

$$\begin{aligned} \text{الخزينة} = & (\text{الاحتياجات الدائمة} + \text{الموارد الدائمة}) + (\text{مورد الدورة} - \text{احتياجات} \\ & \text{الدورة}) + (\text{أموال دائمة} - \text{أموال ثابتة}) - (\text{الديون القصيرة الأجل} - \text{السلفات} \end{aligned}$$

¹ خميسي شيخة، مرجع سبق ذكره، ص ص 79، 78.

بيانيا يمكن تحديد الخزينة حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (04): تحديد الميزانية



المصدر: خميسي شيخة، "التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة - الجزائر، 2010، ص 81.

الفرع الثالث: وضعية الخزينة

الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن نكون أمام ثلاث حالات:¹

أولاً: الحالة الأولى: الخزينة موجبة: أي الخزينة $0 <$

احتياجات رأس المال العامل $>$ رأس المال العامل

إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل فإن الخزينة موجبة، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء المواد الأولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

ثانياً: الحالة الثانية: الخزينة سالبة: أي الخزينة $0 >$

احتياجات رأس المال العامل $<$ رأس المال العامل

¹ مراد حمزة، "دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة الأعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر، 2010/2011، ص 57.

وإذا كان رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل فإن الخزينة سالبة، المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما أن تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

ثالثاً: الحالة الثالثة: الخزينة معدومة: أي الخزينة = 0:

احتياجات رأس المال العامل = رأس المال العامل

وإذا كان رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل، فإن الخزينة تساوي الصفر بمعنى أننا أمام الخزينة المثلى، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

ويمكن التأثير على رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية في حالة رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل:

- تخفيض الموارد الدائمة بحيث يجب تسديد جزء من الديون الطويلة والمتوسطة الأجل.
- العمل على رفع القيمة الثابتة بشراء استثمار إضافية.

ويمكن أن يتم التأثير على احتياج رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية:

- الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المحزونات أو تقديم تسهيلات.
- تخفيض موارد الدورة بتسديد الموردين.

في حالة ما إذا كان رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل هذا يعني أن الخزينة سالبة فعلى المؤسسة أن تقوم باللجوء إلى الإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة.

الخلاصة:

للتحليل المالي دور هام في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، فهو يبرز لنا حالة القوة وحالة الضعف ومواضعها وعلى ضوء ذلك تتخذ القرارات المصيرية التصحيحية لوضعية المنشأة والتقليل من المخاطر المحتملة، قد يوجه التحليل المالي إلى اختيار نوع المعلومات وتقنيات معالجتها ومقارنتها ببعضها البعض لتنبؤ بمستقبل المؤسسة إذ تقع المسؤولية على المدير والقائمين بالتحليل المالي؛

لكي يقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات سليمة وتحقيق الأهداف والتوقعات المستقبلية التي تم رسمها، يجب عليه أن يعتمد في تحليله على عدة أدوات ومن بين هذه الأدوات نجد المؤشرات المالية والنسب المالية والتي تعتبر الأكثر شيوعا واستخداما في التحليل المالي والتي تسمح لها بالكشف عن حالة المؤسسة مما يمنح المؤسسة مجالا واسعا لاتخاذ القرارات المناسبة.

الفصل الثالث:

دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول

الجافة

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصلين الأول والثاني إلى الأسس النظرية للتحليل المالي ومن خلال عرض المؤشرات المالية الأكثر استخداما في تقييم أداء المؤسسة، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، وقد وقعا اختيارنا على تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية البويرة باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وتجاري، محاولين التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة.

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: عموميات حول تعاونية الحبوب والبقول الجافة؛

المبحث الثاني: تحليل الميزانية المالية المعدة لأغراض التحليل المالي؛

المبحث الثالث: تحليل جدول النتائج وجدول تدفقات الخزينة.

المبحث الأول: عموميات حول تعاونية الحبوب والبقول الجافة

نتناول في هذا المبحث نشأة ومفهوم تعاونية الحبوب والبقول الجافة وكذا دورها وأبعادها الإستراتيجية.

المطلب الأول: النشأة والمفهوم والموقع الجغرافي لتعاونية الحبوب والبقول الجافة

وفي هذا المطلب سنتناول نشأة المؤسسة محل الدراسة وكذا التعريف بها.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن التعاونية

هي إحدى التعاونيات بالجزائر تأسست على يد المعمرين الفرنسيين تحت اسم تعاونية الحبوب لمنطقة البويرة، وفي 1964/07/10 تمت إعادة هيكلتها بمرسوم وزاري رقم 104/09 تحت اسم تعاونية الحبوب والبقول الجافة وهي تابعة للديوان الجزائري المهني للحبوب، مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة بالتحديد في شارع فرحات بوسعد الجزائر العاصمة.

الفرع الثاني: مفهوم التعاونية الحبوب والبقول الجافة

تعاونية الحبوب هي "مؤسسة عمومية تابعة للديوان الجزائري المهني للحبوب، مهمتها تنحصر في تخزين وتسويق الحبوب والبقول الجافة، وبغرض إثراء تشكيلة التخزين والتسويق ألحق بها وحدتان مباشرة هذا النشاط، كما تحمل التعاونية بحوزتها تجربة تفوق اثنان وأربعون سنة وقدرة تخزينية تصل إلى 1080000 قنطار بين الحبوب والبقول الجافة".

الفرع الثالث: الموقع الجغرافي لتعاونية الحبوب والبقول الجافة

تقع تعاونية الحبوب والبقول الجافة شمال غرب مقر الولاية يحدها شمالا محطة المسافرين وغربا محطة السكك الحديدية ومن الجنوب ثانوية الهواري بومدين ومخزن سونطراك، ومن الشرق الطريق العام المؤدي لوسط المدينة والجزائرية للمياه.

أولاً: المساحة الكلية: تتربع تعاونية الحبوب والبقول الجافة على حوالي 2500 م²؛

ثانياً: نشاط التعاونية: يتمثل نشاطها في تخزين وتسويق الحبوب والبقول الجافة؛

ثالثاً: نوع المخزون: تعتمد على نوعين من المخزون وهما:

1/ الحبوب: (القمح بنوعية الصلب واللين، الشعير، الخرطال)؛

2/ البقول الجافة: العدس، الحمص، اللوبيا، الجلبانة، الفول.... الخ.

المطلب الثاني: دور التعاونية وأبعادها الإستراتيجية

تناول هذا المطلب فرعين رئيسيين هما دور التعاونية أما الثاني يتناول أبعاد التعاونية الإستراتيجية.

الفرع الأول: دور التعاونية

إن التعاونية تلعب دورا هاما في تنشيط وتنمية الاقتصاد المحلي وتموين نشاطاته ومن أهم الأدوار التي تقوم بها التعاونية تتمثل في النقاط التالية:

أولاً: شراء المحصول الزراعي المحلي من الفلاحين؛

ثانياً: تهيئة البذور وتسويقها للفلاحين؛

ثالثاً: تخزين الحبوب والبذور المحلية والمستوردة؛

رابعاً: تسويق الحبوب للمطاحن العمومية والخاصة؛

خامساً: تسويق المبيدات والأسمدة للفلاحين.

الفرع الثاني: أبعادها الإستراتيجية:

تتمثل فيما يلي:

أولاً: بذل كل الجهود لإعادة الاعتبار للإنتاج المحلي وذلك بتوفير كل احتياجات الفلاحين من البذور؛

ثانياً: تعزيز مكانتها في السوق الوطنية من خلال التوزيع مع موازات التطور التكنولوجي العالمي في ميدان الإنتاج الزراعي؛

ثالثاً: توفير احتياجات المطاحن العمومية والخاصة من الحبوب لتجنب النقص في التموين.

المطلب الثالث: إمكانيات التعاونية وأهم علاقاتها التجارية

تناول المطلب الثالث إمكانيات التعاونية أما الجانب الثاني يحوط حول العلاقات التجارية للتعاونية.

الفرع الأول: إمكانيات التعاونية

يهدف هذا الفرع إلى تحديد إمكانيات التعاونية التي تتمثل في الإمكانيات البشرية وإمكانياتها في التخزين.

أولاً: الإمكانيات البشرية

تتوفر المؤسسة على إمكانيات بشرية هامة يبلغ عدد المستخدمين بها 177 مستخدم موزعين حسب الجدول الموالي:

جدول رقم (06): عدد المستخدمين وتوزيعهم حسب مهامهم بالتعاونية:

العمال	العدد
الإداريون	15
عمال المخازن	35
مصلحة الاستثمار	42
الصيانة	06
مصلحة دعم الإنتاج	05
المتقاعدين	17
الأمن	57

ثانيا: الإمكانيات التخزينية

تبلغ قدرة التخزين الإجمالية بالتعاونية حوالي 1080000 قنطار سنويا موزعة على النحو التالي:

1/ فيما يخص الحبوب والبذور قدرة التخزين تبلغ 230000 قنطار سنويا؛

2/ بالنسبة للبذور يصل إلى 48000 قنطار سنويا؛

3/ بالنسبة للحبوب تصل إلى 182000 قنطار سنويا؛

4/ كما تشير الأرقام التالية إحصائيات سنة 2009؛

الفرع الثاني: أهم علاقات التعاونية التجارية

ينقسم هذا الفرع الذي تحت عنوان علاقات التعاونية التجارية إلى عنصرين وهما على التوالي مصادر المخزونات ومشتريات التسويق.

أولاً: مصادر المخزونات

تقوم التعاونية بشراء الحبوب من الفلاحين وذلك في موسم الحصاد والدرس بكميات متغيرة من موسم لآخر حسب الإنتاج المحلي، وكون التعاونية ينحصر مهامها في التخزين والتسويق تلجأ عند نفاذ المخزون بطلباتها إلى الديوان الجزائري المهني للحبوب.

ثانياً: مشتريات التسويق

التعاونية لا تسوق مخزونها مباشرة بل حسب مخطط الديوان الجزائري المهني للحبوب الذي يضبطه لتفادي نقص التوزيع أو التموين على المستوى المحلي والوطني ومن زبائنها على المستوى المحلي:

1/ المطاحن العمومية؛

2/ المطاحن الخاصة؛

3/ الفلاحين في موسم الحرث والبذر.

المطلب الرابع: أهم المديرية الإدارية للتعاونية

تتكون من نائب مديرية الإدارة، نائب المديرية المالية والمحاسبية، نائب مديرية البذور ودعم الإنتاج، ومصصلحة الاستثمار.

الفرع الأول: نائب مديرية الإدارة

تتفرع إلى ثلاثة مصالح:

أولاً: مصلحة المستخدمين

1/ فرع التصريح بحوادث العمل؛

2/ فرع التأمينات.

ثانيا: الإمكانيات العامة

1/ تموين مستحقات الوحدة من قطع غيار وآلات ومعدات؛

2/ مصلحة الشؤون القانونية: تهتم بالمنازعات والمتابعات القضائية

الفرع الثاني: نائب المديرية المالية والمحاسبية

يمثلها نائب المدير المالي والمحاسبة، وتنقسم بدورها إلى عدة مصالح:

أولا: مصلحة المحاسبة العامة

مهمتها تحديد الحصيلة والجرد السنوي، مراقبة جميع الفواتير الخاصة بالبيع والشراء سواء المؤسسات العمومية أو

الخاصة وتقديم الشيكات البنكية للفلاحين الممولين

ثانيا: مصلحة محاسبة المواد

تحتوي على:

1/ سجلات المخزون؛

2/ سجلات المخازن؛

3/ إثبات المخزون على مستوى جميع التعاونيات؛

4/ تقديم حصيلة سنوية؛

5/ العمل بالتعاون مع أمناء المخازن.

ثالثا: مصلحة الشراء

مهمتها استلام الوثائق الضرورية للمحصول الزراعي (وصل الاستلام) من طرف الفلاحين وتمكينهم بعد ذلك من

استلام شيكات زرعهم

رابعا: المصلحة التجارية

مهمتها تتمثل فيما يلي:

1/ بيع البذور للفلاحين (حملة الحرث والبذر)؛

2/ بيع الأسمدة والمبيدات؛

3/ بيع القمح للمطاحن؛

4/ بيع الشعير للموالين؛

5/ بيع أكياس جمع الحبوب (حملة الحصاد والدرس).

الفرع الثالث: نائب مديرية البذور ودعم الإنتاج

وهي تتفرع بدورها إلى ثلاثة مصالح:

أولاً: مصلحة النوعية؛

ثانياً: مصلحة البذور؛

ثالثاً: مصلحة الخدمات الفلاحية.

ومن مهامها:

أ/ تصفية البذور الناتجة من المحصول لفلاحي؛

ب/ معالجة ومراقبة البذور وتهيئتها تحسباً لحملة الحرث والبذر؛

ت/ تصنيف المواد حسب نوعها منها الخاصة للاستهلاك ومنها الخاصة للبذر لتغطية احتياجات الفلاحين للموسم القادم (الحرث و البذر)؛

ث/ متابعة البذور ميدانياً باختيار التربة التي تناسبها للزرع إلى غاية حصادها.

الفرع الرابع: مصلحة الاستثمار

هي مصلحة تهتم وتكفل بالمخازن ووحدات التخزين التابعة للتعاونية، من حيث التخزين والصيانة، وهذا بدأ من يوم استلام المواد إلى غاية اتخاذ قرار تسويقها وتسليمها للزبائن، ولا تتوقف هذه المصلحة عند هذا الحد، بل هي المسؤولة عن مراقبة المخزونات لتفادي تعرضها للتلف باستثناء البذور، كما تجدر الإشارة إلى أن مصلحة الإشهار تنقسم إلى فرعين هما:

أولاً: فرع المخازن؛

ثانياً: فرع الصيانة.

أولاً: إجراءات التخزين

تتكون من إجراءات قبل الدخول إلى المخازن وأثناء التواجد في المخازن وعند خروجها.

1/ قبل الدخول إلى المخازن

أ/ في البداية عند استلام البضاعة يتم وزن حمولة الشاحنة بواسطة جهاز بذلك لمعرفة الكمية المستلمة؛

ب/ مقارنتها بالكمية المسجلة في الفاتورة؛

ت/ فحص المادة من حيث الجودة والنوعية وتسجيل نتائج هذا الفحص؛

ث/ تحرير وثيقة يقوم بها أمين المخزن في حالة وجود أي نقائص في البضاعة والإمضاء عليها للدلالة عن ذلك.

2/ أثناء تواجد المخزونات بالمخازن

على أمين المخزن التحكم في المواد المخزونة وذلك:

أ/ تسجيل البضاعة سجل خاص بذلك من حيث نوعها، صنفها وزنها، مستلمها وتاريخ استلامها؛

ب/ تحرير وصل الاستلام وإرساله لمصلحة محاسبات المواد؛

3/ عند خروج المواد من المخزن

في هذه المرحلة يتم:

أ/ تسجيل كل الكميات التي خرجت للتسويق وتحديد الكميات الباقية في المخازن والتي على ضوءها يمكن معرفة وضعية

المخزون والفترة اللازمة لإعادة الطلب قبل نفاذه؛

ب/ تحرير وصل تسليم كلما خرجت المواد مصحوبة بورقة يومية وإرسالها لمصلحة محاسبات المواد.

ثانياً: تنظيم المخازن في التعاونية

أولاً: أنواع المخازن: توجد في التعاونية تسعة عشر (19) مخزن للحبوب والبنود مقسمة على النحو التالي:

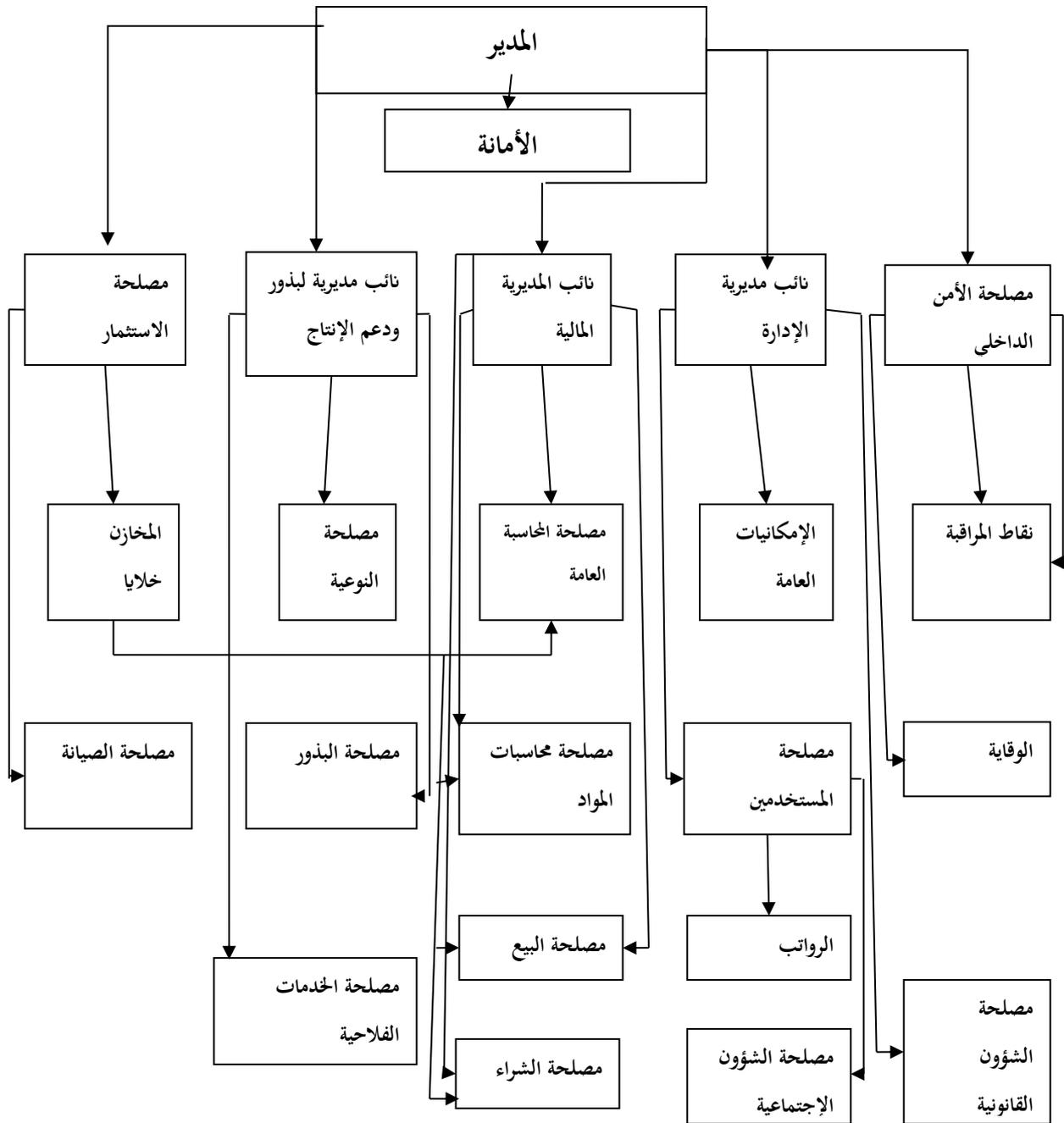
1/ وحدتان لتخزين البنود وتبلغ سعتها 96000 قنطار؛

2/ سبعة صوامع منها أربعة إسمنتية وثلاثة حديدية وتبلغ سعتها حوالي 681000 قنطار مستغلة لتخزين الحبوب؛

3/ عشرة مستودعات غالبا ما تستغل لتخزين البذور المعبأة في الأكياس، منها (60) حديدية وأربعة (4) إسمنتية وتبلغ سعتهم الإجمالية 30300 قنطار؛

4/ تجدر الإشارة أن كل الطاقة التخزينية مستغلة مما يدفع بالتعاونية لكراء مخازن أخرى عند الحاجة لذلك؛

الشكل رقم(05): الهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب والبقول الجافة:



المصدر: وثائق مقدمة من نائب مديرية الإدارة

المبحث الثاني: تحليل الميزانية المالية المعدة لأغراض التحليل المالي

في هذا المبحث سنحاول إسقاط الجانب التطبيقي على الجانب النظري وهذا من خلال تحليل الميزانية بمختلف مؤشرات التحليل المالي.

المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية للسنوات الثلاثة (2015، 2016، 2017)

نقوم في هذا المطلب على إظهار الميزانيات المالية لتعاونية من أجل القيام بالتحليل المالي.

الفرع الأول: الميزانية المالية جانب الأصول

نقوم بإظهار الميزانية في جدولين الأول خاص لسنة 2015 والثانية يضم سنتين 2016 و 2017

أولاً: الميزانية المالية جانب الأصول 2015

الجدول رقم (07): الميزانية المالية الأصول لسنة 2015 الوحدة: دج.

2015			البيان
القيمة الصافية	مجموع الاهتلاكات	القيمة الإجمالية	
			الأصول غير الجارية
110262,75	396509,37	506772,12	التشبيات غير المعنوية
			التشبيات العينية
4175088,45	-	4175088,45	الأراضي
14886079,78	312080453,56	326966533,34	المباني
190446389,98	295850723,15	486297113,13	التشبيات العينية الأخرى
-	-	-	التشبيات في شكل ممتاز
-	-	-	التشبيات الجاري إنجازها
			التشبيات المالية
-	-	-	السندات الموضوعية
1755090649,80	-	1755090649,80	المساهمات والحسابات الدائنة
-	-	-	السندات المثبتة الأخرى

-	-	-	القروض والأصول لمالية الأخرى غير الجارية
-	-	-	الضرائب المؤجلة للأصول
1964708470,76	608327686,08	2573036156,84	مجموع الأصول غير الجارية
			الأصول الجارية
25515100,66	-	25515100,66	المخزونات والمنتجات قيد الصنع
			الحسابات الدائنة، استخدامات المماثلة
107808158,41	30324079,36	138132237,77	الزبائن
77762942,39	-	77762942,39	المدينون الآخرون
1305878,66	-	1305878,66	الضرائب
-	-	-	الأصول الأخرى الجارية
			الموجودات وما يماثلها
-	-	-	توظيفات وأصول مالية جارية
66940890,43	-	66940890,43	الخزينة
279332970,55	30324079,36	309657049,91	مجموع الأصول الجارية
2244041441,31	638651765,44	2882693206,75	مجموع الأصول

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

ثانيا: الميزانية المالية جانب الأصول ل سنتي 2016، 2017

الجدول رقم (08): الميزانية المالية (2016-2017) الوحدة: دج.

2016	2017			البيان
	القيمة الصافية	مجموع الاهتلاكات	القيمة الإجمالية	
				الأصول غير الجارية
90957,75	107812,75	435119,37	542932,12	التبittات غير المعنوية
				التبittات العينية
4175088,45	4175088,45	-	4175088,45	الأراضي
10896961,88	6948000,38	320018532,96	326966533,34	المباني
148063520,94	114202914,00	365568160,73	479771074,73	التبittات العينية الأخرى
-	-	-	-	التبittات في شكل ممتاز
-	-	-	-	التبittات الجاري انجازها
				التبittات المالية
-	-	-	-	السندات الموضوعية
1755090649,80	1755090649,80	-	1755090649,80	المساهمات والحسابات الدائنة
-	-	-	-	السندات المثبتة الأخرى
-	-	-	-	القروض والأصول لمالية الأخرى غير الجارية
-	-	-	-	الضرائب المؤجلة للأصول
1918317178,82	1880524465,38	686021813,06	2566546278,44	مجموع الأصول غير الجارية
				الأصول الجارية
36888005,75	9315752,65	3805536,65	13121289,30	المخزونات والمنتجات قيد الصنع
				الحسابات الدائنة، استخدامات المماثلة
80403016,22	46587386,36	30324079,36	76911465,72	الزبائن
74142305,79	113768501,45	-	113768501,45	المدينون الآخرون
2322344,11	2118026,44		2118026,44	الضرائب
-	-	-	-	الأصول الأخرى الجارية
				الموجودات وما يمثلها
-	-	-	-	توظيفات وأصول مالية جارية
66222435,44	21791028,33	-	21791028,33	الخزينة
259978107,31	193580695,23	34129616,01	227710311,24	مجموع الأصول الجارية
2178295286,13	2074105160,61	720151429,07	2794256589,68	مجموع الأصول

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

الفرع الثاني: الميزانية المالية الخصوم

الجدول رقم (09): الميزانية المالية الخصوم (2015، 2016، 2017) الوحدة: دج.

الخصوم	2015	2016	2017
رؤوس الأموال			
رأس مال تم إصداره	135636,59	135636,59	135636,59
رأس مال لم يتم إصداره	—	—	—
علاوات واحتياطات	79548534,47	79548534,47	79548534,47
فرق إعادة التقييم	—	—	—
فارق إعادة التقييم	—	—	—
نتيجة الصافية	-75403847,66	-177974854,43	-131546338,78
الترحيل من جديد	-588388836,48	-717036614,71	-892524027,92
حصة الشركة المدمجة	—	—	—
حصة ذوي الأقلية	—	—	—
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	-584108513,08	-815327298,08	-944386195,64
الخصوم غير الجارية			
القروض والديون المالية	1334378863,07	1272072996,83	1253426417,59
الضرائب المؤجلة والمرصدة لها	—	—	—
الديون الأخرى غير الجارية	—	—	—
المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	124638932,07	140836426,44	114634853,57
مجموع الخصوم غير الجارية	1459017795,14	1412909423,27	1368061271,16
الخصوم الجارية			
الموردون والحسابات الملحقة	994155676,84	1250191843,13	1304141728,96
الضرائب	17050176,55	17962631,55	23029846,33
ديون أخرى	357926305,86	312558686,26	323258509,80
خزينة الخصوم	—	—	—
مجموع الخصوم الجارية	1369132159,25	1580713160,94	1650430085,09
مجموع الخصوم	2244041441,31	2178295286,13	2074105160,61

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الثاني: الميزانية المالية وفق متطلبات التحليل المالي

وبعد القيام بعرض الميزانية المالية للسنوات الثلاثة (2015، 2016، 2017) نقوم ببعض التعديلات الضرورية على الميزانية للوصول إلى الميزانية لغرض التحليل المالي جانب الأصول تكمن في: الأصول غير الجارية = أصول ثابتة، الأصول الجارية = أصول متداولة، المخزونات الجارية = قيم الاستغلال، حسابات الغير = قيم قابلة للتحقيق، الحسابات المالية وما شابهها = قيم جاهزة ؛

أما بالنسبة للخصوم فتمثل في العناصر التالية: رؤوس الأموال الخاصة = أموال خاصة، الخصوم غير الجارية = ديون طويلة الأجل، الخصوم الجارية = ديون قصيرة الأجل.

الفرع الأول: الميزانية المالية لأغراض التحليل المالي لسنوات الثلاثة من 2015 إلى 2017

نقوم بعرض الميزانيات المالية المعدة لأغراض التحليل المالي لسنوات الدراسة (2015، 2016، 2017).

أولاً: الميزانية المالية لأغراض التحليل المالي لسنة 2015

الجدول رقم (10): الميزانية المالية وفقاً لأغراض التحليل المالي لسنة 2015: الوحدة: دج

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	1964708470,76	الأموال الدائمة	874909282,06
التبittات غير المعنوية	110262,75	الأموال الخاصة	-584108513,08
الأراضي	4175088,45	رأس المال الصادر	135636,59
المباني	14886079,78	علاوات واحتياطات	79548534,47
التبittات العينية الأخرى	190446389,98	نتيجة الصافية	-75403847,66
المساهمات والحسابات الدائنة	1755090649,80	ترحيل من جديد	-588388836,48
		ديون طويلة الأجل	1459017795,14
الأصول المتداولة	279332970,55	قروض وديون مالية	1334378863,07
قيم الاستغلال	25515100,66	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقاً	124638932,07
المخزون والمنتجات قيد الصنع	25515100,66	ديون قصيرة الأجل	1369132159,25
القيم القابلة للتحقيق	186876979,46	موردون وحسابات ملحقة	994155676,84
الزبائن	107808158,41	ضرائب	17050176,55
المدينون الآخرون	77762942,39	ديون أخرى	357926305,86
الضرائب	1305878,66		
القيم الجاهزة	66940890,43		
الخزينة	66940890,43		
مجموع الأصول	2244041441,31	مجموع الخصوم	2244041441,31

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ثانيا: الميزانية المالية لأغراض التحليل المالي لسنة 2016

الجدول رقم (11): الميزانية المالية وفق لأغراض التحليل المالي لسنة 2016: الوحدة: دج.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	1918317178,82	الأموال الدائمة	597582125,19
التبittات غير المعنوية	90957,75	الأموال الخاصة	-815327298,08
الأراضي	4175088,45		
المباني	10896961,88	رأس المال الصادر	135636,59
التبittات العينية الأخرى	148063520,94	علاوات واحتياطات	79548534,47
		نتيجة الصافية	-177974854,43
المساهمات وحسابات الدائنة	1755090649,80	ترحيل من جديد	-717036614,71
أصول المتداولة	259978107,31	ديون طويلة الأجل	1412909423,27
قيم الاستغلال	36888005,75	قروض وديون مالية	1272072996,83
المخزون والمنتجات قيد الصنع	36888005,75	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	140836426,44
قيم قابلة للتحقيق	156867666,12	ديون قصيرة الأجل	1580713160,94
الزبائن	80403016,22	موردون وحسابات ملحقه	1250191843,13
المدينون الآخرون	74142305,79	ضرائب	17962631,55
الضرائب	2322344,11	ديون أخرى	312558686,26
قيم جاهزة	66222435,44		
الخزينة	66222435,44		
مجموع الأصول	2178295286,13	مجموع الخصوم	2178295286,13

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على وثائق المؤسسة.

ثالثا: الميزانية المالية لأغراض التحليل المالي لسنة 2017

الجدول رقم (12): الميزانية المالية وفقا لأغراض التحليل المالي لسنة 2017: الوحدة: دج.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	1880524465,38	الأموال الدائمة	423675075,52
التبittات غير المعنوية	107812,75	الأموال الخاصة	-944386195,64
الأراضي	4175088,45		
المباني	6948000,38	رأس المال الصادر	135636,59
التبittات العينية الأخرى	114202914,00	علاوات واحتياطيات	79548534,47
المساهمات وحسابات	1755090649,80	نتيجة الصافية	-131546338,78
الدائنة		ترحيل من جديد	-892524027,92
الأصول المتداولة	193580695,23	ديون طويلة الأجل	1368061271,16
قيم الاستغلال	9315752,65	قروض وديون مالية	1253426417,59
المخزون والمنتجات قيد	9315752,65	مؤونة ومنتجات ثابتة	114634853,57
الصنع		مسبقا	
قيم قابلة للتحقيق	162473914,25	ديون قصيرة الأجل	1650430085,09
الزبائن	46587386,36	موردون وحسابات ملحقة	1304141728,96
المدينون الآخرون	113768501,45	الضرائب	23029846,33
الضرائب	2118026,44	ديون أخرى	323258509,80
قيم الجاهزة	21791028,33		
الخزينة	21791028,33		
مجموع الأصول	2074105160,61	مجموع الخصوم	2074105160,61

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الفرع الثاني: عرض الميزانيات المالية المختصرة المعدة لأغراض التحليل المالي

الميزانية المالية المختصرة عبارة عن ملخص للميزانية المعدة لأغراض التحليل المالي للعناصر الرئيسية فقط.

أولاً: الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول

يتناول هذا الفرع الميزانيات المالية المختصرة لسنوات الثلاثة (2015، 2016، 2017).

الجدول رقم (13): الميزانية المالية المختصرة للسنوات الثلاثة (2015، 2016، 2017)

2017		2016		2015		البيان
%	المبالغ (الدينار)	%	المبالغ (الدينار)	%	المبالغ (الدينار)	
90.67%	1880524465,38	88,07%	1918317178,82	87,55%	1964708470,76	أصول الثابتة
9,33%	193580695,23	11,93%	259978107,31	12,45%	279332970,55	أصول المتداولة
0,45%	9315752,65	1,69%	36888005,75	1,13%	25515100,66	قيم الاستغلال
7,83%	162473914,25	7,20%	156867666,12	8,32%	186876979,46	قيم قابلة للتحقيق
1,05%	21791028,33	3,04%	66222435,44	2,98%	66940890,43	قيم جاهزة
100%	2074105160,61	100%	2178295286,13	100%	2244041441,31	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

ثانيا: الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم

تناول الفرع الثاني الميزانيات المالية المختصرة لسنوات الثلاثة (2015، 2016-2017).

الجدول رقم (14): الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم (2015، 2016، 2017).

2017		2016		2015		البيان
%ن	المبالغ(الدينار)	%ن	المبالغ(الدينار)	%ن	المبالغ(الدينار)	
20,42 %	423675075,52	27,33 %	597582125,19	38,99 %	874909282,06	الأموال الدائمة
45,53 %	-944386195,64	- 37,43 %	-815327298,08	26,02 %	-584108513,08	الأموال الخاصة
65,95 %	1368061271,16	64,86 %	1412909423,27	65,01 %	1459017795,14	ديون طويلة الأجل
79,57 %	1650430085,09	72,57 %	1580713160,94	61,01 %	1369132159,25	ديون قصيرة الأجل
100%	2074105160,61	100%	2178295286,13	100%	2244041441,31	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الثالث: حساب النسب المالية

هناك عدة أنواع من النسب المالية وتعدد طرق حسابها حيث تنقسم إلى مجموعات فرعية نقوم في هذا المطلب إلى

حساب النسب المتعلقة بالميزانية المعدة لأغراض التحليل المالي.

الفرع الأول: حساب نسب السيولة

هي النسب التي تقيس مدى قدرة التعاونية على مواجهة ديونها قصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيم

القابلة للتحقيق أي القدرة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها.

أولاً: نسبة سيولة التداول

تبين مدى الوفاء بالديون قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلى النقدية في مدة زمنية متفقة مع أجال الديون.

نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة (الديون قصيرة الأجل).

الجدول رقم (15): حساب نسبة سيولة التداول: الوحدة: دج.

البيان	2015	2016	2017
الأصول المتداولة	279332970,55	259978107,31	193580695,23
الخصوم المتداولة (د ق أ)	1369132159,25	1580713160,94	1650430085,09
نسبة سيولة التداول	0,20	0,16	0,11

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق: نسبة السيولة أصغر من 1 خلال ثلاث سنوات وحيث أن الأصول المتداولة لا تغطي الديون قصيرة الأجل حيث سوف تواجه مشاكل في سداد الالتزامات في مواعيد الاستحقاق وقد تلجئ المؤسسة إلى موجودات الثابتة.

ثانياً: نسبة السيولة السريعة

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - البضاعة) ÷ الخصوم المتداولة.

الجدول رقم (16): حساب نسبة السيولة السريعة: الوحدة: دج.

البيان	2015	2016	2017
الأصول المتداولة	279332970,55	259978107,31	193580695,23
البضاعة	25515100,66	36888005,75	9315752,65
الفرق	253817869,89	256289301,56	184264942,58
الخصوم المتداولة	1369132159,25	1580713160,94	1650430085,09
نسبة السيولة السريعة	0,18	0,16	0,11

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق: نسبة السيولة السريعة عادة تكون محصورة بين 0,3 و0,5 أقل من النسب المثلي وهذا يدل على أن القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة تغطي الديون القصيرة الأجل تستطيع السداد.

ثالثا: نسبة السيولة الجاهزة

تقيس مدى قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة وقدرتها على السداد.

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة ÷ الديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم (17): حساب نسبة السيولة الجاهزة: الوحدة: دج.

البيان	2015	2016	2017
القيم الجاهزة	66940890,43	66222435,44	21791028,33
الديون قصيرة الأجل	1369132159,25	1580713160,94	1650430085,09
نسبة السيولة السريعة	0,084	0,041	0,013

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق: نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة منخفضة جدا وخاصة في 2017 وهذا يدل على أن التعاونية لا تستطيع لسديد ديونها القصيرة الأجل بقيمتها الجاهزة.

الفرع الثاني: حساب نسب الهيكلية

تنقسم نسب الهيكلية من هيكلية الأصول ونسب خاصة بنسب هيكلية الخصوم ونسب التمويل.

أولا: نسبة هيكلية الأصول

تتكون من نسبتين الأولى تتعلق بالأصول الثابتة والثانية تتعلق بالأصول المتداولة.

1/ نسبة هيكلية الأصول الثابتة

نسبة هيكلية الأصول الثابتة = الأصول الثابتة ÷ مجموع الأصول.

الجدول رقم (18): حساب نسبة هيكله الأصول الثابتة: الوحدة: دج.

البيان	2015	2016	2017
الأصول الثابتة	1964708470,76	1918317178,82	1880524465,38
مجموع الأصول	2244041441,31	2178295286,13	2074105160,61
نسبة هيكله الأصول الثابتة	0,85	0,88	0,90

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة المستقبلة.

التعليق: نلاحظ أن الأصول الثابتة في سنة 2015 تمثل 0,85 من قيمة الأصول وترتفع بالتدريج وهذا راجع انخفاض مجموع الأصول.

2/ نسب هيكله الأصول المتداولة

نسبة هيكله الأصول المتداولة = الأصول المتداولة ÷ مجموع الأصول.

الجدول رقم (19): حساب نسبة هيكله الأصول المتداولة: الوحدة: دج.

البيان	2015	2016	2017
الأصول المتداولة	279332970,55	259978107,31	193580695,23
مجموع الأصول	2244041441,31	2178295286,13	2074105160,61
نسبة هيكله الأصول المتداولة	0,12	0,11	0,09

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق: نسبة هيكله الأصول المتداولة في انخفاض مستمر وهذا راجع إلى انخفاض الأصول المتداولة وهذا راجع إلى انخفاض في المخزونات والمنتجات قيد الصنع.

ثانيا: هيكله الخصوم

تنقسم إلى هيكله الأموال الدائمة والديون قصيرة الأجل.

1/ هيكله الأموال الدائمة

هيكله الأموال الدائمة = الأموال الدائمة ÷ مجموع الخصوم.

الجدول رقم (20): حساب هيكله الأموال الدائمة: الوحدة: دج.

البيان	2015	2016	2017
الأموال الدائمة	874909282,06	597582125,19	423675075,52
مجموع الخصوم	2244041441,31	2178295286,13	2074105160,61
هيكله الأموال الدائمة	0,38	0,27	0,20

المصدر: من إعداده الطالبتين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق: انخفضت نسب هيكله الأموال الدائمة فكانت في 2015 بنسبة 0,38 وفي سنة 2016 بنسبة 0,27 أما في سنة 2017 أصبحت بنسبة 0,20 من مجمل الخصوم وهذا راجع إلى ظهور النتيجة بالقيمة السالبة.

2/ نسبة هيكله الديون قصيرة الأجل

نسبة هيكله الديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل ÷ مجموع الخصوم.

الجدول رقم (21): حساب نسبة هيكله الديون قصيرة الأجل: الوحدة: دج.

البيان	2015	2016	2017
الديون قصيرة الأجل	1369132159,25	1580713160,94	1650430085,09
مجموع الخصوم	2244041441,31	2178295286,13	2074105160,61
نسبة هيكله الديون قصيرة الأجل	0,61	0,72	0,79

المصدر: من إعداده الطالبتين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق: نسبة هيكله الديون قصيرة الأجل تشهد ارتفاع في قيمتها وهذا راجع إلى زيادة في الديون قصيرة الأجل.

ثالثا: نسب التمويل

تتكون نسب التمويل من أربع عناصر وهي نسبة التمويل الدائم ونسبة التمويل الذاتي ونسبة الاستقلالية المالية ونسبة القابلية للسداد وسوف نطبقها على الميزانيات المالية على النحو التالي.

أولاً: نسبة التمويل الدائم

هذه النسبة تقيس مدى تمويل الاستعمالات بالموارد المستمرة، قيمة هذه النسبة يجب أن تكون أكبر من الواحد لكي تحقق المؤسسة هامش أمان.

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة.

الجدول رقم (22): حساب نسبة التمويل الدائم: الوحدة: دج.

البيان	2015	2016	2017
الأموال الدائمة	874909282,06	597582125,19	423675075,52
الأصول الثابتة	1964708470,76	1918317178,82	1880524465,38
نسب التمويل الدائم	0,44	0,13	0,22

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق: نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد وهذا يدل على أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة وفي سنة 2015 هي الأقرب إلى الواحد فهي الأفضل وهذا راجع إلى أن المؤسسة قامت برفع مبلغ القروض والديون المالية أكبر من سنة إذا التعاونية لا تملك هامش أمان.

ثانيا: نسبة التمويل الذاتي

هذه النسبة تبرر مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وعادة تكون هذه أقل من الواحد.

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة.

الجدول رقم (23): حساب نسبة التمويل الذاتي: الوحدة: دج.

البيان	2015	2016	2017
الأموال الخاصة	-584108513,08	-815327298,08	-944386195,64
الأصول الثابتة	1964708470,76	1918317178,82	1880524465,38
نسب التمويل الذاتي	-0,29	-0,42	-0,02

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق: نسب التمويل الذاتي سالبة وهذا راجع للخسائر التي حققتها في السنوات السابقة وتراكم هذه الخسائر زاد تأزم الوضع في سنة 2017، وبمعنى أخرى يعني أن الأموال الخاصة لا تغطي الأصول الثابتة وأنها تعتمد على الديون طويلة ومتوسطة الأجل.

ثالثا: نسبة الاستقلالية المالية

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون.

الجدول رقم (24): نسبة الاستقلالية المالية: الوحدة: دج.

البيان	2015	2016	2017
الأموال الخاصة	-584108513,08	-815327298,08	-944386195,64
مجموع الديون	2828149954,39	2993622584,21	1533491356,25
نسبة الاستقلالية المالية	-0,20	-0,27	-0,61

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق: نسبة الاستقلالية المالية أقل من الواحد وهذا يدل على أن مؤسسة تعتمد على الديون في نشاطها ولا يمكنها الحصول على الاقتراض إلا بعد سداد مستحقاتها وتدل النسبة أيضا على أن المؤسسة غير مستقلة ماليا لأن الديون أكبر من أموال الخاصة وهذا بسبب تحقيق خسائر في السنوات السابقة

رابعاً: نسبة قابلية السداد

هذه النسب تسمح بمقارنة ديون المؤسسة مع أصولها.

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون ÷ مجموع الأصول.

الجدول رقم (25): حساب نسبة قابلية السداد: الوحدة: دج.

البيان	2015	2016	2017
مجموع الديون	2828149954,39	2993622584,21	1533491356,25
مجموع الأصول	2244041441,31	2178295286,13	2074105160,61
نسبة قابلية السداد	1,26	1,37	0,73

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق: نسبة قابلية السداد في 2016 و2015 أكبر من الواحد وهذا ليس من صالح المؤسسة وهذا يدل على أن مجموع الديون أكبر من مجموع الأصول وهذا يدل على أن المؤسسة تواجه مشكلة في السداد، أما بالنسبة 2017 فهي أقل من الواحد وتعتبر نسبة جيدة هذا يعتبر ضمان المقرضين للسداد.

الفرع الثالث: نسب الربحية

أولاً: نسبة هامش الربح الإجمالي

نسبة هامش الربح الإجمالي = إجمالي الربح ÷ المبيعات (رقم الأعمال)

الجدول رقم (26): حساب نسبة هامش الربح. الوحدة: دج.

البيان	2015	2016	2017
إجمالي الربح	-75403847,66	-177974854,43	-131546338,78
المبيعات	948955652,29	874706813,89	880572217,97
نسبة هامش الربح	-0,079	-0,20	-0,14

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق: نلاحظ نسب سالبة وهذا يدل على أن المؤسسة لم تحقق هامش ربح وبالتالي أن أعباء أكبر من إيرادات المحققة.

ثانيا: هامش صافي الربح

نسبة هامش صافي الربح = صافي الربح ÷ المبيعات.

نسبة هامش صافي الربح = نسبة هامش الربح الإجمالي.

الجدول رقم (27): حساب نسبة هامش صافي الربح: الوحدة: دج.

البيان	2015	2016	2017
نسبة هامش صافي الربح	-0,079	-0,20	-0,14

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

ثالثا: العائد على الأصول

وتوضح هذه النسبة قدرة الإدارة على استغلال أصول المشروع في تحقيق الأرباح.

العائد على الأصول = صافي الربح قبل الضريبة والفوائد ÷ مجموع الأصول.

الجدول رقم (28): حساب العائد على الأصول:

البيان	2015	2016	2017
صافي الربح قبل الضريبة	-75403847,66	-17797485,43	-131546338,78
مجموع الأصول	2244041441,31	2178295286,13	2074105160,61
العائد على الأصول	-0,036	-0,008	-0,063

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الفرع الرابع: نسب النشاط

تسمح بتحديد البعد الزمني في التحليل وذلك بأخذ بعين الاعتبار دوران عناصر الميزانية.

أولاً: معدل دوران الموجودات

ويحسب كالتالي:

معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات ÷ جملة الموجودات.

الجدول رقم 29: حساب معدل دوران الموجودات.

البيان	2015	2016	2017
المبيعات	948955652,29	874706813,89	880572217,97
الموجودات	2244041441,31	2178295286,13	2074105160,61
معدل الدوران	0,42	0,40	0,42

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق: معدل دوران المبيعات في سنة 2015 يمثل 0,42 من قيمة الموجودات ففي سنة 2016 انخفضت بقيمة 2% لترتفع مرة أخرى في سنة 2017 لتصل 0,42 من إجمالي الموجودات، يعني تحسن مستوى مبيعات المؤسسة.

المطلب الرابع: حساب مؤشرات التوازن المالي

تناول هذا المطلب مؤشرات التوازن المالي التي تتكون من ثلاث عناصر أساسية وهي رأس المال العامل، احتياجات

في رأس المال العامل بالإضافة إلى الخزينة.

الفرع الأول: حساب رأس المال العامل

نقوم بحساب مختلف أنواع رأس المال العامل وهي رأس المال الدائم والخاص والإجمالي ورأس المال العامل الأجنبي.

أولاً: رأس المال العامل الدائم FR

هو مؤشراً يستخدم في الحكم على التوازن المالي للمؤسسة على المدى الطويل ويحسب هذا النوع من رأس المال

العامل من منظورين وهما أعلى الميزانية ومنظور أسفل الميزانية.

1/ منظور أعلى الميزانية

يعرف بأنه الفائض من الأموال الدائمة بعد تغطية الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

الجدول رقم (30): حساب رأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية: الوحدة: دج.

البيان	2015	2016	2017
الأموال الدائمة	874909282,06	597582125,19	423675075,52
الأصول الثابتة	1964708470,76	1918317178,82	1880524465,38
رأس المال العامل الدائم	-1089799188,7	-1320735053,63	-1456849389,86

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق: إن رأس المال العامل أصغر من الصفر (سالب) خلال ثلاث سنوات محل الدراسة وهذا يدل على أن الأموال الدائمة ليست كافية لتغطية الأصول الثابتة إلا أنها شهدت انخفاض في قيمة رأس المال العامل بسبب الانخفاض الملحوظ في الأموال الدائمة وعليه يجب تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوقف مع موارد المالية الدائمة أو البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز.

2/ منظور أسفل الميزانية

يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بعد تغطية ديونها قصيرة الأجل وتحسب كالتالي:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم (31): حساب رأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية: الوحدة: دج.

البيان	2015	2016	2017
الأصول المتداولة	279332970,55	259978107,31	193580695,23
الديون قصيرة الأجل	1369132159,25	1580713160,94	1650430085,09
رأس المال العامل الدائم	-1089799188,7	-1320735053,63	-1456849389,86

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق: إن رأس المال العامل الدائم من منظور أسفل الميزانية سالب في سنوات الثلاثة وهذا يدل على أن المؤسسة لا تستطيع تغطية ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على الأصول الثابتة وأنها عاجزة عن تسديد الالتزامات المالية المستحقات ذات الأجل القصير (المؤسسة لا تمتلك هامش الأمان).

ثانيا: رأس المال العامل الخاص

وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

الجدول (32): حساب رأس المال العامل الخاص: الوحدة: دج.

البيان	2015	2016	2017
الأموال الخاصة	-584108513,08	-815327298,08	-944386195,64
الأصول الثابتة	1964708470,76	1918317178,82	1880524465,38
رأس المال العامل الخاص	-2548816983,84	-2733644476,9	-2824910661,02

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق: نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سالب في السنوات الثلاثة وهذا يدل على أن المؤسسة لا تقوم بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة.

ثالثا: رأس المال العامل الإجمالي

يقصد بهذا المفهوم مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، وهي مجموعة الأصول التي

تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة).

الجدول رقم (33): حساب رأس المال العامل الإجمالي: الوحدة: دج.

البيان	2015	2016	2017
قيم الاستغلال	25515100,66	36888005,75	9315752,65
قيم قابلة للتحقيق	186876979,46	156867666,12	162473914,25
قيم الجاهزة	66940890,43	66222435,44	21791028,33
رأس المال العامل الإجمالي	279332970,55	259978107,31	193580695,23

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق: إن رأس المال العامل الإجمالي موجب ونلاحظ انخفاض ملحوظ بين السنوات ففي 2016 مقارنة مع 2015 نلاحظ ارتفاع في القيم الاستغلال وانخفاض في القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة بشكل طفيف، أما بالنسبة 2017 مقارنة مع 2016 فنلاحظ انخفاض كبير بالنسبة لقيم الاستغلال والقيم الجاهزة وفي حالة قيم القابلة للتحقيق فتشهد ارتفاع ملحوظ ويحسب رأس المال من أجل تقييم العناصر التي قيمت بها المؤسسة أصولها.

رابعا: رأس المال العامل الأجنبي

وهو مجموع ديون المعتمدة في المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل رأس نشاطها وتحسب كالتالي:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون (الديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل).

الجدول (34): حساب رأس المال العامل الأجنبي: الوحدة: دج.

البيان	2015	2016	2017
ديون طويلة الأجل	1459017795,14	1412909423,27	1368061271,16
ديون قصيرة الأجل	1369132159,25	1580713160,94	1650430085,09
رأس المال العامل الأجنبي	2828149954,39	2993622584,21	3018491356,25

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق: نلاحظ أن رأس المال العامل موجب في لسنوات الثلاثة وفي تزايد مستمر وهذا يدل أن المؤسسة تعتمد على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير.

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل:

هي تغطية مخزوناتنا ومدينوها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة).

احتياجات في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية).

الجدول رقم (35): حساب احتياجات رأس المال العامل: الوحدة: دج.

البيان	2015	2016	2017
الأصول المتداولة	279332970,55	259978107,31	193580695,23
القيم الجاهزة	66940890,43	66222435,44	21791028,33
الفرق	212392080,12	193755671,87	171789666,9
الديون قصيرة الأجل	1369132159,25	1580713160,94	1650430085,09
سلفات مصرفية	00	00	00
الفرق	1369132159,25	1580713160,94	1650430085,09
احتياجات في رأس المال العامل	-1156740079,13	-1386957489,07	-1478640418,19

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق: بالنسبة لسنة 2015 وسنة 2017 قيمت بالإشارة السالبة هذا يدل على أن موارد المؤسسة من ديون قصيرة الأجل والتسبيقات قادرة على تغطية احتياجات الدورة أما بالنسبة لسنة 2016 فوجدت بالقيمة الموجبة وهذا يدل على أن احتياجات المؤسسة في دورة الاستغلال أكبر من مواردها حيث يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة.

الفرع الثاني: حساب الخزينة

عبارة عن مجموع الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة.

أولا: الطريقة الأولى: الخزينة = القيم الجاهزة - سلفات المصرفية .

الجدول رقم (36): حساب الخزينة: الوحدة: دج.

البيان	2015	2016	2017
القيم الجاهزة	66940890,43	66222435,44	21791028,33
سلفات مصرفية	00	00	00وغ
الخزينة	66940890,43	66222435,44	21791028,33

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

ثانيا: الطريقة الثانية: الخزينة = رأس المال العامل - احتياج في رأس المال العامل

الجدول رقم (37): حساب الخزينة الطريقة الثانية:

البيان	2015	2016	2017
رأس المال العامل	-1089799188,7	-1320735053,63	-1456849389,86
احتياج رأس المال العامل	-1156740079,13	-1386957489,07	-1478640418,19
الخزينة	66940890,43	66222435,44	21791028,33

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق: حصلت التعاونية على نتائج موجبة في السنوات الثلاثة نلاحظ أن الخزينة وهذا يدل على وجود سيولة مجمدة

ليست في صالح المؤسسة وينصح باستغلال هذا الفائض من الأموال.

المبحث الثالث: تحليل جدول النتائج وجدول تدفقات الخزينة.

تناول المبحث الثالث تحليل جدول النتائج وجدول تدفقات الخزينة.

المطلب الأول: تحليل جدول حسابات النتائج

الجدول رقم (38): جدول حسابات النتائج (2015، 2016، 2017) الوحدة: دج.

رقم	البيان	2015	2016	2017
70	مبيعات البضاعة	948955652,29	874706813,89	880572217,97
72	تغيرات مخزون والمنتجات تامة	—	—	—
73	الإنتاج المثبت	—	—	—
74	إعانات الاستغلال	—	—	—
01	إنتاج السنة المالية	948955652,29	874706813,89	880572217,97
60	المشتريات المستهلكة	-782592450,34	-707164281,94	-717003649,79
61	الخدمات الخارجية والأخرى	-37107342,51	-59762740,61	-61298802,89
02	استهلاكات السنة المالية	-819699792,85	-766927022,55	-778302452,68
03	القيمة المضافة	129255859,44	107779791,34	102269765,29
63	أعباء المستخدمين	-212751693,93	-217723698,41	-216674841,05
64	الضرائب والرسوم	-69000,00	-156143,00	-75035,00
04	فائض الإجمالي استغلال	-83564834,49	-110100050,07	-114480110,76
75	المنتجات العملياتية الأخرى	53138851,02	2668111,02	36539204,57
65	الأعباء العملياتية الأخرى	-1051764,13	-633629,50	-5662301,90
68	المخصصات الاهتلاكات	-43926100,06	-64608406,93	-43831930,25
78	إسترجاع عن خسائر القيمة	—	—	—
05	النتيجة التشغيلية	-75403847,66	-172673975,48	-127435138,34
76	المنتجات المالية	—	—	—
66	الأعباء المالية	—	-5300878,95	-4111200,44
06	النتيجة المالية	—	-5300878,95	-4111200,44
07	النتيجة عادية قبل الضرائب	-75403847,66	-177974854,43	-131546338,78

695 و	الضرائب الواجب دفعها عن	—	—	—
698	النتائج المالية	—	—	—
692 و	الضرائب المؤجلة حول النتائج	—	—	—
693	العادية	—	—	—
	مجموع منتجات الأنشطة	1002094503,31	877374924,91	917111422,54
	العادية	—	—	—
	مجموع أعباء أنشطة عادية	1002094503,31	—	—
08	النتيجة الصافية للأنشطة	-75403847,66	-177974854,43	-131546338,78
	العادية	—	—	—
77	منتجات غير عادية	—	—	—
67	أعباء غير عادية	—	—	—
09	النتيجة غير عادية	—	—	—
10	صافي نتيجة السنة المالية	-75403847,66	-177974854,43	-131546338,78

المصدر: الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الثاني: تحليل جدول النتائج عن طريق جدول الأفقي (تحليل الاتجاهات)

تحسب قيمة كل عنصر لقيمة في سنة الأساس بالمعادلة التالية = { (قيمة العنصر في سنة المقارنة ÷ قيمة العنصر

في سنة الأساس) - 1 } .

الوحدة: دج.

الجدول رقم (39): تحليل الأفقي (تحليل الاتجاهات)

البيان	2015	2016	2017
إنتاج السنة المالية	948955652,29	874706813,89	880572217,97
قيمة التغير		-74248838,4	5865404,08
نسبة التغير		%-7,82	0,67%
إستهلاكات السنة المالية	819699792,85	766927022,55	778302452,68
قيمة التغير		-52772770,3	11375430,13
نسبة التغير		%-6,43	1,48%
القيمة المضافة للاستغلال	129255859,44	107779791,34	102269765,29
قيمة التغير		-21476068,1	-5510026,05
نسبة التغيرات		% -16,61	% -5,11
إجمالي فائض الاستغلال	-83564834,49	-110100050,07	-114480110,76
قيمة التغير		-26535215,58	-4380060,69
نسبة التغير		31,75%	3,97%
النتيجة التشغيلية	-75403847,66	-172673975,48	-127435138,34
قيمة التغير		97270127,82	-45238837,14
نسبة التغير		128,99%	26,19%
النتيجة المالية	—	-5300878,95	-4111200,44
قيمة التغير		—	1189678,51
نسبة التغير		—	22,44%
النتيجة عادية قبل الضرائب	-75403847,66	-177974854,43	-131546338,78
قيمة التغير		102571006,77	-46428515,65
نسبة التغير		136,02%	26,08%
النتيجة الصافية للسنة المالية	-75403847,66	-177974854,43	-131546338,78
قيمة التغير		102571006,77	-46428515,65
نسبة التغيرات		136,02%	26,08%

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق:

إنتاج السنة المالية: نلاحظ أن إنتاج السنة المالية 2016 شهدت انخفاض في قيمة الإنتاج بنسبة 7,82 % بالمقارنة مع سنة 2015 إلا أن في سنة 2017 شهد إرتفاع طفيف بنسبة 0,67 % .

استهلاكات السنة المالية: نلاحظ أن في سنة المالية 2016 انخفاض بنسبة 6,43 % بالنسبة لسنة 2015 وهذا يخدم صالح المؤسسة لأن كلما انخفضت التكاليف كلما حققت هامش ربح أكبر وسجلت ارتفاع بنسبة 1,48% على سنة 2017.

القيمة المضافة للاستغلال: نلاحظ انخفاض في القيمة المضافة بنسبة تتراوح بين 16,61% و 5,11% وهذا راجع إلى انخفاض في الإنتاج؛

إجمالي فائض الاستغلال: نلاحظ ارتفاع في إجمالي فائض الاستغلال وهذا راجع إلى ارتفاع في أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم وتتراوح قيمة الزيادة ب 31,75% و 3,97%

النتيجة التشغيلية: نلاحظ في سنة 2016 انخفاض في المنتجات التشغيلية الأخرى وارتفاع كبير في مخصصات الاهتلاكات بمقدار 128,99 % أما بالنسبة 2017 يشهد انخفاض بنسبة 26,19

النتيجة الصافية للسنة المالية: نلاحظ أن في سنة 2016 انخفاض في النتيجة المالية بمقدار 138,02% أما بالنسبة لسنة 2017 فنلاحظ ارتفاع بنسبة 26,08%

المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة

الجدول رقم (40): جدول تدفقات الخزينة:

الوحدة: دج.

2017	2016	2015	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
2762968051,91	262724550,44	2498190724,26	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
-2802287013,88	-2625813079,18	-2597964868,20	المبالغ المدفوعة للموردين والعمليين
-130845,30	-116307,62	-128565,82	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى والمدفوعة
-	-	-	الضرائب عن النتائج المدفوعة
240,00	-	1967344,68	
-39449567,27	795163,64	-99705365,08	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
144,60	633365,03	-1051348,78	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
-39449422,67	161798,61	-100756713,86	تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية
-4981984,44	-880253,60	-559910,81	المسحوبات عند اقتناء التثبيتات مادية و غير مادية
-	-	-	التحصيلات عن عمليات بيع تثبتات مادية و غير مادية
-	-	-	المسحوبات عن اقتناء تثبتات مالية
-	-	-	التحصيلات عن عمليات بيع تثبتات مالية
-	-	-	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
-	-	-	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج
-4981984,44	-880253,60	-559910,81	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية
-	-	-	التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم
-	-	-	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
-	-	-	التحصيلات المتأتية من القروض
-	-	-	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
-	-	-	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
-44431407,11	-718454,99	-101316624,67	تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
66222435,44	66940890,43	176410164,38	أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية
21791028,33	66222435,44	66940890,43	أموال الخزينة ومعدلاتها عند اقفال السنة المالية
-44431407,11	-718454,99	-109469273,95	تغير أموال الخزينة خلال الفترة
87114931,67	177256399,44	-34065426,29	المقارنات مع النتيجة المحاسبية

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الرابع: التحليل الأفقي لجدول تدفقات الخزينة

في هذا المطلب نقوم بتحليل تدفقات الخزينة عن طريق التحليل الأفقي.

الجدول رقم (41): التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج: الوحدة: دج.

2017	2016	2015	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية
2762968051,91	262724550,44	2498190724,26	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
951,65%	89,48%		قيمة التغير
-2802287013,88	-2625813079,18	-2597964868,20	المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين
6,72%	1,07%		قيمة التغير
-130845,30	-116307,62	-128565,82	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى والمدفوعة
12,49%	9,53%		قيمة التغير
240,00	-	1967344,68	
-39449567,27	795163,64	-99705365,08	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
4861,18%	99,20%		قيمة التغير
144,60	633365,03	-1051348,78	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
%-99,79	39,75%		قيمة التغير
-39449422,67	161798,61	-100756713,86	تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)
2428,80%	99,83%		قيمة التغير
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية
-4981984,44	-880253,60	-559910,81	المسحوبات عند اقتناء التجهيزات مادية و غير مادية
%	%		قيمة التغير
-4981984,44	-880253,60	-559910,81	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)

			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية
-	-	-	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
-44431407,11	-718454,99	-101316624,67	تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
6048,29%	99,29%		قيمة التغير
66222435,44	66940890,43	176410164,38	أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية
%-1,07	%-62,05		قيمة التغير
21791028,33	66222435,44	66940890,43	أموال الخزينة ومعدلاتها عند اقفال السنة المالية
%-67,09	%-1,07		قيمة التغير
-44431407,11	-718454,99	-109469273,95	تغير أموال الخزينة خلال الفترة
6084,29%	99,34%		قيمة التغير
87114931,67	177256399,44	-34065426,29	المقارنات مع النتيجة
%-50,85	420.34%		قيمة التغير

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

شهدت التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن ارتفاع كبير حيث تتراوح من 89,48% إلى 951,65% خلال والمبالغ المدفوعة للموردين شهدت ارتفاع طفيف حيث تم تغطية مقبوضات الزبائن مقابل المدفوعات الموردين في سنة 2016 أما بالنسبة 2017 مدفوعة كانت أكبر من مقبوضات المتحصلة من الزبائن مقارنات لسنة المالية تبين لنا ارتفاع ملحوظ بنسبة 420,34% وانخفاض بمقدار 50,85%.

خلاصة:

باستخدام أدوات التحليل المالي المختلفة قمنا بإسقاط الجانب النظري التي تعرضنا لها سابقاً حاولنا إسقاط ذلك على تعاونية الحبوب والبقول الجافة تبين لنا أن المؤسسة في البداية قمنا بتقديم التعاونية ولمواقعها أنها لا تحقق التوازن المالي والهيكلي التنظيمي ثم عرضنا الميزانيات المالية من (2015 إلى 2017) وحساب مختلف النسب ومؤشرات التوازن المالي الذي سمح باستخلاص بعض الاستنتاجات حيث لاحظنا ما يلي.

أن المؤسسة في وضع حرج حيث حققت نتائج سلبية في ثلاث سنوات مضت وأموال الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة أدى إلى تحقيق نتائج سلبية في رأس المال العامل، أما بالنسبة لاحتياجات رأس المال العامل أما بالنسبة لاحتياج رأس المال العامل كان سالب وهذا يدل على أن القيم القابلة للتحقيق وقيم الاستغلال غير قادرة على تسديد مستحقات والتزامات المؤسسة على المدى القصير، أي بمعنى أخرى أنها لا تغطي ديون المؤسسة عن طريق الأصول المتداولة.

خاتمة

من خلال الدراسة التطبيقية والنظرية لدور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية المؤسسة الاقتصادية وتطبيق الجانب النظري على التطبيقي لتعاونية الحبوب والبقول الجافة تبين أن التحليل أداة مهمة لمعرفة نقاط القوة والضعف للتعاونية وتقديم استنتاجات حول سياسة مواصلة النشاط الاقتصادي.

التحليل المالي هو عملية تهدف إلى تقييم طرق استثمار وتوظيف المال في المؤسسة ودراسة الكفاءة والأرباح الناتجة عن عملياتها، وتعتمد على استخدام مجموعة من الوسائل مثل النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي بهدف إدراك الفرص والمشكلات الخاصة بالمؤسسة؛

ويعتبر التحليل المالي دراسة خاصة بالمعلومات المالية للمؤسسة من أجل إدراك التدفقات النقدية، والأرباح والمصروفات ويعتبر أيضا تقييم المشروعات والأعمال المرتبطة مع التمويل بهدف تحديد طبيعة أدائها وغالبا يستخدم التحليل المالي لدراسة الحالة المالية للم من حيث كونها مستقرة ومربحة من أجل تبرير الاستثمارات النقدية الخاصة بها؛

نتائج اختبار الفرضيات:

يمكن حصر أهم النتائج المتحصل عليها في النقاط التالية:

الفرضية الأولى: يهدف التحليل المالي إلى معرفة الوضعية المالية ويعتمد المحلل على الكثير من أداء مالية لوضع استخلاصاته وتوصيات العلمية المبنية والمعدة على القوائم المالية لمعرفة الوضعية المالية وذلك أن التحليل المالي أداة للوصول إلى التشخيص المالي من خلال تطبيق مختلف أدوات التحليل المالي المختلفة ويجب الاستعانة بأكثر من أداة تحليلية للوصول إلى الصورة الصادقة للوضعية المالية من خلال معرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المالية عن طريق موجوداتها إذن تعتبر الفرضية صحيحة؛

الفرضية الثانية: يمر التحليل المالي بعدة مراحل ضرورية للوصول إلى النتائج اللازمة للتشخيص، وتعدد الأطراف التي يهتمها التحليل المالي للمؤسسة التي لها مصلحة أو التي لها مصلحة أو التي تؤثر على نشاط المؤسسة وذلك بسبب علاقة المصلحة بين المؤسسة والأطراف التي تتعامل معها المؤسسة فمثلا المستثمر المرتقب يحاول معرفة هل من صالحه الاستثمار أم لا وذلك من خلال دراسة مركز المشروع داخل الصناعة أو النشاط الذي ينتمي إليه وتحليل النتائج المالية خلال خمس سنوات السابقة والتعرف على الاتجاهات المستقبلية للمشروع والنمو المتوقع ومن ثم معرفة بإمكانية الاستثمار أم لا، ومن أجل القيام بالتحليل المالي يجب إتباع خطوات ضرورية تتمثل في جمع البيانات المالية والقيام بالدراسة عليها وتقديم الاستنتاجات والتوصيات وتعتبر الفرضية صحيحة؛

الفرضية الثالثة: تعاونية الحبوب والبقول الجافة مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي لا تهدف إلى تحقيق الربح وهي في وضعية سيئة وسلبية وبالقيام بحساب مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية أدي إلى ظهور رأس العامل السالب والمؤسسة غير لا تتمتع بالاستقلالية المالية وهذا راجع أن مجموع ديونها أكبر من قيمة الأموال الخاصة وبالنسبة والأصول المتداولة أقل من الديون قصيرة الأجل ومنه تعتبر المؤسسة في عسر مالي ومنه تعتبر صحيحة.

نتائج البحث:

يمكن استخلاص النتائج من جانبين النظري والتطبيقي

نتائج الجانب النظري:

تتلخص نتائج البحث من الجانب النظري في العناصر التالية:

- المؤسسة هي عبارة عن تنظيم اقتصادي نتج عن الجمع بين عوامل الإنتاج من أجل تحقيق نتائج وأهداف معينة؛
- يسمح التحليل المالي بمعرفة المركز المالي ودرجة استقلالية المؤسسة؛
- التعرف على نقاط القوة والضعف في السياسات المالية للمنظمة بما يؤدي إلى الحفاظ على نقاط القوة ومواجهة نقاط الضعف، ومن ثم زيادة القدرة على تحقيق النتائج والأهداف؛
- تسمح عملية التحليل المالي بإعطاء قراءة شاملة للوضعية المالية للمؤسسة ومنه التوصل إلى قرارات تساهم في تحسين أداء المؤسسة.

نتائج الجانب التطبيقي:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبويرة خلال السنوات الثلاثة (2015، 2016، 2017) توصلنا إلى النتائج التالية:

- الخزينة موجبة في الحالات الثلاثة وهذا يدل أن المؤسسة لديها سيولة مجمدة ولم يتم استغلالها؛
- نسبة قابلية السداد أكبر من الواحد وهذا يدل أن مجموع الديون أكبر من الأصول المالية بمعنى أن المؤسسة عاجزة على الوفاء بالتزاماتها (التعاونية تعاني من عجز مالي) ولا تتمتع بالاستقلالية المالية؛
- رأس المال العامل سالب وذلك أن الأصول الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة والأصول المتداولة لا تغطي ديون قصيرة الأجل أي لا تحقق هامش أمان؛

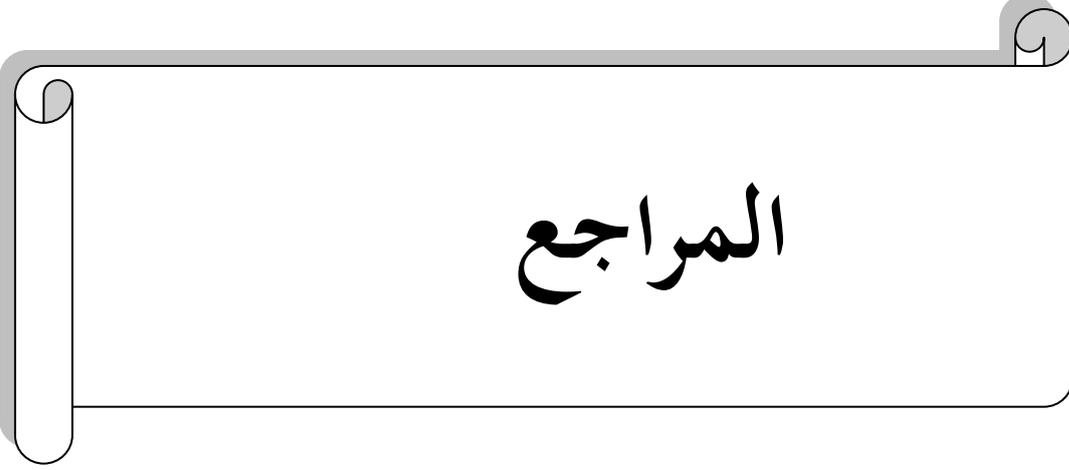
- احتياج في رأس المال العامل سالب وهذا أن الأصول المتداولة من غير القيم الجاهزة لا تكفي لتسديد الديون قصيرة الأجل باستثناء سلفات المصرفية

التوصيات:

- بعد القيام بعملية التحليل المالي لتعاونية الحبوب والبقول الجافة يمكن إعطاء بعض الاقتراحات وهي:
- زيادة رأس المال والاحتياطات والعلاوات من أجل تغطية الاستثمارات المالية وذلك لتحقيق توازن مالي؛
- تسديد أقساط القروض وفوائدها التي تشكل عبئ كبير على المؤسسة؛
- الحصول على تمويل إضافي وإتباع سياسة نشيطة في مجال التحصيل
- وفي الأخير ننصح المؤسسات مهما كانت طبيعتها أن تهتم بالتحليل المالي كأداة رقابة وتقييم الأداء، حيث لا يجب الاعتماد عليه بشكل جزئي، لأنه يعتبر من أهم الأساليب التي تسمح بكشف نقاط القوة والضعف، بالإضافة الى تحليل الوضعية المالية وقياس سيولتها وربحيتها وكذلك مدى انسجام هيكلها المالي وتقييم النتائج السنوية.

أفاق الدراسة:

باعتبار أن هذا الموضوع يعد من المواضيع الواسعة والكبيرة نتأسف لعدم الإلمام به من جميع الجوانب والنواحي.



المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1/ أحمد محمد أبو شمالة، "دراسات في المحاسبة المالية"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010.
- 2/ أحمد محمد العداسي، "التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية"، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2006.
- 3/ الداوي الشيخ، "اقتصاد المؤسسة"، مركز الطباعة الجامعية، الجزائر، 1998.
- 4/ أمين السيد أحمد لطفي، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2017.
- 5/ أيمن الشنطي، عامر شقر، "مقدمة في الإدارة والتحليل المالي"، دار البداية، عمان - الأردن، 2007.
- 6/ إسماعيل عرباجة، "اقتصاد المؤسسة"، دار المحمدية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1996.
- 7/ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي: الإدارة المالية دروس وتطبيقات"، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 2006.
- 8/ بوعلام بوشاشي، "المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال"، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
- 9/ جمال الدين مرسي، أحمد عبد الله اللحح، "الإدارة المالية مدخل لاتخاذ القرارات"، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2007.
- 10/ حسين البحي وآخرون، "تحليل وتقييم المشاريع"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة - مصر، 2009.
- 11/ حمزة محمد الزبيدي، "التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2004.
- 12/ حنفي عبد الغفار، "الإدارة المالية"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية - مصر، 1989.
- 13/ خالد توفيق الشمري، "التحليل المالي والاقتصادي في دراسات وتقييم وجدوى المشاريع"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010.
- 14/ خالص صافي صالح، "المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.

قائمة المراجع:

- 15/ خالد صافي صالح، "رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، البليدة، الجزائر، 2010.
- 16/ خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، "الأساليب الحديثة لتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، مصر، 2006.
- 17/ خلدون إبراهيم الشيدان، "الإدارة والتحليل المالي"، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 2001.
- 18/ خليل محمد حسن الشماع، "اقتصاد المؤسسة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2000.
- 19/ خميسي شيخة، "التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة - الجزائر، 2010.
- 20/ دريد كامل آل شبيب، "مبادئ الإدارة المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009.
- 21/ رشاد العصار وآخرون، "الإدارة والتحليل المالي"، دار البركة، عمان - الأردن، 2001.
- 22/ رضوان حلوة حنان وآخرون، "أسس المحاسبة المالية في قياس بنود قائمة المركز المالي"، دار الحماد، عمان - الأردن، 2004.
- 23/ سمير عبد العزيز، "مدخل في التحليل واتخاذ القرارات"، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية - مصر، 1997.
- 24/ صمود عبود، "اقتصاد المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- 25/ طارق عبد العال حماد، "معايير التقارير المالية الدولية دليل تطبيقي"، الدار الدولية للاستثمار الثقافي، مصر، 2006.
- 26/ طاهر مرسي عطية، منى إبراهيم البطل، "الإدارة المالية والاستثمار: المفاهيم والأسس"، مكتب أمير للكمبيوتر، الطبعة الثانية، مصر، 2005.
- 27/ عبد الحليم كراجة وآخرون، "الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان - الأردن، 2006.
- 28/ عبد الرحمن توفيق، "التحليل المالي وترشيد قرارات الاستثمار"، المناهج التدريبية، الطبعة السابعة، 2009.
- 29/ عبد الرحمن توفيق، "المحاسبة المالية للمديرين"، بدون دار النشر، القاهرة - مصر، 2007.
- 30/ عبد الرزاق بن حبيب، "اقتصاد وتسيير المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009.
- 31/ عبد الغفار الحنفي، "الإدارة المالية المعاصرة"، دار الجامعة للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1999.

قائمة المراجع:

- 32/ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، "التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، 2008.
- 33/ عدنان تايه النعيمي وآخرون، "الإدارة المالية النظرية والتطبيق"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان . الأردن، 2011.
- 34/ عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشنة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، 2007.
- 35/ علي خلف الله، وليد ناجي الحياي، "التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان . الأردن، 2015.
- 36/ عمر صخري، "اقتصاد المؤسسة"، دار المحمدية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1993.
- 37/ وليد ناجي الحياي، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، 2004.
- 38/ فايز سليم حداد، "الإدارة المالية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان . الأردن، 2010.
- 39/ مؤيد عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، "التحليل المالي باستخدام الحاسوب"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان . الأردن، 2006.
- 40/ مبارك لسلسوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 41/ مجيد الكرخي، "تقويم الأداء للنسب باستخدام النسب المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، 2007.
- 42/ محمد إبراهيم عبد الرحيم، "اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية . مصر، 2008.
- 43/ محمد حسين الطيب، محمد إبراهيم عبيدات، "أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت . لبنان، 1997.
- 44/ محمد سامي محمد، "تطبيقات عملية في التحليل المالي"، دار وائل للنشر، بيروت . لبنان، 1994.
- 45/ محمد صلاح الحناوي وآخرون، "أساسيات ومبادئ الإدارة المالية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.

قائمة المراجع:

- 46/ محمد مبروك أبو زيد، "التحليل المالي شركات وأسواق مالية"، دار المريخ للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الرياض - المملكة العربية السعودية، 2009.
- 47/ محمد مطر، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2006.
- 48/ محمد مطر، "التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات"، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 2000.
- 49/ محمود عبد الخاليلة، "التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية"، مطابع الدستور التجارية، الطبعة الرابعة، عمان - الأردن، 2007.
- 50/ محي الدين عبد الرزاق حمزة، "أساسيات التحليل المالي"، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2017.
- 51/ مفلح محمد عقل، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009.
- 52/ منير إبراهيم هندي، "الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر"، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية - مصر، 2011.
- 53/ منير شاكور وآخرون، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، مؤسسة وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان - الأردن، 2005.
- 54/ ناصر دادي عدون، "اقتصاد المؤسسة"، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، الجزائر، 1998.
- 55/ ناصر دادي عدون، "تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي - دروس و تمارين"، مؤسسة الإخوة مدني، دار المحمدية - الجزائر، 2004.
- 56/ نعيم نمر داوود، "التحليل باستخدام برنامج EXCEL"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2012.

المجلات:

- 1/ زهرة حسن العامري، علي خلف الركابي، "أهمية النسب المالية في تقويم الأداء"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 36، مصر، 2007.
- 2/ قيصر علي عبيد الفتلي، "استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، العراق، 2014.

الملتقيات والمداخلات:

1/ مدني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، "مداخلة بعنوان انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة"، ملتقى دولي حول IAS النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة التحدي والمعايير الدولية للمراجعة IFRS، ورقة، يومي 13 و14 ديسمبر 2011.

الأطروحات والمذكرات:

1/ اليمين سعادة، "استخدامات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية وترشيد قراراتها"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إدارة الأعمال، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة - الجزائر، 2008/2009.

2/ بن مالك عمار، "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010.

3/ تودرت أكلي، "التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF 2007"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية ونقود، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2009.

4/ حابس إيمان، "دور التحليل المالي في منح القروض - دراسة وكالة البنك المركزي"، وكالة ورقة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، قسم العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح، ورقة، 2011/2010.

5/ طير الويزة، سابغي باهية فريال، "فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة البويرة، قسم المحاسبة والمالية، تخصص محاسبة وتدقيق، 2014.

6/ عيساوي نادية، "تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004.

7/ فرحاتية العيد، "دور نظم المعلومات التسويقية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2015/2014.

8/ لزغر محمد سامي، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الإدارة المالية، قسم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.

قائمة المراجع:

9/ مراد حمزة، " دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إدارة الأعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر، 2010/ 2011.

10/ مليكة زغيب، "أدوات التحليل المالي في المؤسسة العمومية الصناعية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص مالية وبنوك، 1997.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1/ERIC dumalanede, Comptabilité générale, Berti, édition, Algérie, 2009.

2/Pierre Conso, La Gestion Financière de l'entreprise, dunod, édition n 07,

paris France, 1985.

محتويات الدراسة